كتابات مختارة

من أجل السلام والتقدم
في العراق الجديد

دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر، شارع گولان، أربيل، كُردستان العراق

كتابات مختارة

من أجل السلام والتقدم في العراق الجديد

د. آزاد عثمان

اسم الكتاب: كتابات مختارة من أجل السلام والتقدم في العراق الجديد
تأليف: د. آزاد عثمان
من منشورات ئاراس رقم: ٦٢٥
الإخراج الفني: زياد طارق
الغلاف: مريم متقيان
التنقيح: أوميد البناء
الطبعة الأولى – ٢٠٠٧
رقم الإيداع في المكتبة العامة المركزية بأربيل: ٢٠٠٧/٦٩٩

مقدمة

تأسست مملكة العراق عام ١٩٢١ على أُسس خاطئة، في مقدمتها الضم الإجباري لكُردستان الجنوبية إليها، وإستناداً إلى مبادئ خاطئة كتهميش الأغلبية الشيعية فيها (سكان الجنوب). وقد زادت المفاهيم الخاطئة والعبارات المستفزة في دساتير العهد "الجمهوري" المؤقتة (خاصةً إعتبار العراق بكامله أو بالأحرى كل أهل "جمهورية العراق"، بمافيهم الكُرد، جزءً من الأمة العربية!) وكذلك الممارسات العدوانية للمجموعات العنصرية والطائفية المتسلطة على دست الحكم في بغداد، ضد غالبية سكان العراق ودول الجيران زادت الطين بلة، فكانت النتيجة ويلات وحروب ومآسي لاتُحصى ولاتعد.

منذ حوالي أربعة أعوام (عقب إنهيار نظام البعث العنصري الشمولي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣) يحاول المُضطَهَدون في عراق الأمس –في ظل ظروف داخلية قاسية وتكالب إقليمي سافر– بناء عراق الغد، على أسس الإتحاد الإختياري والديمقراطية البرلمانية والحوار الحضاري بين جميع إثنيات وأطياف المجتمع، بالإستناد إلى دستور دائم يحقق العدالة والمساواة، بغية ضمان السلام والتقدم للجميع.

إلاّ أنّ طريق العراق الجديد لازال شائكاً، لذا لابد من مواصلة مسيرة التوافق والتآزر للقضاء على جميع العراقيل، على رأسها الإرهاب البعثي–القاعدي (الفاشي–التكفيري)، بفضح مصادره وإجتثاث أدواته، بجرأة وصراحة، قولاً وفعلاً، سياسياً وقضائياً وأمنياً.

هذا الكتيب يضم عدداً من المقالات والدراسات، التي يعتبرها كاتبها، جهداً متواضعاً على طريق بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود.

برلين ـ ١ كانون الأول ٢٠٠٦

بداية نهاية زمن إفناء وإضطهاد الكُرد

حينما قام بعض منتسبي المخابرات التركية (ميت) في شهر نيسان المنصرم بإخفاء الأسلحة تحت حمولة عدة شاحنات، كانت تتظاهر بنقل المساعدات الغذائية الى ما تسمى بالجبهة التركمانية في كركوك، اكتشفت قوات التحالف الأسلحة المخبئة في تلك الشاحنات. ولايخفى على أحد هدف المخابرات التركية في إيصال تلك الاسلحة الى أعوانها في مدينة كركوك سراً. ولو لم تكتشف قوات التحالف الأمر في الوقت المناسب ولم تُفشل المخطط الرهيب لكانت نتائج هذا العمل التخريبي على الأمن والإستقرار في تلك المدينة المحررة لتوها من قبضة نظام البعث المستبد سلبية حتماً، ولربما أدى ذلك الى نشوب حرب أهلية بين قوميات المدينة المتعددة، لكي تتخذ منها الحكومة التركية حينئذٍ سبباً لتنفيذ تهديداتها السابقة ضد الشعب الكُردي في العراق–التهديدات المرفوضة عراقياً وأقليمياً ودولياً– للزحف على كُردستان العراق برمتها لتحقيق نواياها غير الحسنة وأطماعها غير المشروعة في العراق، ظناً منها ان قوى التحالف الغربي قد تغض الطرف عنها او تجد نفسها امام أمر واقع مفروض من الدولة الكمالية الأصولية.

إلا أن قوات التحالف كشفت الخطة الرهيبة وأفشلته، وألقت القبض على منفذيها المنتمين الى مخابرات الدولة الجارة، التي تدّعي الحرص على الأمن والإستقرار وعلى حقوق المواطنين التركمان في العراق، وسفرّتهم في اليوم التالي الى بلادهم، دون أن ينالوا الجزاء القانوني الذي يستحقونه، وكأن العمل الذي قاموا به هو هفوة حدثت سهواً وليس مخططاً مع سبق الأصرار، لكي يتم تسويتها بعتاب صغير بدلاً عن عقاب رادع.

وفي شهر حزيران قامت قوات التحالف بإعتقال (١١) عسكرياً تركياً في السليمانية

(من ضباط وضباط صف بينهم عقيد طرد من العراق مرتين بسبب تصرفات مشبوهة) وكذلك (١٨) عضواً من "الجبهة التركمانية" بتهمة التورط في محاولة إغتيال محافظ كركوك الجديد لكونه كُردياً (وكأن كون الإنسان كُردياً هو بحد ذاته جريمة لدى الكماليين الترك العنصريين كما يبدو). بعد يوم واحد من إعتقال المتهمين الترك العنصريين في العراق من قبل القوات الأمريكية قامت القيامة في تركيا. فلقد إنفعل الإعلام التركي ووقفت المعارضة التركية الى جانب النظام والجيش التركيين في حملة اعلامية مسعورة، لم تُثِر سوى الإستغراب والإشمئزاز لدى الناس داخل العراق وخارجه. وقد إصطف كل العنصريين الترك الحاقدين على الكُرد المظلومين والمدمنين على إضطهادهم في جوقة واحدة حتى في الأنترنيت، ليصبوا جام غضبهم على الكُرد وعلى كل من يتعاطف مع الكُرد في كُردستان العراق ويؤيد رفع الغبن عنهم عن طريق إزالة اثار عدوان نظام صدام عليهم (آثار حملات التطهيرالعرقي والإبادة الجماعية التي مورست ضدهم اكثر من ثلاث عقود من الزمن)، وطلبوا من قوات التحالف في العراق بل ومن امريكا نفسها الإعتذار لهم، بدلاً من أن يعتذروا هم من محافظ كركوك واهالي مدينة كركوك والشعب الكُردي في كُردستان العراق بل من الشعب العراقي بأسره، على العمل الإجرامي الطائش الذي أراد بعضهم الإقدام عليه. فمن يعتذر لمن ياترى؟

من واجب الحكومة التركية وفقاً للأعراف الدولية والأصول القانونية المعروفة أن تعتذر فعلاً رسمياً للشعب الكُردي المظلوم في كُردستان العراق، وعليها أن ترفع نيرالإضطهاد والأستبداد عن كاهل الشعب الكُردي في كُردستان تركيا، والذي يجسد السبب الحقيقي لحقد الكماليين والطورانيين العنصريين على الكُرد وكراهيتهم لهم في كل مكان وزمان. فهم يعتقدون بأن الشعب الكُردي المجزأ لا يحق له التحرر أو تقرير مصيره بنفسه في أي جزء من أجزاء كُردستان أو بالأحرى في أي بلد من البلدان التي تقتسم كُردستان فيما بينها، لأن ذلك سيصبح دافعاً للكُرد في الأجزاء الأخرى في الشرق الأوسط لتصعيد كفاحهم للتحرر من نيران الإضطهاد القومي الذي يتعرضون له في جميع تلك الدول، منذ بداية القرن الماضي بلا هوادة، من أجل سلخ الشعب

الكُردي حتى عن هويته القومية –التي يعتز بها كسائر شعوب الأرض– بعد أن حُرمَ من حقه في تقرير مصيره بنفسه وإنشاء دولته المستقلة، وفقاً لإتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، أسوة ببقية الشعوب التي كانت ترزح تحت نيرالإحتلال العثماني لأوطانها لقرون عديدة. ومنذ ذلك الحين يعاني الكماليون الترك من عقدة سيفر أو بالأحرى يرتجفون رعباً من مسألة تحرير الكُرد في أي جزء كان من أجزاء كُردستان.

لذلك يعادون الكُرد بشراسة منقطع النظير ويكرهونهم بشكل يثير القرف ويخافون من كلمة كُردستان حتى من أطفال كُرد العراق العائدين الى البلاد عبرالمعبرالحدودي خابور، حيث يمنعون حتى الأطفال عن ذكر كلمة كُردستان، ويخافون من كل شريط غنائي كُردي أو جريدة كُردية أو كتاب كُردي أو حتى بطاقة معايدة مكتوب عليها (كُردستان العراق)، يحمله الكُرد الراجعون من كُردستان العراق عن طريق ذلك المعبر الحدودي الذي يُغلق ويُفتح وفقاً لمزاج المخابرات التركية هناك، حيث يتم إتلاف هذه الرموز الثقافية الكُردية، ظناً منهم أنه بإمكانهم الإستمرار في إضطهاد الكُرد في الجزء الأكبر من كُردستان الى الأبد، بدلاً من حل المسألة الكُردية هناك على أساس ديمقراطي (الفيدرالية مثلاً).

لأن الشوفينية القومية البغيضة التي تعلّموها من النازيين الألمان تعمي أبصارهم عن رؤية تجارب الشعوب الحرة، خاصة الحديثة منها في البلقان وجيكوسلوفاكيا واندونيسيا. ولكن على القوات الأمريكية أن تنتبه الى هذا الوضع الخطير وعليها أن تحاسب المتهمين بمحاولة إغتيال محافظ كركوك وفقاً للقوانين العراقية والأعراف الدولية المعمول بها في هذا الخصوص، وعليها أن تنسق مع الجهات القضائية العراقية المختصة في السليمانية وكركوك لتنفيذ هذا الأمر الضروري لإستباب الأمن والإستقرار في العراق الجديد.

وعلى الحكومة الأمريكية أن لا تهمل هذا الأمر المهم وأن لا تدعُ الجيش التركي إلى ارسال قواتها الى العراق «لحفظ السلام»، لأن من يخطط للإرهاب في بلد ما، ليس بوسعه حفظ السلام في ذلك البلد.

وان البرلمان الكُردي سبق وأن طالب القوات التركية الموجودة حالياً في كُردستان العراق، والتي جاءت اليها في ظروف استثنائية، أن تغادر كُردستان العراق وعلى سلطات تركيا، وكذلك على قوات التحالف احترام ارادة الشعب الكُردي المتمثلة في قرار برلمانه والعمل الجاد على تنفيذه عاجلاً.

وان قوات (كاديك –پ ك ك– سابقاً) المتواجدة في كُردستان العراق اوقفت نشاطاتها العسكرية ضد النظام والجيش التركيين مند أربع سنوات وتطالب بحل سلمي متواضع للمسألة الكُردية في تركيا. وعلى الدولة التركية حل المسألة الكُردية سلمياً، إذاما أرادت الإستقرار والإزدهار لعموم البلاد وإذا ما أرادت فعلاً الأنضمام إلى الوحدة الأوروبية.

آب ٢٠٠٣

القهر والصهر لم يعد حلاً لقضية أكبر شعب في غرب آسيا

قُسِّمت كُردستان عام ١٦٣٩ بين الامبراطوريتين المتنازعتين، العثمانية والصفوية، وفقاً لمعاهدة زهاب المبرمة بين الطرفين. وفي نهاية القرن التاسع عشر قُضي على جميع الإمارات الكُردية في شطري كُردستان، وكانت تتمتع بقسط كبير من الإستقلال الذاتي. فقضى العثمانيون على إمارة بابان في السليمانية عام ١٨٥١، وقضى الإيرانيون على إمارة أردلان في سنه (سنندج) عام ١٨٦٨ . ثم قمعوا إنتفاضات الكُرد من أجل الحرية والإستقلال بالحديد والنار، ونفوا عشرات الآلاف منهم الى أطراف أنقرة وخراسان (في أبشع حملات للتطهير العنصري)، وأحفاد المنفيين الكُرد يعيشون هناك الى يومنا هذا.

في أعقاب الحرب العالمية الاولى، وسقوط الأمبراطورية العثمانية، تحررت الشعوب غير التركية من نيرها، وحصلت على إستقلالها المنشود. وكان من المفروض تحرير قسم من الشعب الكُردي، وإستقلال جزء من كُردستان الخاضع للإحتلال العثماني، وتشكيل دولة كُردية مستقلة، وفقاً للمواد ٦٢، ٦٣ و٦٤ من معاهدة سيفر (١٩٢٠) المعقودة بين الحلفاء وتركيا. غير ان معاهدة لوزان (١٩٢٣) بين تركيا الكمالية والمستعمرين الفرنسيين والبريطانيين، قضت على إستقلال كُردستان، وحرمت الشعب الكُردي حتى من الإعتراف بوجوده، حتى كأقلية قومية متميزة، للحيلولة دون حصوله حتى على ابسط الحقوق الثقافية والسياسية.

وقسّم شطر كُردستان الخاضع سابقاً للامبراطورية العثمانية المنحلة الى ثلاثة أجزاء:

١- الجزء الغربي (عفرين وعامودا وقامشلي) ألحق بدولة سوريا او بالأحرى بمنطقة

نفوذ فرنسا في نطاق إنتدابها على سوريا -بعد سلخ إسكندرونة من سوريا وضمها إلى تركيا - تطبيقا لأتفاقية سايكس بيكو الإستعمارية. إلاّ ان الحكومات السورية المتعاقبة لا تقر هذه الحقيقة، ولا تعترف أصلاً بوجود الشعب الكُردي في سوريا رسمياً، وحرمت الكُرد حتى من الحقوق الثقافية التي منحهم أياها الإستعمار الفرنسي في زمن الإنتداب.

٢- الجزء الشمالي (كُردستان تركيا الحالية)، أبقي ضمن جمهورية تركيا الحديثة، وفقاً لمعاهدة لوزان (١٩٢٣). وقد مُنِعت كلمتا كُرد وكُردستان في تركيا بموجب قانون خاص شرع لهذا الغرض.

٣- الجزء الجنوبي (كُردستان العراق الحالية) ضم الى مملكة العراق، وفقاً لقرار من عصبة الأمم (١٩٢٥). وقد اعترفت الحكومة العراقية البائدة، عام ١٩٧٠، في مناورة تكتيكية بحق الشعب الكُردي في كُردستان العراق في الحكم الذاتي. ولكنها قامت في ما بعد (في السبعينات والثمانينات) بحرب الإبادة ضد الشعب الكُردي، وبتدمير معظم قرى كُردستان تحت غطاء الحكم الذاتي.

ويقول العالم الإجتماعي التركي المشهور، الدكتور إسماعيل بيشكجي، في كتابه الأخير بصدد الكُرد: تم تمزيق كُردستان من جديد، بحدود رسمت على مائدة المفاوضات بين الكماليين الترك والإمبرياليين الأوروبيين، لتصبح كُردستان مستعمرة عالمية. وتم فصل وتفريق الكُرد بعضهم عن بعض بالأسلاك الشائكة، وحقول الألغام، وأبراج المراقبة. وبقى شطر كُردستان الخاضع لبلاد فارس (كُردستان إيران الحالية) ضمن دولة إيران الحديثة. وقد ذاق الشعب الكُردي في هذا القسم (الشرقي)، في ظل النظامين الشاهنشاهي والجمهوري، صنوف العذاب والإضطهاد، وسميت محافظة سنندج وحدها كُردستان. اذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها (بما فيه الاستقلال) حقاً شرعياً ثابتاً لكل شعوب الارض، لماذا يتم استثناء وحرمان اكبر شعب في غرب آسيا (الشعب الكُردي) من هذا الحق؟ واذا كانت الوحدة القومية للترك والعرب والفرس حقاً مشروعاً وحلالاً، لماذا يكون نضال الكُرد من أجلها جريمة (انفصال) او مجرد الحديث عنها حراماً؟ وكيف يمكن تسمية عودة الكُرد المطرودين

(المهّجرين قسراً) عن ديارهم، الى بيوتهم وحقولهم، تكريداً؟

إن سبب حماسة الحكومة التركية لإرسال جنودها الى العراق ليس حفظ السلام هناك، وإنما تحقيق غايات خاصة، وفي مقدمتها منع حل القضية الكُردية في العراق على أساس ديموقراطي سلمي، لكي لا تضطر هي أيضاً الى حل القضية الكُردية في تركيا على نفس الأساس، وتستمر في انكار وجود القضية الكُردية هناك، وتصر على حلها بالتجاهل او العنف. إلا أن زمن افناء الكُرد وصهرهم قد ولى، وعلى الحكام والكتاب العنصريين في الدول التي تتقاسم كُردستان ان يعوا هذه الحقيقة الساطعة.

نوفمبر ٢٠٠٣

ربط دهوك بالموصل بالتآخي بين جميع القوميات

(تعليق على ما كتبه السيد خالد بن عبدالرحمن الشايع في "الحياة ـ ٢٠٠٤/١/١٠)

إن الكتابة عن التاريخ والجغرافية والسياسة... يجب أن تستند الى مصادر موثوقة، ووثائق معلومة وإحصائيات رسمية وأدلة دامغة لإبرازالحقائق لا لتشويهها، وإلاّ ستكون الكتابة نوعاً من الهراء أو الهذيان. لذا أرجو من الأخ الشايع توسيع دائرة معلوماته عن تاريخ الشعب الكُردي، وعن جغرافية كُردستان (موطن الكُرد كما تشيراليها دائرة المعارف الإسلامية)، وعن القضية الكُردية ـ خاصة في العراق، والإطلاع على كتب ودراسات المؤرخين والباحثين العرب العراقيين، من أمثال المؤرخ عبدالرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية والعراق قديماً وحديثاً) والدكتور شاكر خصباك (العراق الشمالي) والدكتور فاضل حسين (مشكلة الموصل) والأستاذ عزيز شريف (المسألة الكُردية) والسيد محمود الدرة (القضية الكُردية) والمؤرخ الكُردي، الوزير العراقي السابق، محمد أمين زكي (خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان)، والدكتور خليل اسماعيل (إقليم كُردستان العراق).

وبخصوص تعداد نفوس الكُرد، خاصة في الاربعينات، عليه مراجعة الاحصائية السكانية في العراق لعام ١٩٤٧، فسيعلم السيد الشايع بان نسبة السكان الكُرد في الموصل وفقاً لذلك الأحصاء ـ بالرغم من كل السلبيات التي رافقت عملية التعداد السكاني ـ كانت ٣٥,٤٪.

ومن أجل معرفة كيفية وزمن مجيء العشائرالعربية من شبه الجزيرة العربية الى الموصل وأطرافها يمكن الإطلاع على مؤلفات المؤرخين العرب القدامى، من أمثال البلاذري (فتوح البلدان)، الأصطخري (مسالك الممالك) وياقوت الحموي (معجم البلدان). واليوم، لابد من الأخذ في نظرالاعتبارالغدرالذي لحق بالمواطنين الكُرد في

محافظات الموصل وكركوك وديالى، جراء تطبيق سياسات التعريب الشوفينية من قبل الانظمة العراقية المتعاقبة، منذ أواسط الثلاثينات، ومن جراء تعريضهم الى حملات التطهير العرقي العنصري والابادة الجماعية –الأنفال– في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. إن عودة الكُرد المرحلين والمهجرين قسراً عن ديارهم إلى منازلهم وحقولهم في قرى ومدن هذه المحافظات بعد زوال كابوس الظلم والطغيان، هو حق طبيعي لهم، ولا يتردد في تأييده أي إنسان منصف، وأي مدافع أمين عن حقوق المواطنين في عراق اليوم. ففي عراق اليوم يجب رفع الغبن عن كل المغبونين في عراق الأمس بلا إستثناء. وسيكون عراق الغد أفضل بكثير لكل العراقيين (للعرب، للكُرد، للتركمان، للاشوريين والكلدان ـ للمسلمين والمسيحيين والأيزديين والصابئة واليارسان)، إذا تعاوننا جميعاً لبناء عراق ينعم بالإستقرار والعدالة بفضل سيادة القانون. وسيبقى إقليم كُردستان مضيفاً ومصيفاً وملجأ ومأوى لكل العراقيين الأحرار، في زمن السلم ووقت الشدة، كما كان. فلقد ولى الزمن الذي كان ممنوعاً فيه على الكُرد إمتلاك دار أو شراء عقار أو حتى ترميم البيوت الساكنين فيها بأنفسهم، أو منعهم من تسمية أطفالهم بأسماء كُردية، أو منع أطفالهم من الدراسة باللغة الام، أو حرمانهم من تقلد الوظائف المهمة أو تسلم مسؤولية إدارة مؤسسات الدولة في الموصل وكركوك وديالى، أو المشاركة العادلة في الحكومة المركزية في بغداد.

أما بصدد وضع الأقليات القومية والدينية في المناطق المحررة من كُردستان من نظام البعث الفاشي منذ عام ١٩٩١، أي في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وأقضية كفري وكلار وجمجمال، أدعو الأخ الشايع لزيارة مقرات الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية، والجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية، والمدارس ودور النشر ومحطات الراديو والتلفزيون التي تعود الى الآشوريين والكلدان والتركمان، ليتأكد بنفسه من واقع حالهم. فحكومة البعث لم تقرالحقوق القومية والثقافية، ولم تعترف بالحريات السياسية للأقليات القومية في العراق، ناهيك عن إضطهادهم سياسياً، كبقية أهل العراق من غير الموالين لها.

ولذلك فأن ربط دهوك بالموصل هو لصالح إعادة ربط المنطقة المحررة من كُردستان من نير نظام البعث منذ عام ١٩٩١، ببقية أجزاء العراق من جديد، على أساس الاتحاد الاختياري ـ الفيدرالية مع ضمانة دولية، في مقابل التنازل عن الإستقلال شبه التام.

من أجل إجتثاث الإرهاب في العراق وأيقاف مشجعيه

في سبيل تحقيق هذه الغاية النبيلة، يجب القيام بحملة تثقيفية واسعة في جميع أرجاء العراق، لفضح الإرهاب والإرهابيين بكل الطرق الممكنة: في جميع وسائل الاعلام المقروئة والمسموعة والمرئية، وبكل اللغات المحلية، وكذلك في كل المدارس وفي جميع دور العبادة (خاصة المساجد)، وأي معلم أو إمام (رجل دين) يتقاعس عن أداء واجبه الوطني والديني في هذا المجال، يجب محاسبته وطرده فورا وعلنا. لانه –كما هو معلوم– تم تعيين وإختيار العديد من المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات وأئمة المساجد في العهد البائد على أساس الولاء التام للبعث، فلا مكان لانصار "العبث والإرهاب" في مؤسسات التعليم وبيوت الله في العراق الجديد. وكل من يُسمي الإرهاب بـ"المقاومة"! هو شريك الإرهابيين في الجريمة، فهناك فرق شاسع بين المقاومة والإرهاب وبين الجريمة والجهاد. ويجب عدم التساهل مع كل من يتردد في شجب الإرهاب صراحة، سواء حدث ذلك في المدارس أو في المساجد. ولقد سكت العديد منهم، حتى في خطب الجمعة التي أعقبت مجزرتي العاشوراء! والساكت عن الحق منافق.

ويجب العمل على إيجاد الإرهابيين الاجانب وكشف حلفائهم المجرمين (أزلام النظام الفاشي المقبور) وكل من يشاركهم في جرائم الإرهاب (بايوائهم أو نقلهم أودعمهم أو التستر عليهم) وتقديمهم الى القضاء العراقي لمعاقبتهم، بشكل جدّي وفي أسرع وقت ممكن، لينالوا جزائهم العادل وليكونوا عبرة لمن يعتبر. ولكي يتم ذلك بشكل منتظم، يجب تفتيش وتحري جميع الاماكن والمحلات التي يتوقع وجود الإرهابيين فيها، خاصة في بغداد والموصل وفلوجة وبعقوبة وتكريت وحويجة وكركوك، بشكل دقيق ومنظم. كما ويجب تشكيل قوة مسلحة خاصة لمكافحة الإرهاب (تابعة لوزارة الداخلية)، وتجهيزها

بأحدث تقنيات محاربة الإرهاب والاجرام، لأداء هذا الواجب بافضل اسلوب ممكن. وهنا يجب التاكيد على وجوب الاسراع في إجراء محاكمة رؤوس النظام البعثي البائد وكل المتهمين بارتكاب جرائم الإرهاب، لكي ينال المجرمون القصاص العادل الذي ينتظره الشعب، خاصة أهالي الضحايا، بفارغ الصبر، ولكي يكون ذلك درساً ورادعا لكل من تسول له نفسه إلحاق المزيد من الأذى والدمار بالعراقيين المظلومين وبلادهم الجريحة. وكذلك يجب العمل على فضح الاعلاميين العرب المشجعين للإرهاب في العراق (العاملين في صحف وفضائيات معروفة)، خاصة بواسطة فضائية العراق، التي يجب إعادة فتحها وإدارتها من قبل إعلاميين وطنيين أكفاء في أسرع وقت ممكن، وكذلك العمل من أجل مقاضاتهم وفقا للقانون الدولي.

إن جريدة عربية لندنية معينة، وفضائيتين خليجيتين معينتين، دأبت على دعم فصائل "قاعدة" الإرهاب و"أنصار" الإنتحار الإرهابية باستمرار، من خلال نشر بيانات ودعوات هذه المنظمات الإرهابية أو بالأحرى رموزها والداعية علنا الى القتل والدمار في العراق الجديد باسم "المقاومة" و"الجهاد"، وهي تؤلب كذلك قراءها او بالاحرى مشاهديها على معاداة الكُرد والشيعة (وفق منظار شوفيني وطائفي)، وعلى الحقد على كل العراقيين المسالمين المتحررين من نيرالاستبداد والطغيان البعثي الفاشي. فالشوفينية والطائفية لا تفيد لا العرب ولا السنة، بل تخدم كل أعداء الحرية والسلام وتلحق الأذى بجميع محبي الحق ومناصري الإسلام، فهناك بون شاسع بين العنصرية والمقاومة وبين الإرهاب والجهاد. إن نزعة التطرف القومي والتعصب الطائفي وثقافة الأنتحار، التي تحاول هذه الأجهزة الاعلامية الثلاثة ترسيخها بين العرب لم ولن تؤدي إلاّ الى المزيد من القتل والدمار والتأخر. فالعقل يدعُ الى المثابرة والأصلاح والأعمار، والحكمة تُلزم الأعتدال والصلح والتسامح. فمن يتعصب يتهور، ومن يزرع الحقد لن يحصد سوى الكراهية، والعنف لا يولد إلاّ العنف، ومن ينتحرلن ينتصر، بل يخسرالدنيا والآخرة.

لماذا إذاً تصر تلك الأجهزة الإعلامية العربية المقصودة على تقديس التطرف وتمجيد التعصب وتشجيع الفوضى والدمار في العراق، بحجة محاربة أمريكا على أشلاء أهل العراق الجريح؟ فهي تنشر رسائل ونداءات و"فتاوى" كل من هب ودب، ومن جميع الأقطار والأمصار، حيث يلعنون فيها كل العراقيين الذين لايقفون الى جانب أيتام

صدام وأزلام الزرقاوي، ويعلنون فيها جهارا نيتهم للقيام باغتيال المزيد من الشخصيات العراقية (التي عارضت الفاشية ولاتقاتل قوات التحالف التي حررتها من النظام الفاشي) لمنعها من إستلام الحكم والسيادة من سلطة الاحتلال، وقتل أفراد الشرطة العراقية (الساهرة على حياة وممتلكات المواطنين) لمنعها من أداء واجبها الوطني وإستلام ملف الأمن من قوات التحالف، ولقد قاموا فعلا بتفجير جموع المسلمين المصلين وتجمعات المؤمنين الشيعة والكُرد في المناسبات الدينية الإسلامية المباركة، حتى في أقدس الأماكن عند أهل العراق، باسم ما تسميها تلك الاجهزة المنافقة بـ"المقاومة العراقية"! عن أية مقاومة عراقية تتحدث تلك الاجهزة الأعلامية العربية المُشاغِبة والمتخلفة؟ هل إغتيال السيد محمد باقر الحكيم في مقام الامام علي (ع)، أو ممثل الامم المتحدة في بغداد، أو مجزرة العيد الأضحي في أربيل، أو مجزرتي العاشوراء في كربلاء والكاظمية، أو قتل أفراد الشرطة العراقية في كركوك والموصل والفلوجة والاسكندرية والحلة، أو قتل منتسبي الجيش الجديد في بغداد مقاومة عراقية؟ هل قتل الاطفال والنساء والرجال الابرياء، عن طريق العبوات الناسفة في الشوارع والطرق العامة مقاومة عراقية؟ هل تفجير أنابيب النفط العراقي، أو إحراق معمل الكبريت، أو نسف محطات الكهرباء وبدالات التلفون والفنادق والسفارات ومؤسسات ودوائرالدولة مقاومة عراقية؟ هل قتل المدنيين الاجانب والتمثيل بجثثهم مقاومة عراقية؟ هل دفع أناس بائسين ويائسين ـ باغرائهم بالذهاب الى الجنة ـ الى الانتحار من أجل القتل والدمار مقاومة عراقية؟ أم أن هذه الاعمال جرائم بشعة تقشعر لها الأبدان، وفقا لكل الشرائع الدينية والأعراف القانونية والمبادئ الأخلاقية، وتثير غضب وإشمئزاز وإدانة وإستنكار كل إنسان يملك الوعي والضمير والأيمان؟ كيف يقوم معظم أجهزة الاعلام العربية باعتبارهذه الاعمال الهدامة بالمقاومة العراقية؟ ألا يُعتبرهذا الفعل لتلك الاجهزة الاعلامية تحريضا سافرا على الجريمة، ودعما علنيا للإرهاب في العراق؟

أليس من حق وواجب مجلس الحكم ونقابة محاميي العراق رفع دعوى على أصحاب هذه الاجهزة الاعلامية، التي تُسئ إستخدام حرية الرأي والنشر لتشجيع القتل والدمار في العراق، أمام محكمة العدل أو أي محفل دولي آخرمختص بهذا الشأن، من أجل مقاضاتهم وفقا للقانون الدولي، وإيقافهم عند هذا الحد؟

نيسان ٢٠٠٤

فضائية الجزيرة بحاجة الى إتجاه مناصر للحقيقة
بدلاً من "الأتجاه المعاكس" لها

يعلم الجميع بأن فضائية الجزيرة القطرية لم تتوانى في السابق، لا عن مناصرة نظام الطاغية صدّام باستمرار، ولا عن التستر على جرائم بعثه الفاشي البشعة عامة، وضد الكُرد والشيعة خاصة. وهي لاتتقاعس اليوم عن التضامن مع أيتام صدام وأزلام الزرقاوي ووصفهم بـ"المقاومة العراقية"، بغض النظرعن الطبيعة الشريرة لهاتين الشرذمتين وهول عملياتهم الإرهابية الشنيعة في جميع أنحاء العراق، والسيد فيصل القاسم –الصديق الحميم لأركان نظام صدام– لم ولا يدّخر جهدا في "إتجاهه المعاكس" للحق والسلام (عن طريق سوء إستخدام حرية الرأي) للهجوم على كل العراقيين الاحرار، الذين عارضوا نظام الظلم والأشرار، ولا يتضامنون الآن مع تحالف بقايا جلاديهم والإرهابيين الوافدين من خارج حدود العراق الغربية والشرقية، في عمليات القتل والدمار في العراق المنكوب بهم، ليتحكم هؤلاء من جديد بمصائرهم إرضاء لما يسمى بالشارع العربي، تحت ستار "تحريرالعراق من الاحتلال"!

وفي مساء الثالث عشر من هذا الشهر سمح السيد فيصل القاسم في حلقة جديدة من إتجاهه المعاكس لضيف عروبوي ومشاهد مغترب حتى بالتطاول على قادة سياسيين كُرد، وبهذا تجاوزهؤلاء حدود اللياقة المطلوبة في الاعلام الملتزم بقواعد الاحترام، والانكى من ذلك قام هو ومشاهده في السويد باتهام البيشمركة الكُرد وقوات البدرالتابعة للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق وقوات المؤتمر الوطني العراقي بالمشاركة في القتال في الفلوجة، بل وحتى في عمليات قنص المواطنين الآمنين هناك! ومثل هذا الاتهام الخطير لايمكن ان يطلقه أي إنسان عاقل ومنصف، لانه لايجوز أدبيا

وقانونيا إطلاق اية تهمة ضد أي شخص أو أية جهة بدون وجود دليل مادي قاطع، وأي إتهام باطل يمكن أن يعرض مطلقه الى الملاحقة القضائية والمحاسبة القانونية المستحقة، اينما كان. علما بان الاخ مسعود البارزاني قد أكد في اليوم السابق في مؤتمرصحفي في بغداد على أنه لم ولن تشترك أية قوة من البيشمركة الكُرد في القتال في الفلوجة.

إن هذا العمل الهدام وفي هذا الظرف الحرج بالذات قد تكون له عواقب وخيمة، أو بالاحرى قد يؤدي الى حدوث الفتنة –التي تخطط لها وتتمناها أطراف معينة معادية للاستقرار والأزدهار– في العراق (لاسمح الله). وقد كان ذلك قصد الإرهابيين الزرقاويين ومساندیهم العفالقة في إرتكاب مجازر النجف وأربيل وكربلاء والكاظمية، ومن إغتيال المواطنيين الكُرد الأبرياء في الموصل وكركوك، ومن قتل رجال الدين السنة والشيعة في بغداد ونسف الجوامع والحسينيات في بغداد وبعقوبة. إلا أن العراقيين والحمد لله يقرؤون المحي–كما يقال– وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وفي الوقت الذي كان فيصل القاسم ومصدر خبره ينشران هذا الافتراء بحماس منقطع النظير، كانت مراسلة فضائية كُردستان في بغداد سعاد العقيدي تقف أمام القافلة الثانية للاطباء والمساعدات الطبية من كُردستان الى مدينة الفلوجة، وتقول بفخر وإعتزاز: إن هذه المساعدات تؤكد على أن الأخوة العربية الكُردية أقوى من كل المؤامرات. وإن الاجتماع الاول للحوارالعربي الكُردي وكذلك المؤتمرالأول للمصالحة الوطنية –بين جميع أطياف المجتمع العراقي– المنعقدان قبل إسبوعين في عاصمة إقليم كُردستان (أربيل)، يؤكدان بان تفاهم وتوافق العراقيين فيما بينهم هما ايضا أقوى من نفاق وتضليلات قناة "الجزيرة"، التي تحاول من خلالها وفقاً لسياسة "الغاية تبرر الوسيلة" الميكافيلية، إمتصاص غضب جزء من الرأي العام العربي المستاء من دور قاعدة العديد القطرية وموقف أمراء قطر المعروف من حرب تحرير العراق من نظام صدام (صنم المخدوعين به ورب نعمة الطبّالين له). لذلك تحاول "الجزيرة" جاهدةً، ومن خلال مجمل برامجها، تغيير مسار هذا الغضب العربي (٥٨٪ في إستفتاء الأتجاه المعاكس)، لابعاد الخطرالمحدق بعرش وربما بحياة سادة هاتين المؤسستين القطريتين،

اللتان تكملان مهام بعضهما البعض، كما يبدو.

إلاّ أن الجزيرة تزيد بفعلها الخاطئ هذا، الطين بلة، لان النفاق والإفتراء بحق أحرار العراق هما: أولاً كمحاولة حجب نور الشمس بالغربال وهذا مستحيل، وثانياً يؤديان الى معاداة العراق الجديد (عراق الديمقراطية والفيدرالية والتآخي والسلام) وهذا ليس في صالح قطر، وثالثا لايصيبان هدفهما المقصود، أي إرضاء الشارع العربي على حساب حياة ومستقبل أهل العراق، عن طريق عنتريات تلفزيونية، تعاد فيها أسطوانة الشعارات البراقة والعبارات الطنانة، التي اكل الدهرعليها وشرب، والتي سئم منها كل ذي عقل سليم، ذاق منها الأمريين.

إن الشارع العربي –الممتد من مراكش الى صنعاء– يعاني (بسبب الاحباط في ظل الأنظمة المتسلطة عليه) من مرض التطرف القومي العربي والتعصب الطائفي السني. ولذلك يعتبرهذا الشارع دور" قاعدة العديد" في حرب الخليج الثالثة " خيانة قومية كبيرة" بحقه، ويعتبر موقف أمراء القطر في هذا الشأن "عمالة سافرة لأمريكا"، ولذلك لم يُبالي هذا الشارع طيلة ٣٥ سنة بمظالم ومآسي أهل العراق، لأنه كان يعتبر الدكتاتورالطاغية في بغداد "بطله العربي السني المنقذ". ولذلك لم يناصر هذا الشارع الكُرد السنة المظلومين في كُردستان العراق، حتى عند تعرضهم لمجازر حلبجة والأنفال، لأن هؤلاء المسلمون السنة ليسوا عرباً، ويعتزون بقوميتهم الكُردية (ولا يرضون بصهرها في بوتقة الأمة العربية أو التركية أو الفارسية) ويفتخرون بكُردستانية أرضهم (ولا يوافقون على إعتبارها جزءا من الوطن العربي أو التركي أو بلاد فارس)،

ولذلك لم يتضامن هذا الشارع مع العرب الشيعة في جنوب العراق، حتى في محنتهم الكبرى أثناء إنتفاضة شعبان التي أعقبت تحرير الكويت من قبضة نظام صدام، لأن هؤلاء العرب ليسوا من أهل السنة والجماعة، وهم يعتزون بكونهم من شيعة أهل البيت، ويفتخرون بتعاليم ومراسيم مذهبهم الجعفري،

ولذلك لم يناصرهذا الشارع شعوب إيران بعد عدوان صدام المسماة بـ"قادسية صدام"، الذي إستمر ثمانية أعوام، لأنه كان يعتبر صدام "حارس بوابته الشرقية" لأن معظم الإيرانيين ليسوا عرباً ولا سنة، ولذلك لم يتضامن هذا الشارع مع شعب الكويت

اثناء إحتلاله الغاشم من قبل نظام صدام، لأنه كان يعتبرالمحتّل بطلاً قومياً معصوماً، بالرغم من كونه طاغية معروفا في العالم أجمع ودجالا عنصريا وطائفيا مشهورا وسفاحا مجرما بحق شعب العراق وشعوب بلدان الجيران!

ولذلك يتوجب على فضائية الجزيرة وجميع فضائيات شبه الجزيرة العربية أن تعيد النظر في نهجها وأن تعتذر من أهل العراق، عليها أن تكف عن مناصرة ظالميهم الظلاميين، وعليها أن تتخلى عن محاولات ترسيخ ثقافة العنف وتمجيد مبدأ الانتحاروتشجيع ماكنة الإرهاب لدى مشاهديها في الشارع العربي بصورة عامة، وفي العراق بصورة خاصة. فاذا ما إشتعل العراق بنارالإرهاب والفتنة، فستشتعل المنطقة بأسرها، بما فيها دول الخليج، وعليه فان إستتباب الأمن والإستقرار في العراق هو في مصلحة الأمن والإستقرار في المنطقة بأسرها.

إنّ تخلص العراق من الاحتلال هو واجب أحرار العراق، وليس من مهام بقايا جلاديهم السابقين ولامن إختصاص قتلتهم باسم الدين الإسلامي الحنيف، وأهل مكة أدرى بشعابها – كما يُقال. ولذلك أيضا يتوجب على أجهزة الإعلام العربي عامة إلتزام الحقيقة واشاعة روح التآخي والسلام، عن طريق تبني برامج تُبنى على اساس العقلانية وبعد النظر، وتُهيأ وتُدار من قبل أناس كفوئين ومخلصين للقيم الإنسانية السامية وواعيين لواجبات مهنتهم الحساسة ويمتلكون خلفية نزيهة في حياتهم السياسية والمهنية. ولقد دعى الحكماء الكُرد الناس في قديم الزمان الى: (الفكر الطيب، الكلمة الطيبة والعمل الطيب)، ونصحوا الذين لايفلحون في إتباع هذه المشورة الى الأقتداء بالمثل الكُردي القائل: " إن لم تكن وردة، فلا تكن شوكة".

نيسان ٢٠٠٤

إعادة توحيد إقليم كُردستان وترسيخ الديمقراطية فيه

مطلب شعبي عادل وضرورة تاريخية ملحة

في ١٩ مايس ١٩٩٢ جرت ولأول مرة إنتخابات ديمقراطية في "المنطقة الآمنة"، أي في حوالي ثلثي إقليم كُردستان العراق، لانتخاب برلمان الأقليم، إستنادا الى قانون إنتخاب المجلس الوطني لأقليم كُردستان الذي وضعته الجبهة الكُردستانية. لقد كانت نسبة ٧٪ التي نصت عليها الفقرة (٣) من المادة (٣٦) من قانون إنتخاب البرلمان، كشرط لدخول الأطراف المشاركة في الانتخابات الى البرلمان خللا كبيرا في قانون الانتخابات، حيث قطعت الطريق على الاحزاب الصغيرة للمشاركة في البرلمان – عدا أحزاب الأقلية المسيحية (الكلدان والآشوريين والسريان) التي خُصصت لها مسبقا ٥ مقاعد برلمانية، وكذلك حزب كادحي كُردستان الذي تحالف مع الاتحاد الوطني الكُردستاني في القائمة الخضراء. أن هذا الخلل والنواقص التي رافقت عملية الانتخابات يجب تفاديها في الانتخابات البرلمانية القادمة في إقليم كُردستان وفي الانتخابات المرتقبة في العراق الجديد، لأن الانتخابات الديمقراطية لها شروط محددة وأسس ثابتة لايمكن تجاهلها، ونتائجها ملزمة لايجوزتغييرها باتفاقات خاصة بين حزبين أو اكثر كالمناصفة مثلا، والتي أدت الى خلق إزدواجية السلطة وحدوث الفوضى ومن ثم نشوب الحرب الداخلية "إقتتال الأخوة"، التي قسمت المنطقة المحررة من كُردستان من قبضة نظام البعث المستبد الى شطرين، بادارتين منفصلتين في أربيل والسليمانية، تُعرف كل منهما بحكومة إقليم كُردستان وأصاب البرلمان لفترة طويلة بالشلل. بفضل إتفاقية واشنطن للسلام والتوحيد (١٩٩٨) تحقق السلام، فعاد الأمن والاستقرارالى كُردستان الحرة، وتم إتخاذ إجرائات عديدة على طريق تطبيع العلاقات بين الحزبين الكبيرين وجزئي "المنطقة الآمنة". بعد مرور أربعة أعوام على إبرام إتفاقية واشنطن –في نهاية عام

٢٠٠٢– تم إعادة توحيد البرلمان المنتخب قبل عشرة أعوام، وكان ذلك اليوم بالرغم من كل ماجرى واحدا من أسعد وأعظم أيام الكُرد على الاطلاق، في جميع أجزاء كُردستان وفي المهجر أيضا. وقد توجت فرحة الشعب، ليس فقط في إقليم كُردستان، بل في جميع أقاليم ومناطق العراق، بسقوط صنم الطاغية صدام وإزالة نظام البعث الفاشي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ . بالرغم من التنسيق والتعاون بين قيادتي الحزبين الكبيرين قبل وبعد حرب الخليج الثالثة، سواء في مؤتمرات المعارضة السابقة أو في الاجتماعات واللقاءات اللاحقة مع سلطة التحالف أو أطراف مجلس الحكم، بالرغم من صعوبة الظرف الذي تمر به كُردستان خاصة والعراق عامة، بالرغم من كل النداءات العاجلة بشأن إعادة التوحيد من جميع طبقات وأطياف كُردستان، وبالرغم من الوعود المتكررة من قيادتي الحزبين الكبيرين بصدد تحقيق هذا المطلب الشعبي الملح في القريب العاجل، لم يتحقق أمل الشعب الكُردي وأصدقائه لحد الآن! على قيادتي الحزبين الكبيرين في كُردستان العراق أن تستجيبا لمطلب الشعب الكُردي الملح هذا قبل فوات الأوان، لأن هذا الموضوع الحساس وفي هذا الظرف الدقيق لايقبل المزيد من التأخير والمماطلة، ولأن المصلحة القومية العليا للشعب الكُردي هي فوق المصلحة الحزبية الضيقة لأي حزب كُردي بمفرده، ولأن أنجاح عملية الديمقراطية وتحقيق الفيدرالية في العراق الجديد يستوجبان ذلك، لابراز إقليم كُردستان كنموذج ناجح للأقاليم والمناطق الأخرى في العراق الفيدرالي المنشود. وقد آن الأوان لتشريع قانون جديد لانتخاب المجلس الوطني لاقليم كُردستان من قبل برلمان كُردستان العراق. إن تثبيت الديمقراطية والفيدرالية في القرار الجديد للأمم المتحدة (١٥٤٦) وتأكيد القرار على إلتزام العراق بجميع القرارات السابقة للأمم المتحدة بما فيها القرار ٦٨٨، الذي يؤكد على وجوب إنهاء إضطهاد الكُرد في العراق، هو ترسيخ لأساس العراق الجديد، وهو إنتصار ليس فقط لحق الكُرد الشرعي فيها، بل للحق بكل معنى الكلمة وفي العالم أجمع، وهو فشل واضح لكل من يريد فرض شكل آخر من التسلط في العراق أو قطع الطريق على الشعب الكُردي المظلوم للحصول على ضمانة دولية لحقوقه المشروعة، وسيكون ذلك بداية منعطف هام في تاريخ المنطقة، بالرغم من كل المؤامرات التي تحاك خلف الكواليس ضد الد يمقراطية والفيدرالية في عراق الغد. فالكُرد هم اليوم بوعيهم السياسي ووحدة خطابهم الموجه إلى الآخرين أقوى من أي يوم آخر، ولكن إستمرار

إنشطار منطقة كُردستان الحرّة منذ عام ٩١ ووجود حكومتين فيها هي حلقة ضعيفة جدا في سلسلة إتحادهم، لابّد من تقويتها إذا أرادوا وحدة ستراتيجية، أي الضمانة الأقوى لحقوق الشعوب وهيبتها ومستقبلها. وإستمرارأنشطارمنطقة كُردستان المحررة منذ ٩١ هي حفرة كبيرة على طريق ديمقراطية وفيدرالية العراق، لابد من ردمها إذا ارادت القيادتان السياسيتان الكُرديتان تعبيد طريقهما بشكل صائب.

طبقا للفقرة (أ) من المادة (٥٣) من قانون إدارة الدولة العراقية (الدستورالمؤقت) تتعامل الحكومة المركزية الانتقالية مع حكومة واحدة لإقليم كُردستان وليس مع حكومتين. ووجود حكومتين أي مجلسين للوزراء في إقليم واحد (أو بالاحرى في ثلثي الاقليم) في أية دولة في العالم غير قانوني وغير منطقي، وليس هناك إقليما واحدا في جميع أنحاء العالم يملك برلمانا واحدا وحكومتين. ولقد تضمن قانون إدارة الدولة المؤقت غُبنا واضحا بحق الكُرد وبحق إقليم كُردستان،حيث تنص الفقرة (ب) من المادة (٥٣) على الابقاء على حدود المحافظات كما هي عليها طيلة الفترة الانتقالية، أي الابقاء على الظلم الذي أُلحق بالتركيب الإداري والطابع الديموغرافي لمحافظات كُردستان – لأن المحافظات الأخرى لم يتم تغييرحدودها سلبياً– من قبل النظام البعثي الفاشي لأسباب عنصرية معروفة، بمراسيم غادرة وبقرارات مجحفة لمجلس قيادة إنقلابهم الأسود. وهذا لايبّشر بالخير، لأن القصد هنا واضح وضوح الشمس عن القمر، فالسادة الأفاضل الذين وضعوا هذه الفقرة غيرالمنصفة والملغومة يريدون الاحتفاظ بنتائج القرارات العنصرية الظالمة، بدلاً من الإعتذارللشعب الكُردي على الجرائم المرتكبة بحقه في هذه المحافظات، وإصلاح ماتم تخريبه أو تحريفه في العهد البائد أو بالاحرى في العهود البائدة. من المعلوم أنه بموجب قرارين أو "مرسومين جمهوريين": رقم ٤١ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٩ (جمال زنگنه، قانون إدارة الدولة العراقية، K.D.P info،(04.03.10) ، تم تغيير أو بالأحرى تشويه حدود وتركيب محافظة كركوك، حيث تم فصل أربع أقضية من محافظة كركوك وإلحاقها بمحافظات مجاورة بغية تقليل نسبة السكان الكُرد و–التركمان– في محافظة كركوك، أي من أجل تغييرالتركيب السكاني للمحافظة. ولنفس السبب تم فصل قضاء العقرة عن محافظة دهوك، ومن ثم تم سلخ قضاء مخمور عن محافظة أربيل بعد إنتفاضة آذار١٩٩١ . فإذا ماجرت عملية إحصاء السكان قبل إجراء الإنتخابات في العراق، يتم تثبيت نسبة

السكان الكُرد والتركمان في سجل الإحصاء في إطار المحافظة المبتورة، حيث لا يحسب سكان جمجمال وكفري وكلار وطوزخورماتو وشوان ... على محافظة كركوك، وهذا تكريس لما أراده البعث الفاشي، وهو ظلم واضح وسيعقد عقدة كركوك المستعصية أكثر، وسيصعب ذلك بدون شك المباحثات اللاحقة بخصوص حل عادل وشامل للقضية الكُردية في العراق الجديد، مالم يتم معالجة هذه المشكلة من خلال قرارخاص بهذا الشأن من المجلس الاستشاري المزمع تشكيله في الفترة الانتقالية، يراعى فيه حق سكان الاقضية والنواحي المبتورة وحق المرحلين والمهجرين والمشردين من مدينة كركوك وضواحيها في تسجيلهم كجزء من سكان محافظة كركوك الأصليين وفي إنتخاب الهيئات والمجالس العامة للمحافظة، كمجلس إدارة المحافظة على سبيل المثال. إن توحيد حكومتي إقليم كُردستان هو أساس إعادة توحيد شطري إقليم كُردستان المحررة سابقا، وإعادة توحيد هذين الشطرين هي شرط أساسي لاعادة توحيد إقليم كُردستان العراق بكامله. وإن وجود حكومة إنتقالية متماسكة واحدة لإقليم كُردستان في أربيل، بموازاة الحكومة العراقية الانتقالية في بغداد هو العامل الأهم لرص صفوف الشعب الكُردي بالشكل الأمثل وزيادة دعم أنصار حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه، ولتقوية موقفه في المحادثات والمفاوضات المرتقبة مع الجانب العربي في مؤسسات الحكومة المركزية وكذلك مع ممثلي قوات التحالف والأمم المتحدة، وستكون مسألة حدود إقليم كُردستان أهم وأصعب مسألة في تلك المباحثات، وهي بحاجة الى وحدة ستراتيجية صادقة بين القوى السياسية الكُردية المناضلة وإلى فريق متجانس وذو دراية فائقة في المفاوضات. فباعادة توحيد منطقتي كُردستان الحرة وحكومتيهما باسرع مايمكن وترسيخ الديمقراطية بانعكاسها في تشكيلة حكومة الأقليم الموحدة من خلال توسيع إطارها الشعبي (كحكومة وحدة وطنية إنتقالية تتجاوز مفهوم نظام الحزب الواحد)، وتطويرها نوعيا: وذلك بإختيارأعضائها على أساس الأفضلية في الكفاءة والنزاهة والماضي السياسي السليم، بغض النظر عن الانتماء السياسي الحالي، يمكن أن يكون إقليم كُردستان القدوة الحسنة فعلا في بناء العراق الجديد، وان يجسد النموذج المثالي لحل القضية الكُردية المستعصية في الدول الجيران (تركيا وإيران وسوريا) التي تتقاسم كُردستان فيما بينها، في إطارالديمقراطية وعلى أساس الفيدرالية.

حزيران ٢٠٠٤

إعتداءات الفاشيست والإرهابيين ومحاولات الأنظمة المعادية للحق والعدالة لن تعيق بناء العراق الجديد

العراق الجديد هو عراق ديمقراطي فيدرالي تعددي، إنه عراق كل العراقيين ألاحرار، وليس عراق صدام وأعوانه كما كان، أي لشلة من الأنتهازيين والمتملقين المنتفعين وجماعة من المتطرفين القوميين العرب والمتعصبين الطائفيين السنة داخل العراق وخارجه، أنه عراق العرب والكُرد والتركمان والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن الإنسانيين، إنه عراق المسلمين (الشيعة والسنة) والمسيحيين (الارثدوكس والكاثوليك) والأيزديين والصابئة واليارسان. لذلك يدافع كل العراقين الواعيين الشرفاء عنه، وستدافع حكومته عنهم جميعا، ولاتسمح لأحد، من أية قومية أو دين أو مذهب كان، أن يعتدي على عراقي آخر، أو يصادر بيته أو مزرعته أو ملكه أو ماله، من منطلق شوفيني أو لأي سبب كان. ولن يُجبر فيه أبناء وبنات أية قومية أو دين أو مذهب على تغيير القومية أو الدين أو المذهب تحت أسم "التصحيح" أو أية بدعة أخرى. ولن يعتدي العراق الجديد على أية دولة جارة، ولن يسمح لأية دولة جارة بالأعتداء على أي جزء من شعبه.

في داخل العراق الجديد إستبشر المظلومون والمضطهدون بالعهد الجديد، وأخذوا يتضامنون مع بعضهم لإعادة بناء بلادهم وتطبيع العلاقات بينهم جميعا، رغم المصاعب والعراقيل المتراكمة، مستندين إلى الحكمة والتوافق والصبر.

وفي خارج العراق فَهِم أصدقاء العراق الجديد هذه الحقيقة وأخذوا يتعاملون معه على هذا ألاساس، وهم والحمد لله كثيرون. ولكن أعداء الحق والعدالة والمساواة

الانسانية، أي أعداء العراق الجديد، يتجاهلون هذه الحقيقة ويتهربون أو يترددون من التعامل مع العراق الجديد على هذا الأساس، وهم الخاسرون بNإذن الله.

ففي داخل العراق الجديد تحاول أدوات الطغيان الفاشي الزائل وشرذمة الإرهاب الدولي الفاشل عبثا إعادة عجلة التاريخ الى الوراء، وذلك باستخدام أسلوب خسيس لقتل وترويع أحرار العراق، خاصة بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة، وهم يتلقون الدعم المادي من أوساط شوفينية وطائفية في المنطقة، ويحظون بالاسناد الأعلامي من "فضائية الجزيرة" القطرية وجريدة "القدس العربي" اللندنية. إلا أن الإغتيالات والتخريبات لايمكن أن تحقق هدفهم المنشود، وسيكون مصيرهم الفشل الذريع في الدنيا ونار جهنم في الآخرة، لأن الله يُمهلهم ولكن لن يَهملهم، فهم يُسيئون علنا الى تعاليمه، بقتل النفوس العراقية البريئة وتخريب مصادر رزق أهل العراق وتدمير بلادهم وسلب أمنهم وإستقرارهم (وهذا إثمُ وعدوان). وفي خارج العراق:

يحاول البعث السوري الأستمرار في حكمه الشمولي المهترئ، عن طريق اللعب بالنارالعراقية كورقة ابتزاز، بدلا من القيام باصلاح طوعي بتغيير أسمه الى أسم يرمز الى الحياة بدلا من الموت، وتغيير منهجه الى منهج إنساني متمدن بدلا من الاصرارعلى منهجه الشوفيني والطائفي، وتغيير نظام حكمه الدكتاتوري (المستبد) الى نظام ديمقراطي (عادل)، وهو السبيل الوحيد للنجاة من المصير المحتوم للأنظمة الشمولية المستبدة، وليس تصعيد وتيرة الاضطهاد القومي ضد الكُرد في كُردستان سوريا أو معاداة الديمقراطية والفيدرالية في العراق الجديد بالتنسيق مع حكومتي تركيا وإيران.

ويحاول النظام الإيراني الاستمرار في حكم شعوب إيران على طريقة الامبراطوريات الدينية (الثيوقراطية) المنقرضة – علماً بأن ممثليه جاءوا الى الحكم عن طريق الديمقراطية البرلمانية التعددية (الاسلوب المتحضر للحكم)، وهو يخاف من شمس الديمقراطية والفيدرالية التي اشرقت في العراق الجديد، لذلك يحاول هو ايضا اللعب بالنار العراقية من اجل إفشال هذه التجربة الرائدة قبل أن تطالب شعوب إيران الحكم (القومي–الطائفي) بهما. ولكن يستوجب على النظام الإيراني أن يأخذ العبرة من

مصيرالدول المتعددة الشعوب غيرالديمقراطية، كالاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا، وعليه أن يدرك بأن ضوء الشمس لايمكن حجبه بالغربال، وإن الفيدرالية الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتجنب بلقنة إيران في المستقبل.

ويحاول النظام الكمالي–الأصولي الحاكم في تركيا الإستمرار في إضطهاد الشعوب غيرالتركية في دولة تركيا، ويصر على عدم إعتبار أكثر من ١٢ مليون كُردي في كُردستان تركيا حتى كأقلية قومية، لكي لايضطر الى الإعتراف بحقوقهم القومية وحرياتهم السياسية، علماً بان الدولة التركية قامت قبل حوالي ٤٠ سنة بإحتلال شمال قبرص وإنشاء دولة مستقلة لحوالي ١٧٠ ألف تركي ساكن هناك منذ عهد الاحتلال العثماني للقبرص. ولقد حاولت الحكومة التركية الحالية قبل غيرها اللعب بالنار العراقية، وبالذات بنار باباكوركورالأزلية في كركوك التي يطمعون فيها علنا، فالحكومات التركية تخصص في ميزانياتها السنوية ليرة تركية واحدة لولاية الموصل أو بالاحرى لكُردستان الجنوبية (كُردستان العراق). ولقد هددوا الكُرد أثناء حرب الخليج الثالثة بعدم دخول كركوك والموصل، والا فالويل والثبور لهم، وكأن الكُرد كانوا ينوون دخول أنقرة وأسطنبول! فدخل الكُرد المدينتين لمساندة تحريرهما من الظالمين المستبدين غير آبهين بتهديدات الجنرالات الترك الملطخة أياديهم بدماء إخوتهم الكُرد في كُردستان الشمالية، التي بقت في قبضتهم بسبب تواطؤ المستعمرين البريطانيين والفرنسيين مع مؤسس دولتهم في لوزان عام ١٩٢٣، وتنكرهم لمعاهدة سيفر الدولية، التي أقرت إستقلال جزء كبير من كُردستان الشمالية وأنضمام كُردستان الجنوبية الى الدولة الكُردية المستقلة فيما بعد، إذا أرادوا ذلك في إستفتاء خاص بسكانها. فحكام تركيا وجنرالات جيشها ورجال إعلامها، معظمهم مصابون بـ"عقدة كُردستان" ويتصرفون على هذا الأساس، لذلك يحاولون جاهدا محاربة الديمقراطية والفيدرالية في العراق الجديد بمختلف الوسائل، فتارة بحجة منع كُرد العراق من الاستقلال (وكأنهم أوصياء على الشعب الكُردي في جميع أنحاء العالم!)، وتارة تحت ذريعة حماية التركمان في كركوك (وقد نسوا التركمان هناك في زمن حزب البعث، الذي لم يكن يعترف حتى بوجودهم رسميا هناك، وكان يضطهد ويشرد الكثير منهم تحت سمع وبصر حكام

تركيا، وإن وضع التركمان في منطقة كُردستان المحررة منذ عام ١٩٩١ من نظام البعث المستبد، هو أفضل بكثير من وضع الشعوب والأقليات القومية في تركيا نفسها، بشهادة جميع المراقبين السياسيين الدوليين).

ففي الايام الأولى عقب تحرير كركوك من نظام البعث حاولت المخابرات التركية إرسال الأسلحة الى المنظمة التركمانية المتطرفة المعروفة باسم "الجبهة التركمانية" والمؤسسة أصلاً من قبل السلطات التركية في "المنطقة الآمنة" من كُردستان، بصورة مخفية تحت حمولات شاحنات مرسلة الى العراق باسم "مساعدات إنسانية"، فكشفتها قوات التحالف وسفرّت الجُناة بدون عقاب الى تركيا. ومن ثم تورط عدد من الضباط الترك وبضعة أفراد من "الجبهة التركمانية" في محاولة إجرامية لأغتيال محافظ كركوك الجديد، لكونه كُرديا، فهم يعتبرون الكُردي عدوا لدودا لبني طوران.

وفي الآونة الأخيرة جاء وفد تركي مشترك من العسكر والمخابرات الى كركوك، بحجة الأطلاع على الأمور على أرض الواقع، علما بأنهم يعرفون الواقع بصورة جيدة من خلال تقارير منتسبي وعملاء مخابراتهم، ولكنهم هرعوا الى كركوك، وهم يكاد لايصدقون ذلك، فالعراقيون وفي مقدمتهم الكُردعملوا جاهدين لأبعاد عناصر الجيش ورجال المخابرات الترك عن ديارهم تجنبا لنفاقهم ونياتهم السيئة، ولهذا السبب تظاهر بعض الكُرد في كركوك إحتجاجا على مجيئ الوفد المذكور الى هناك. وقد إستمع الوفد التركي هناك الى شرح واف لعمليات التطهير العنصري والانفال والطرد والتشريد والتعريب، التي تعرض لها الكُرد في محافظة كركوك، والى أسماء القرى والمدن الكُردية المدمرة هناك في العهد البائد، والى موضوع عرقلة عودة عشرات الآلاف من الكُرد المرحلين والمسفرين قسرا الى منازلهم وحقولهم لحد الآن، والى مسألة صعوبة حياة العائدين منهم والساكنين حاليا في أماكن لاتتوفر فيها مستلزمات الحياة الأساسية والى مشكلة إعادة إعمار مدينتي قره هنجير وشوان والقرى المهدمة أثناء عمليات الأنفال السيئة الصيت وغيرها من معاناة الكُرد في كركوك. وقد تم استقبالهم من قبل ممثلي القوى السياسية الكُردية في كركوك بكل تقدير وإكرام.

بالرغم من كل ذلك أدلى ناطق باسم الحكومة التركية بعد عودة الوفد المذكور الى

تركيا بتصريح لئيم، يدّعي فيه محاولة الكُرد تغييرالواقع الديموغرافي عن طريق الأعمار، ويعلن بصلافة منقطع النظير عن عدم موافقة حكومته على ذلك، وكأن العراق واقع تحت الانتداب التركي، وكأن كركوك هي احدى محافظات تركيا الكمالية، أو كأنهم يريدون بعث الامبراطورية العثمانية بصورة أردوغانية.

لقد نست الحكومة التركية بأنها أرسلت وفدها هذه المرة الى العراق الجديد، وليس الى عراق صدام ـ الذي ارتبطت معه بمعاهدة العدوان المشترك عبرالحدود المشتركة، ونست بأن الكُرد الذين يعادونهم عمليا وعلنيا ويصادقونهم تجاريا فقط، هم الآن شركاء متساوون لإخوانهم العرب في حكومة العراق الجديد، وبأن التركمان لهم ممثلون في مؤسسات الحكم في العراق الجديد. لذلك فاجأوا برد حاسم وقاطع من رئيس وزراء العراق الجديد، حيث وضع النقاط لهم على الحروف وابلغهم بشكل واضح، بأن العراق لن يسمح لتركيا بعبور حدوده مرة أخرى، وبان موضوع التركمان في العراق شأن عراقي داخلي لاعلاقة لتركيا به، والحليم تكفيه إشارة.

على الحكومة التركية أن تدرك قبل غيرها من حكومات الدول المجاورة للعراق، أن الفيدرالية الديمقراطية، هي الحل الأنجح للمسألة الكُردية، ليس في العراق فحسب، بل في تركيا أيضا، وهي تناسبها برأي معظم الخبراء والمحللين السياسيين الاوروبيين أكثر من أية دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط، لأنها تدّعي تبني العلمانية والديمقراطية البرلمانية وتريد الأنضمام إلى الوحدة الاوروبية، وكل الأحزاب الكُردية في كُردستان تركيا (بما فيها مؤتمر الشعب) ترغب في حل المسألة الكُردية هناك بطريقة سلمية، وهي تعلم جيدا بأن العراق الجديد عراق فيدرالي وبأن محافظة كركوك هي جزء من كُردستان الجنوبية (إقليم كُردستان العراق)، وان طريق التعاون السياسي والإقتصادي مع العراق الجديد يمر بكُردستان، وليس بدمشق أو طهران.

تموز ٢٠٠٤

من أجل قطع دابر الإرهاب وإيقاف نزيف دم الأبرياء في العراق
يجب مجابهة الإرهاب الفاشي- الظلامي وأداة إعلامهم بصورة متحدة وحاسمة

أثر سقوط نظام الظلم والطغيان في نيسان الماضي أصاب الجلاوزة الأوباش للدكتاتورالسفاح وحلفائهم الظلاميين بالهستيريا، فانتقلوا من إرهاب الدولة الذي مارسته الجلاوزة في زنزانات البعث الفاشي ومقرات أجهزة قمعه المتعددة، وتدربت عليه شرذمة الردة في قاعدة الظلام والجهل في الهندوكوش، وتسترت عليه أجهزة الأعلام العربية الرسمية والأصولية، ولزم الصمت تجاهه الساكتون عن الحق من واعظي الفضائيات وخطباء المساجد من الرباط الى صنعاء. وقامت قيامة المرتزقة النافخين في أبواق دعايتهم المنافقة ومحللي آخر الزمان في الفضائيات العربية، الى الإرهاب المطلق. فأخذ الأشرار يُدّمرون ويحرقون وينهبون مؤسسات الدولة، لكي يعم البلاد الفوضى ويشوهون سمعة أهل العراق، ولكي يُفسدوا عليهم فرحة الأنعتاق من قيود القهر والإستبداد.

ثم قاموا بحرق شركة الكبريت في الموصل، وتخريب محطة الكهرباء في بغداد، ونسف أنابيب النفط في كركوك والبصرة، وإغتيال رجال دين معتدلين وشخصيات سياسية وإجتماعية وعلمية كفوءة ومعروفة، في الطريق الى العمل أو في أماكن مقدسة (المساجد والكنائس) ومناسبات مباركة (صلاة الجمعة وعيد الأضحى والعاشوراء). ومن ثم قاموا بقتل رجال الشرطة الساهرين على أرواح وممتلكات المواطنين، وتسببوا في قتل عشرات الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، نتيجة تفجير سيارات مفخخة وزرع عبوات ناسفة على الشوارع والطرق العامة، خاصة في مدن معينة في وسط العراق،

هربوا اليها خائبين أو عادوا الى جحورها بعد خلع سيدهم الطاغية عن دست حكم العراق من قبل أصدقائهم السابقين، باسم مقاومة الأحتلال أو الجهاد الإسلامي. وشتان مابين الجرائم ضد المواطن المُعذّب والعامل المُغترب والصحفي الغَريب ومتطوعة أجنبية في منظمة إنسانية عاملة في العراق وبين مقاومة الأحتلال، وكذلك بين قتل النفوس البريئة وبين الجهاد في سبيل الإيمان. فحثالة القتلة المتاجرة بالعروبة لم ولن تنفع العرب أبدا، تماما كما لم تنفع الفاشية الشعب الأيطالي، ولم تنفع النازية الشعب الألماني. والمرضى النفسيون المتاجرون بالدين الإسلامي الحنيف، بالتفنن في إزهاق الأرواح البريئة للمسلمين وغيرهم وسفك دمائهم الزكية في أحياء سكنية أو دوائر الدولة أو مراكز الشرطة أو مراكز التطوع في الجيش العراقي، لن ولم ينفعوا لا العراقيين ولا اليائسين السذج الذين يغسلون أدمغتهم ويغررون بهم بارسالهم الى الجنة، بدفعهم الى تفجير أنفسهم وتقطيع كل من يقع في دائرة جحيم إنتحارهم الى أشلاء متطايرة، بغض النظرعن أديان وأجناس وأعمار الضحايا المنكوبين والمغلوب على أمرهم أو أمرهن، وكأن الإرهابيين يَملكون صكوك الغفران، وهم متجردون عن الأيمان والوجدان. وقد لطخوا بجرائمهم البشعة هذه سمعة الإسلام البرئ منهم. فلقد علقت مجلة شتيرن الألمانية الواسعة الأنتشار في عددها الأخير على موجة الإرهاب الأخيرة في العالم بقولها: " ليس كل المسلمين إرهابيين، ولكن كل الإرهابيين مسلمين"! ولقد قاموا في الفلوجة، التي أصبحت الوكر الأكبر لفلول وجلادي البعث العفلقي وزبانية وبؤساء أبو جهل الزرقاوي، ليس فقط بقتل مدنيين أجانب أو قطع رؤوسهم والتمثيل بجثثهم، بل بقتل سبعة سواق عراقيين شيعة وتشويه جثامينهم ايضا، بمباركة ملالي وشيوخ معينين (رفاق صدام بالأمس ومرتزقة أبو جهل اليوم): وذلك بغية إثارة مشاعر الحقد ونزعة الأنتقام لدى أهاليهم، لإشعال نار الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، التي يعملون من أجلها منذ سقوط صنمهم في ساحة الفردوس، الاّ أن الشيعة الذين أكتوا بنار الأضطهادين الطائفي والسياسي، يدركون أبعاد هذه المؤامرة الخبيثة وأفشلوها عدة مرات. وكذلك قاموا بقتل مواطنين كُرد و تركمان و عرب سنة و مسيحيين أبرياء، خاصة في كركوك والموصل، من أجل ترهيب الأحرار، أو إثارة الحزازات القومية أو

نشر التعصب الديني، بغية حدوث الشغب أو قيام الفتنة بين الكُرد والعرب أو بين الكُرد والتركمان أو بين التركمان والعرب أو بين المسلمين والمسيحيين، والتي يسعون اليها – بالتعاون مع جهات عميلة لمخابرات دول إقليمية محددة ومعروفة لدى الحكومة العراقية الإنتقالية – منذ إنهيار نظامهم الأسود في بغداد. بعد ذلك قام الإرهابيون الجُناة بقتل أربعة شبان كُرد من أهالي كركوك، حيث تعطّلت سيارتهم بالقرب من سامراء في طريقهم الى بغداد للتطوع في الجيش العراقي الجديد (الذي يُراد منه أن يكون حاميا واعيا للوطن، لا أن يكون كالجيش القديم أداة بأيدي حكومات ظالمة في بغداد ضد الشعب في العراق وضد شعوب الدول الأخرى) وأحرقوا وشوهوا جثثهم، كما كانوا يفعلون في أقبية الأمن والإستخبارات والمخابرات، عندما كانوا في خدمة سيدهم المخلوع. وأخيرا إرتكبوا جريمة شنعاء أخرى بالقرب من مدينة بلد تقشعّر لها الأبدان، حيث ذبحوا ثلاثة طلاب كُرد كانوا في طريقهم الى بغداد. ولقد أثبت القتلة الحاقدون على اللاإنسانية بجريمتهم البشعة هذه، ومدى وحشيتهم التي تربّوا عليها في مدارس بعثهم المقبور، وبيّنوا درجة جبنهم الذي يمتازون به، بقتلهم مسافرين أبرياء، فقط لكونهم كُردا. فهؤلاء القتلة وآبائهم قد تعودوا على قتل الكُرد والشيعة خاصة، وأحرار العراق عامة، بمختلف الأساليب وبمختلف الأسلحة وفي مختلف مناطق كُردستان والجنوب والوسط دون أي وازع أو ضمير ومن دون محاسبة أو عقاب. وهم يحاولون اليوم الأستمرار على جرائمهم الوحشية السابقة بأسماء أخرى وأسلحة أخرى وشعارات أخرى وحلفاء آخرين. هنا يجب على إتحاد علماء الدين في كُردستان (باعتباره المرجع الدينى الأعلى في كُردستان) إعلان إستنكاره لهذه الجرائم بصورة واضحة وفي الوقت المناسب، وعلى جماهير الشعب في كُردستان خاصة والعراق عامة التعبير عن غضبها المكبوت بنشاطات ومسيرات إحتجاج طوعية وعلنية ضد الإرهابيين، وعليها مساعدة عوائل الأخوة والأبناء الشهداء، وعليها التعبير عن مؤاساتها لأهالي الضحايا الأجانب. ولقد أدان الأزهر الشريف جرائم خطف المدنيين الأجانب وقتل الرهائن رسميا، وأعلن براءة الإسلام منهما. وعلى "هيئة علماء المسلمين"، التي تعتبر نفسها بمثابة المرجع الأعلى للعرب السنة في العراق، أن تُعلن موقفها في هذا الشأن

علنا، وتوضح رأيها بشكل صريح، لأن جماعة إرهابية معينة إرتكبت جرائم ضد الكُرد وعمال أجانب مساكين يُندى لها الجبين بإسم "أنصار السنة"، علما بأن غالبية كُرد العراق هم على المذهب السني، وهم يدركون ويطبقون تعاليم الإسلام ومنهج السنة والجماعة أفضل من القتلة المتوحشين ومن يساندهم سرا أو علنا.

وفي مساء التاسع عشر من هذا الشهر افتى "الشيخ يوسف القرضاوي" في قناة "الجزيرة" القطرية، بجواز قتل المدنيين من الرهائن المختطفين –حتى سواق الشاحنات– من قبل أيتام صدام وأزلام أبو جهل الزرقاوي، الذين يَعتبرهم الأعلام القطري والشيخ القرضاوي، مقاومة عراقية ضد الأحتلال الأمريكي، بحجة معاقبة مساندي الأحتلال. كما وأهاب سماحة الشيخ بالناس في كل الدول الإسلامية بالتوجه الى العراق وممارسة القتل والدمارعلى غرار أتباع صدام وأعوان أبو جهل، باعتبارهما مقاومة وجهاد، وفقاً لإجتهاد "لحظة الغضب" لفضيلة الشيخ القرضاوي في هذا الصدد، وتمشيا مع نهج فضائية شبه جزيرة قطر التقليدي، المناصر لحكم البعث البائد وبقاياه الحاليين، والمعادي للمعارضين السابقين للفاشية، أي أحرار العراق عامة.

إن هذا الأمر هو مشاركة مشتركة وواضحة في الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون الصداميون والزرقاويون في العراق الجريح ضد العراقيين والأجانب العاملين فيه، والمنافية لكل القيم الإنسانية السامية ولجميع الشرائع الدينية الطاهرة، والمخالفة لكافة القوانين الدولية والمبادئ الحضارية. وبهذا العمل الهدّام تجاوز كل من الشيخ القرضاوي وفضائية "الجزيرة" القطرية حدود الوعظ الديني وإطار العمل الإعلامي وأصول الحوار الحضاري، بل وحتى أبسط قواعد العلاقات الدبلوماسية الدولية، لأنهما أساءا إستخدام الدين والإعلام للدعوة بصورة علنية الى الجريمة مع سبق الأصرار، إنها دعوة صريحة الى الموت والدمار في العراق الجديد، وهي دعوة مريبة الى الإثم والعدوان. لذلك لايمكن ولايجوز السكوت عنها مطلقاً. ويجب على الحكومة العراقية المؤقتة (خاصة وزارات العدل وحقوق الإنسان والخارجية) أن تتخذ إجراءات قانونية ودبلوماسية جدية وفعالة، بالتعاون مع الدول الصديقة والمناصرة للعدالة وسيادة القانون، وبالتشاور مع دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، من أجل محاسبة السيد يوسف القرضاوي والمسؤولين في فضائية الجزيرة القطرية، على

هذه المخالفة الشرعية والقانونية الفظة والفظيعة.

ويبدو جلياً للعيان بأن نهج "الجزيرة" التخريبي، سيضر بأمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وفي مقدمتها منطقة الخليج. بالرغم من ذلك يحظى هذا النهج الضار برضى حكام شبه جزيرة قطر، وإلاّ ما سكتوا بحجة حرية الرأي والتعبير، التي يُسيئون فهمها ويَغضون الطرف عن سوء إستخدامها، ليصبحوا حجر عثرة على طريق العراق الجديد، عراق السلام والعدالة والتقدم. ولقد تجاوز جهاز إعلام القطر كل حدود التعامل المنطقي والأخلاقي مع قضية العراق ومآسي أهله والعاملين في سبيل إستقراره وإعماره وإزدهاره.وهنا نتساءل، من إنتخب "الشيخ القرضاوي" للأفتاء حول هذا الموضوع المهم والخطير؟ هل الذين إختاروه في الدوحة لهذا الغرض هم أولى بذلك من المراجع الإسلامية حتى في المكة المكرمة والأزهر الشريف؟ أم أن الشيخ القرضاوي يعتبر نفسه الآن بالذات، لأسباب شخصية وطارئة، أو لإعتبارات سياسية معينة، تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة التي تستضيفه وتمنحه فرص العمل والأستشارة والوعظ، وتشجعه على التحريض على القتل والدمار في العراق، أكفأ من كافة المراجع الإسلامية في العالم للأفتاء في هذا الخصوص؟

هل يرضى الشيخ القرضاوي وحكام قطر بمثل هذه "المقاومة" في فلسطين؟

هل يقبل هؤلاء أن يفجر فلسطينيون أو أتباع الزرقاوي مثلاً، سيارة مفخخة عند مرور كل دورية إسرائيلية في شوارع الضفة الغربية من نهر الأردن أو عبوة ناسفة عند حضور أي رتل عسكري إسرائيلي الى أحياء قطاع غزة المحتل، بحيث تتقطع في كل عملية من هذا النوع أجساد عشرة أو عشرين فلسطينيا وفلسطينية؟ أم أن دم الفلسطيني البرئ أغلى من دم العراقي أو الأجنبي البرئ؟

هل يجوز قتل الفلسطينيين العاملين في منشآت إسرائيلة –حتى سواق الشاحنات– بحجة مساندتهم للأحتلال؟ أم أن كسب لقمة العيش للعامل الفلسطيني حلال وللعامل العراقي أو السائق الأردني أو التركي أو السوري حرام؟

هل يقبل الشيخ القرضاوي وحكام قطر أن يختطف الفلسطينيون العاملات في المنظمات الإنسانية أو صحفيين أوروبيين أو عمال أجانب غير مسلمين لأبتزاز

حكوماتهم، أو ذبحهم وعرض همجيتهم هذه في مواقع الأنترنيت وعلى شاشات الفضائيات العربية، التي أصبح عدد منها بازاراً رخيصا للمتاجرة بهذه الأفعال الوحشية، التي تقزز منها النفس البشرية، وتشوه صورة المجتمع الإسلامي أمام الشعوب غير الإسلامية في العالم أجمع، ولاتخدم سوى أعداء الشريعة والحياة؟

وهل يعرف الشيخ القرضاوي وحكام قطر بأن أكثر من عشرين مليون إنسان في العراق يعيشون من المواد الغذائية، التي تُشترى بأموال النفط العراقي المصّدر عبر شبكة أنابيبه، التي تتعرض باستمرار الى التخريب من قبل الفاشيين الذين يسمونهم بـ"المقاومين" والظلاميين الذين يسمونهم بـ"المجاهدين"، وتوزع عليهم في جميع أنحاء العراق وفقاً لبطاقات التموين؟ وهل يعرفون بأن هذه المؤونة ينقلها سواق شاحنات عراقيون وأردنيون وتركيون وسوريون وغيرهم، من الموانئ الأردنية والتركية والسورية اليهم، وهم يضعون أرواحهم على أكفهم لكسب الرزق لهم ولعوائلهم، وهم يؤدون بذلك عملاً إنسانيا شريفاً وعظيماً؟

هل يعرف القرضاوي وحكام قطر كم من هؤلاء الأبرياء قُتل على أيدي الإرهابيين الذين يناصرونهم على طريقي الموصل ـ بغداد ورمادي ـ بغداد؟

هل يعرف الشيخ القرضاوي وحكام قطر كم من أطفال العراق تيتموا، وكم من نساء العراق ترملن بسبب هذه الجرائم، وما هي النتائج المترتبة عنها؟

وأخيراً نريد أن نعرف هدف الحكومة القطرية من حملتها الأعلامية المسعورة ضد أحرار العراق، وغايتها من الدعوة الصريحة الى المزيد من القتل والدمار في العراق؟

إضافة الى واجب الحكومة العراقية في التحرك السريع بإتجاه حل هذه المعضلة قانونياً ودبلوماسياً، يجب على كل الأحزاب السياسية الوطنية الديمقراطية والدينية المعتدلة وجميع منظمات المجتمع المدني (على رأسها نقابة المحاميين العراقيين) وكل أجهزة الأعلام في العراق (وفي مقدمتها الفضائيات) وأبناء وبنات العراق وكذلك أشقاء وأصدقاء أهل العراق أينما كانوا، مساندة الحكومة العراقية المؤقتة وتكملة عملها في هذا الشأن، لأنهاء جميع أنواع العدوان على العراق، بما فيها العدوان الأعلامي الشرس للحكومة القطرية. وعلى الجميع التضامن مع قوى المعارضة الديمقراطية في

دولة قطر في سعيها الى تحقيق الديمقراطية البرلمانية والعدالة الإجتماعية هناك، لأن إنتصار الديمقراطية والعدالة في أية دولة في الشرق الأوسط، هو سند للحق والسلام في العراق أيضا.

وفي مجال المكافحة العملية للإرهاب، يجب على الحكومة العراقية المؤقتة تكثيف جهودها، عليها أن لاتتردد في تطبيق قانون السلامة الوطنية (أو بالأحرى الأحكام العرفية)، بإعلان حالة الطوارئ في المدن والبلدات التي تُعَشعش فيها الجماعات الإرهابية من الفاشيين والظلاميين (بغداد، الفلوجة، الرمادي، بعقوبة، سامراء، حويجة والموصل)، بالرغم من إعتبارها أبغض "الحلال" في النظم الديمقراطية، لأنها تقلل من الحرية الفردية لفترة معينة، إلاّ أنه لايمكن الأستغناء عنها، في حالة إنتشار الفوضى وتفشي الإرهاب في أي مكان أو زمان، مهما كان نظام الحكم القائم ديمقراطياً، حيث لايجوز فسح المجال للإرهابيين لإستغلال الديمقراطية والحرية لأرتكاب جرائم القتل والدمارعلى هواهم وهوى مموليهم ومساندهم ومحرضيهم والمصفقين لهم هنا وهناك، وذلك لتحقيق مآرب فاشية ونوايا ظلامية. ولكي يكون بالإمكان فرض حظر التجول في هذه الأماكن التي تختبئ فيها الإرهابيون والتحري عنهم، لأيجادهم وقطع دابر إرهابهم، ولتقديمهم الى محاكم قانونية عادلة (خاصة بمكافحة الإرهاب)، لينالوا القصاص العادل على ما إرتكبت أياديهم الملطخة بدماء أبناء وبنات العراق من الجرائم بحقهم وحقهن، وليكونوا عبرة لغيرهم من القتلة والجناة، أعداء الحق والحياة، ولمعاقبة أو محاسبة كل من يأويهم أو يعاونهم أو يتجسس لصالحهم (أي يشاركهم في الجرائم)، و وفاءً لدم الشهداء الأبرار والضحايا الأبرياء، وتحقيقا لمطلب شعبي عادل ومُلِح، الذي يعتبر محكاً حقيقياً لتقييم أداء الحكومة المؤقتة. وعلى الحكومة العراقية المؤقتة أن لاتتهاون في كشف هويات الظلاميين الدخلاء الذين تم إلقاء القبض عليهم متلبسين بالجريمة، والذين سيتم القبض عليهم في المستقبل، وفضح كل من يقف وراءهم خارج وداخل العراق، لكي يتعرف أهل العراق والرأي العام العالمي على حقيقة هؤلاء المرتزقة الآثمين ويطلع على نوايا عدوان أسيادهم، حيث يتعاونون على الأثم والعدوان ضد الحضارة في مهد الحضارات.

أيلول ٢٠٠٤

الجزيرة القطرية ماضية في خدمة الإرهاب البعثي ـ القاعدي في العراق

يبدو أن حكام شبه جزيرة قطر يصرون على بقاء قناة جزيرتهم في الدوحة في خدمة جلاوزة الطغيان والعرب الأفغان، بالرغم من استمرار البعثيين الفاشست والظلاميين الأشقياء منذ سقوط صنم الرياء في إصطياد وذبح أبناء العراق الأبرياء وبناته البريئات، والفتك بسواق الشاحنات، من الترك والعرب الكادحين وغيرهم من الأجانب المدنيين، بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة والسيوف الناحرة، بخبرات بعثية مشهورة في الأختطاف والأغتيال والتخريب، وزبانية متمرسة في تعذيب الإنسان وقتله وفرمه في أقبية الأمن والأستخبارات والمخابرات، ومرتزقة محترفة في جريمة تفخيخ السيارات منذ بداية السبعينات، بإدارة مجرمين فارين الى سوريا ومقيمين في حلب (أسماءهم معروفة لدى وزير العدل العراقي، كما صرح بذلك) لأن البعث في العراق كان إمتدادا للبعث في سوريا، ولأن البعث حركة نازية (ناسيونال سوسياليست)، وإجتثاث البعث في العراق ضربة قاصمة لرأس الثعبان في سوريا، وبأجساد دخلاء جهلة يرغبون في الذهاب الى الجنة بهذه الطريقة الجهنمية بإيعاز من أبو جهل الزرقاوي (الذي كان في الهزيمة كالغزال في الفلوجة)، وبفتاوى من أسامة بن لادن ويوسف القرضاوي وأمثالهم من الدجالين المتاجرين بالدين الإسلامي المنير، حيث يرسلونهم بعد غسل الدماغ الى الجحيم وبأس المصير، لأنهم ينتحرون والإنتحار في الإسلام حرام، وقد قتلوا مئات الأنفس البريئة في العراق، بينما يعتبر الله عزّ وجلّ قتل نفس بريئة واحدة بمثابة قتل الناس جميعا! ويبدو أن السيارات المفخخة هي نوع جديد

من أسلحة الدمار الشامل الصدامية، لم يشمله التفتيش الدولي، وتُنتج في شركة مساهمة مشتركة لبعث الفاشية وقاعدة الظلام، ذات لا مسؤولية شرعية وأخلاقية غير محدودة، خبرائها البعثيون يمتازون بالتجرد المطلق عن الضميروالأيمان، وسواقها الأنتحاريون الأشرار يجهلون تماما معنى الخير وجدوى الحياة وقيمة الإنسان. وهُم في منطق محطة تلفزيون "الجزيرة" القطرية وواعظيها مقاومون ومجاهدون، بالرغم من معرفة أصحاب "الجزيرة" وشيوخها بأساليب عمل الشرذمتين الوحشية ونتائج جرائمهم البشعة، من القتل العشوائي والذبح الهمجي والتخريب المتعمد في العراق الجريح. فشركة السيارات المفخخة للبعث والقاعدة هي إنتاج مشترك للفكرين الفاشي والظلامي لمعاقبة أهل العراق بسبب ترحيبهم بالتحرر من الظلم والنفاق، ولقتل كل من ساعدهم على التحرر من الطاغية الأرعن، الذي تسلّط على رقابهم اكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وحوّل العراق فيها سياسيا الى رديف لكمبوديا (بول بوت) وإقتصادياً الى بلد مشابه للصومال، بدلا من الأقتداء بماليزيا أو الإمارات مثلاً. وكذلك لإرهاب كل من يساهم في إعادة إعمارالعراق وتطويره، فهم يقاومون تحرر أهل العراق (في كُردستان والوسط والجنوب) من فاشية البعث وظلام القاعدة وجاهلية "أعداء الإسلام" و" أعداء السنة"، ويجاهدون عبثاً في سبيل إعادة الفاشست الى سدة الحكم في بغداد، بشعارات لاذعة وأسماء خادعة، ويساندهم في ذلك إعلامياً، بشكل أساسي وبصورة علنية فضائية الجزيرة القطرية. فهي تصر على بث الشائعات المضللة وتنظيم الدعاية المغرضة للتحالف البعثي- الظلامي (تحت ستار الدفاع عن القومية العربية والمذهب السني)، وذلك بإعتبار القتل والتخريب اللذان يزاولونهما يوميا خاصةً في المثلث الغربي المنكوب بهم بـ"مقاومة الإحتلال الأمريكي"، بالرغم من وضع أمراء قطر لأكبر قاعدة عسكرية في شبه جزيرتهم (العديد) تحت تصرف الجيش الأمريكي، أثناء عملية (حرية العراق). ومع هذا تُطّبل لهم فضائية الجزيرة بالقرب من قاعدة العديد باسلوب فريد، وتزمر لهم كدعاية لشركة "قطرغاز" باسلوب نشاز، لأن الجزيرة والعديد والغاز كلها في شبه جزيرة قطرألغاز، لايفك رموزها ولايتعرف على المستفيدين منها ولو بأيجاز، الاّ من أدرك أهداف التسلل الى العراق من البوكمال والأهواز، وعرف دوافع

المناصرة والدفاع عن الطاغية في عمان ووتحريضات زمرة الـ ٢٦ الضالّة في الحجاز، وفهم مغزى زعيق الغول ونعيق الباز، فلقد تكالب أشباه الرجال ضد النهضة في بلاد النخيل وعرش الجبال، ولكن الوعي والتآزر كفيلان بتنظيف الديار من الأوحال، وبايقاف نزيف دم ضحايانا من النساء والرجال، وبمسح الدموع عن عيون الأطفال: بمجابهة القتلة المتوحشين وإعلامهم المنافق، بتشخيص الإرهابيين وعزلهم، وفضح محرضيهم ونبذهم، ليس فقط بصراحة الأقوال، بل أيضا بشجاعة الأفعال.

إن تطبيق قانون السلامة الوطنية وإعلان حالة الطوارئ تأخر كثيراً، لذلك يجب على الحكومة المؤقتة في بغداد أن لاتتردد كثيرا في فضح القتلة المتوحشين (خاصة في حلب والموصل وحويجة وبعقوبة وبيجي والأعظمية واللطيفية) إعلاميا، وفي تشكيل محاكم عادلة خاصة لمعاقبة الإرهابيين وشركائهم على الجرائم الشنيعة بصورة حاسمة وسريعة، لقطع دابرالإرهاب بشكل فعال. وعليها أن لاتتهاون في متابعة مسألة الدعاية للإرهاب في العراق، خاصة من قبل قناة الجزيرة القطرية، بجميع الوسائل القانونية والدبلوماسية والأعلامية، بغية وضع حد لإستهتار أصحاب "الجزيرة" بحياة وثروات الأحرار والأبرياء في العراق، وتحريضها المستمر على القتل والدمار، بالقرب من القاعدة الأمريكية في قطر، بإسم مقاومة الأحتلال الأمريكي في العراق! لأن هَمْ "الجزيرة" الوحيد: هو إبعاد غضب مفخخي السيارات اللعين عن سلطنة وفخفخة أصحابها المنافقين!

نوفمبر ٢٠٠٤

التهاون هو سبب فشل حكومة علاوي
في قطع دابر الإرهاب البعثي في العراق

إنّ مقياس تقييم أية حكومة في أي عمل مهم، في أي زمان ومكان، هو المحصلة النهائية للوسائل المستخدمة والأجراءات المنفذة من قبلها، أو بالأحرى النتيجة الملموسة للعمل المراد تقييم الحكومة بشأنه.

إنّ التصدي الحازم لشراذم الإرهاب، بفضح القتلة والجناة أثناء إلقاء القبض عليهم متلبسين بالجريمة المشهودة، وإنزال القصاص العادل بهم من قبل محاكم عادلة خاصة بمكافحة الإرهاب في الوقت المناسب، لينالوا الجزاء الذي يستحقونه على ماإقترفت أيديهم من جرائم بشعة ضد أهل العراق وثروته الطبيعية، هو ضرورة كبرى لايمكن الأستغناء عنها، أو تحاشيها أو تأجيلها بحجة الديمقراطية أو الحرية، اللتان يستخفون بهما، المجرمون المتوحشون، أعداء المساواة و التقدم، لقطع دابر لاإنسانيتهم.

هذا هو ما إنتظره أهل شهداء الأمس الراقدين في المقابر الجماعية وأهالي ضحايا الأنفال السيئة الصيت، وهذا هو ماينتظره أهل شهداء اليوم المذبوحين بسيوف همجية الدخلاء الظلاميين والمغتالين بطلقات غدر بعث النازية المحترفين في إبادة أهل العراق الرافضين لفاشيتهم وظلام حلفائهم التكتيكيين، والضحايا المتناثرة أجسادهم الطاهرة في مراكز الشرطة العراقية ومقرات الحرس الوطني العراقي وفي شوارع وأحياء المدن الكبيرة وعلى الطرق العامة، من جراء تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وشن الهجمات الغادرة، دون وازع أو ضمير!

بفضل تهاون قوات التحالف مع بقايا جلاوزة البعث الفاشي في المثلث السني العربي لمدة طويلة والأكتفاء بإعتقالهم أو إطلاق سراح العديد منهم حتى من دون إجراء

التحقيق معهم! حيث لجأ البعض منهم فور إطلاق سراحهم الى ممارسة الإرهاب من جديد. وبسبب مساندة البعثيين السوريين اللامحدودة لإمتدادهم العفلقي في المثلث وتضامن الأردنيين حكومة وشعباً (مدنيين وبدويين وفلسطينيين) مع أيتام الطاغية المخلوع وسيدهم المعبود صدام حسين، أعادت فلول البعثيين النازيين تنظيم نفسها في المثلث من جديد.

وكذلك نتيجة غض الإيرانيين الطرف عن نشاطات المحسوبين على "القاعدة" على حدودها مع العراق وتسهيل أمر عبورهم "معاداة لأمريكا" كما يبدو، وبسبب كون السعودية موطن زعيم القاعدة والعديد من واعظيها والآلاف من مريديها، تسلل المئات من حلفائهم الظلاميين السذج عبر الحدود السورية والأردنية والسعودية والإيرانية الى العراق. وبسبب تهاون الحكومة المؤقتة وخاصةً وزارتي العدل والداخلية، أو بالأحرى ترددها المثير للأشمئزاز في موضوعي العقاب القانوني الحاسم للقتلة الفاشست والظلاميين وفضح تورط المخابرات أو الجهات السورية والإيرانية وجماعات سلفية أردنية وأفغانية وسعودية ومصرية ومغربية في جرائم المشاركة في الإرهاب القاتل والمدّمر في العراق الجريح بشكل جرئ وصائب وصريح، والتلكؤ في متابعة فتاوى الملالي ٢٦ السعوديين الضالّين ونشاطات قناة الجزيرة القطرية التحريضية وعدم مقاومتها قانونيا ودبلوماسيا بالشكل المطلوب، إستفحل الأمران بصورة خطرة جدا، فتكونت بؤر عديدة للإرهاب في مناطق متفرقة في المثلث، وفي مقدمتها مدينة حويجة (حيث حلت محل الفلوجة كأكبر وكر للإرهابيين في الوقت الحاضر، وتتم فيها مواصلة التطهير العرقي ضد الكُرد جهاراً وبإسناد بقايا البعث في الإدارة والشرطة والحرس الوطني لتعريبها كلياً) وفي الضفة الغربية لمدينة الموصل (حيث يتم فيها ذبح الكُرد على الهوية بغية إشعال نار فتنة قومية بين العرب والكُرد ويتم فيها تفجير الكنائس وقتل الأيزديين بغية إشعال نار فتن دينية بين المسلمين وغير المسلمين) وفي العاصمة بغداد وضواحيها (حيث يتم قتل الشيعة فيها على الهوية بغية إثارة فتنة طائفية بين الشيعة والسنة) وفي مدينة بعقوبة وضواحيها (حيث يتم فيها إغتيال الأحرار من السنة والشيعة والكُرد بغية الإستمرار على ترهيب الأهالي وترويعهم).

وقد أصبح التحريض على القتل والدمار والأستخفاف بالأحرار في العراق الجديد

مهمة الدجالين والمنافقين الكبرى والموضوع الأهم لمناقشات فضائياتهم العقيمة، من المحيط الى الخليج وفي فضائيتي "القومجيين" في لندن "المستقلة" و"أ.ن.ن" أيضاً!

فإذا أرادت حكومة السيد أياد علاوي تلافي الفشل الذريع في مهمتها الرئيسية وتجنب تحولها الى خبر كان، عليها الأسراع في فضح القتلة المجرميين ومشاركيهم ومساندهم ومحرضيهم داخل العراق وخارجه قبل فوات الأوان: عليها تشكيل محاكم عادلة خاصة بمكافحة الإرهاب فورا، والبدأ بمحاكمة الجناة ومساعديهم ومعاقبتهم بشكل حاسم وسريع وإعلان العقوبات المنفذة يوميا في جميع أجهزة الأعلام، لينال المجرمون الآثمون الجزاء الذي يستحقونه قانونيا الآن، وليكون ذلك رادعا لكل من تسول له نفسه الأستمرار في إيذاء أهل العراق وتدمير بلادهم أو التحريض على القتل والدمار في العراق اينما كانوا. وعليها قطع الطريق على النظام البعثي السوري للحيلولة دون تحويل سوريا الى عمق ستراتيجي للإرهابيين البعثيين في المثلث الموبوء بسيآتهم والمنكوب بشرورهم، فالحوار الدبلوماسي لايفيد مع الحكومة البعثية السورية في هذا الشأن، والتغني بكون سوريا جارة شقيقة لاتحل المشكلة العظمى للعراق، وإن نيّة إقامة علاقات جيدة مع هذه الدولة الجارة أو تلك، لايمكن تحقيقها بالتمني ـ أو من طرف واحد –أو على حساب دماء ومستقبل أهل العراق، لأنه لايمكن التصفيق بيد واحدة– كما يقول مثل كُردي.

إن غلق الحدود العراقية السورية وتعليق العلاقات الدبلوماسية مع حاظنة الإرهاب البعثي في العراق، هو الأجراء الأصح والممكن حاليا، لتجنب الشر القادم من البعثيين المتواطئين في بلاد الشام مع أقرانهم البعثيين الإرهابيين في بلاد الرافدين، ويقول مثل عربي عامي بهذا الصدد: "الباب اللي يجيك منه ريح، سده وأستريح".

التهاون، هو إذا العلة الحقيقية لتفاقم معضلة الإرهاب. فالحد الأدنى المطلوب لقطع دابر الإرهاب وايقاف تصعيد وتيرة القتل والدمار وبالتالي نزييف دم الأحرار والأبرياء في العراق، يَكمن في نبذ الحكومة المؤقتة للتردد والتحلي بالواقعية وتخطي ركود الأخطاء الحاصلة وإنتهاج السبل الصحيحة، لمعالجة المعضلة الأساسية (الإرهاب)، دون الإلتفات الى لومة أي لائم لئيم.

كانون الثاني ٢٠٠٥

إخفاقات الحكومة المؤقتة الحالية
وواجبات الحكومة الإنتقالية المنتخبة

لقد أخطأت الحكومة المؤقتة الحالية كثيراً، حين تخلّت عن قانون إجتثاث البعث – فالألمان بنوا دولتهم الديمقراطية الفيدرالية على أساس إجتثاث النازية والطليان شيدوا مؤسساتهم الديمقراطية الإتحادية باجتثاث الفاشية، وإن فضح فكر البعث (إعلامياً وتعليمياً –في وسائل الإعلام والمدارس والمؤسسات الثقافية الأخرى، كما هو الحال في ألمانيا وإيطاليا– وإجتثاث كبار مسؤوليه من مؤسسات الدولة العراقية الفعالة ضرورة تاريخية ملحة لبناء عراق جديد (بمعنى الكلمة)، وهي أخطأت حين أهملت مسألة مُساءَلة ما تسمى بهيئة علماء المسلمين عن دورهم التخريبي العلني (خاصة في موضوع محاولة إغتيال رجل الدين جلال الدين الصغير – بالرغم من إعترافات الإرهابيين الموقوفين بهذا الخصوص– ومعرفة دورهم في "محادثات وراء الكواليس" حول مسألة إطلاق سراح الصحفيَين الفرنسيين والعمال الصينيين الثمانية المختطفين من قبل الإرهابيين (البعثيين) وفيما يتعلق بنشاطات رئيسها وإبنه الناطق باسم هذه الهيئة، التى تدّعي تمثيل جميع علماء (الدين) المسلمين في العراق، علما بأن المسلمين الشيعة والمسلمين السنة الكُرد والتركمان لايعترفون أصلا بها، وإن معظم المسلمين السنة العرب لا شأن لهم في تشكيلها ولايعرفون عنها شيئا ولم يختاروها ولايعتبرونها ممثلة عنهم مطلقا.

ولقد تأخر تطبيق قانون السلامة الوطنية وإعلان حالة الطوارئ ومعالجة أوكار الإرهاب من قبل الحكومة المؤقتة كثيرا، وقد تقاعست كل من سلطة التحالف والحكومة

المؤقتة في مواضيع ملاحقة فلول النظام الفاشي البائد ومحاكمة كبار مسؤوليه ومعاقبة القتلة المجرمين، الذين مارسوا إرهاب الدولة لمدة تزيد عن ثلاث عقود من الزمن ويمارسون الإرهاب الهمجي (البعثاوي) منذ سقوط حكمهم المستبد قبل ٢٠ شهراً، بالتعاون مع شراذم إرهابية دولية متعددة تحت مسميات إسلامية مزيفة ومنها "جماعة الزرقاوي". ولم تفلح القوات المتعددة الجنسيات والحكومة المؤقتة في مسألة تحرير المواطنين غير البعثيين من براثن فلول الإرهابيين البعثيين والظلاميين في الأماكن التي فرّوا إليها –في المناطق السنية العربية– أو جائوا إليها من الخارج وعشعشوا فيها. لذلك أخفقت الحكومة المؤقتة الحالية في ضمان الأمن وتأمين الخدمات الأساسية لأهل العراق بالشكل المطلوب.

لذا يجب على الكيانات السياسية الفائزة في الإنتخابات القادمة أن تتبنى مبدأ الأئتلاف لتشكيل حكومة إنتقالية (حازمة) وعلى الجمعية الوطنية المنتخبة أن تلتزم بمبدأ التوافق السليم بين الأثنيات الأساسية في المجتمع العراقي لوضع الدستور الدائم لدولة العراق الجديد، لتأمين إقراره في الأستفتاء الشعبي المنشود ولضمان السلام والأتحاد والتقدم في البلاد، أي لفرض سيادة القانون وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات ومن أجل حل القضية الكُردية حلاً عادلاً وشاملاً ولتثبيت الأعتراف بوجود وحقوق جميع الأقليات القومية والدينية رسميا (دستورياً). ويجب عليها أن تلغي جميع القرارات المجحفة الصادرة من مجلس قيادة الأنقلاب البعثي، خاصة القرارات المتعلقة بتشويه جغراقية إقليم كُردستان، أي إنهاء تجزئة محافظات كركوك وأربيل ودهوك. وعليها أن ترفع الغُبن الملحق بكل المغدورين وتعويض أهاليهم فعليا، خاصة بالمهّجرين وفي مقدمتهم الكُرد الفيليين والكُرد "المؤنفلين" وسكان الأهوار. وعلى الحكومة الأنتقالية أن تطور أولاً وزارات العدل والداخلية والدفاع والنفط والكهرباء والتربية وأجهزة حماية الأمن والإستقرار بصورة أساسية وإستناداً إلى مبدأ إجتثاث مسؤولي وكوادر حزب البعث النازي وإستبعاد كل المفسدين والقاصرين، وعليها أن تباشر فوراً بالبدأ بمحاكمة رؤوس النظام البائد، وكذلك بفضح مخّطِطي الإرهاب خارج حدود العراق وكشف القتلة المتوحشين داخل

العراق (خاصة في بغداد وضواحيها والموصل وتكريت وبيجي وسامراء وحويجة وبعقوبة والرمادي وهيت) بصورة صريحة وقاطعة، وملاحقتهم أينما وجدوا وتحت أي أسم كان بصورة جريئة وصائبة، وعليها تشكيل محاكم عادلة خاصة لمعاقبة الإرهابيين وشركائهم على الجرائم البشعة التي ارتكبوها بحق الإنسانية والثروة والبيئة في العراق بصورة حاسمة وسريعة، لقطع دابرالإرهاب المستشري وإزالة أوكاره المحدودة وأدواته الهمجية، ولحماية ونجدة أفراد ومراكز الشرطة والحرس الوطني والجيش الجديد والمواطنين والناس المُختَطَفين، ومن أجل تعقب المختطِفين ومداهمة مخابئهم وكشف مواقعهم في الأنترنيت، وللقضاء على مخططي دسائس الفتن وكذلك على أسباب أزمات الوقود والكهرباء والبطالة المتفاقمة بشكل فعال. وعليها أن لاتتهاون في مكافحة دعم الإرهاب من وراء الحدود (في سوريا وإيران والأردن والسعودية وقطر) وكذلك الدعاية للإرهاب في العراق ـ كما هو الحال لحد الآن ـ خاصة من قبل قناة الجزيرة القطرية والفضائيات العربية اللندنية، بجميع الوسائل القانونية والدبلوماسية والأعلامية الممكنة (إعلامياً يجب التركيز على الممارسات اللاديمقراطية وإضطهاد الأقليات القومية وقمع المعارضة السياسية في الدول الآنفة الذكر، خاصة مسألة تجريد المئات من المعارضين القطريين من حق أساسي للإنسان، ألا وهو الجنسية)، بغية وضع حد لإستهتار أصحاب ومرتزقة "الجزيرة" وأمثالهم بحياة وثروات أهل العراق والأبرياء العاملين في العراق أو بالأحرى لتحريضهم المستمر على القتل والدمار بالقرب من القاعدة الأمريكية في قطر وفي العاصمة البريطانية بإسم مقاومة الأحتلال الأمريكي–البريطاني في العراق! لأن مهمة قناة "الجزيرة" الأساسية: هي الأستمرار على خدمة بقايا النظام البعثي في العراق ورموز الظلاميين المتحالفين معهم بغية إبعاد غضب وشرالإرهابيين المنتمين إلى هاتين الفئتين المجرمتين عن سلطنة وبذخ حكام شبه جزيرة قطر، عن طريق التسترعلى تحالفات حكام قطر الأنقلابيين وتعاملاتهم الأساسية، وكذلك لحجب الأنظار عن ممارساتهم القمعية ضد المعارضة السياسية القطرية! ومهمة المرتزقة الطبّالين، الذين يظهرون على شاشتها بإستمرار كمحللين سياسيين أو واعظين متدينين، هي تأجيج نيران التطرف القومي العربي والتعصب المذهبي السني في

الشارع العربي المبتلي بالعروبويين والإسلامويين (المتاجرين بالعروبة والإسلام) منذ أكثر من نصف قرن ـ علما بأن رغبة الأستئثار بالسلطة المطلقة وفكرة العنصرية القومية ونزعة التعصب (المذهبي) الديني هي الأسباب الرئيسية لمعظم الأنقلابات والهزائم العسكرية في "العالم العربي" ولكل المظالم التي تتعرض لها الأقليات القومية والدينية والشرائح الإجتماعية المضطهدة والفئات الكادحة المستَغَلة في الكثير من بلدانه، وبالتالي للتخلف العلمي والسياسي والأقتصادي والإجتماعي السائد في معظم بلدانه، فالذي يَزرع الشوك لايَحصد سوى الشوك. وعلى الذين أخفقوا في مكافحة مخططي ومنفذي وأبواق الإرهاب، وفي حماية الأمن والإستقرار والنفط ـ بالشكل المطلوب ـ خاصة في المثلث السني العربي، وتخلوا عن مبدأ إجتثاث فكر وجلاوزة البعث النازي اللازم لبناء دولة ديمقراطية فيدرالية متطورة، وأهملوا تطبيق مواد مهمة من قانون إدارة الدولة المؤقت ـ خاصة المادة ٥٨ الكفيلة بإزالة آثار غبن التعريب والترحيل والأنفال في محافظة كركوك، وتقاعسوا في محاربة الفساد الإداري والمالي المتفشي في أجهزة الدولة المختلفة لأسباب متنوعة ـ خاصة المحسوبية والمنسوبية في إشغال المناصب الرفيعة، أي عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب إستنادا الى اسس صائبة: الأمانة والكفاءة والماضي السياسي النزيه، عليهم ممارسة النقد الذاتي بصراحة وفسح المجال لآخرين كفوئين ومستعدين لتحمل المسؤوليات الكبيرة وإنجاز المهام الملحة في هذا الوقت الحرج من تاريخ العراق الجديد، من أجل غد مشرق وحياة حرة كريمة لأهل العراق [بجميع قومياته: بعربه وكُرده وتركمانه وكلدانه وآشورييه وسريانه ومندائييه وأرمنه] في جميع أقاليمه الفيدرالية المقبلة (على سبيل المثال لا الحصر: إقليم كُردستان بمحافظاته الأربعة وأقضيته الملحقة سابقا بمحافظتي نينوى وديالى، إقليم الغرب بمحافظاته الثلاثة، إقليم بغداد (العاصمة)، إقليم الفرات الأوسط بمحافظاته الأربعة وإقليم الجنوب بمحافظاته الخمسة).

كانون الثاني ٢٠٠٥

الإتحاد هو أفضل سبيل لسعي الشعوب من أجل حقوقها المشروعة

(رد على مقال الأستاذ زهير عبدالملك
حول فكرة تأسيس حزب سياسي فيلي)

مع تقديري للأخ الدكتور زهير عبدالملك، ولكتاباته القيّمة حول قضايا الشعب الكُردي ومسألة الديمقراطية في العراق، ومع تفهمي لإعتقاده بعدم وجود إهتمام كافٍ أو خطة سياسية واضحة لدى الأحزاب الكُردستانية الكبيرة بخصوص إزالة الغبن الكبير الملحق بأخوتنا الكُرد الفيليين، لوضع حد سريع لمعاناتهم ومن أجل إستعادة حقوقهم المغتصبة، ومع إحترامي الشديد لرأيه أي لفكرته السياسية ولقصده النبيل من وراء ذلك، إلاّ أنّ معالجة مشكلة الكُرد الفيليين، ومشكلة الكُرد "المؤنفلين"، ومشكلة الكُرد المرحلين من ٤٥٠٠ قرية كُردستانية مدمّرة، ومشكلة الكُرد المكافَحين بالأسلحة الكيمياوية، ومشكلة كُرد كركوك، ومشكلة كُرد سنجار... وكل مشاكل الشعب الكُردي في العراق، التي تكّون بمجملها قضية الشعب الكُردي في العراق، يكون حلها أفضل، إذا حاولنا جميعاً حلها عن طريق تظافر جهودنا بدلاً من بعثرتها، لأن قوّة الشعوب تكمن في وحدتها. أما نواقص وأخطاء الأحزاب الكُردستانية الكبيرة والصغيرة، يستوجب معالجتها عن طريق النقد البناء والإقتراح المفيد والسعي الحثيث بالسُبل الصائبة.

أما البدائل التي تنجم عنها التحزب على أساس الفئة أو المنطقة أو اللهجة وما شابهها، إنطلاقاً من ردود أفعال تعكس الشعور بخيبة الأمل من سلوك إتجاهات سياسية محددة أو برامجها الإنتخابية المعلنة، فهي تسبب في إضعاف قوة شعبنا ولا

تحقق الغرض المنشود من تبنيها. على سبيل المثال اليوم يتم تشكيل حزب سياسي خاص بالكُرد الفيليين، وغداً يتم تشكيل حزب سياسي خاص بالكُرد الشبك، وبعد غد حزب سياسي خاص بالكُرد الأيزديين، وبعد ذلك حزب خاص بالكُرد الهورامیين، ومن ثم حزب خاص بالكُرد البادينانيين، وأخيرا حزب سياسي خاص بالكُرد السورانيين... وفي هذه الحالة (لاسمح اللّه) نشتت شعبنا الكُردي في العراق في أطار أحزاب فئوية وطائفية ومحلية لاحصر لها ولاقوة، حينذاك سنكون في مهب الريح وعلى الكُرد وكُردستان السلام، وهذا مايريده أعداء الشعب الكُردي وقوى الظلام. ولقد حاول ويحاول أعداء الكُرد بإستمرار –منذ قديم الزمان ولحد الآن– تفريق شمل الشعب الكُردي لقهره وإخضاعه إلى أبد الآبدين، وهذا هو فعلاً سلاحهم الأقوى.

إنّ خلاص الكُرد جميعا، وكُرد العراق خاصة، من الإضطهاد والظلم المزمنين وسبيل إستعادة كل حقوقهم المغتصبة، يأتي فقط عن طريق تمتين وحدتهم الحالية وتطوير خطابهم الحالي وتقوية موقفهم الحالي، والواجب الأساسي في هذا المضمار للتنويروالتعزيز والتطوير –في هذا الظرف الحسّاس والوقت الحرج من تاريخهم المعاصر– يقع على عاتق القيادات السياسية الفعلية وعلى عاتق النخب المثقفة الواعية أيضا.

لقد قال المستشار الألماني للجيش العثماني (الجنرال فون مولتكه) أثناء قمع إنتفاضة كبيرة للكُرد في منتصف القرن التاسع عشر: "لو توحد الكُرد لأستحال قهرهم".

شباط ٢٠٠٥

حق الشعب الكُردي في تقرير المصير بين الفيدرالية والإستقلال

في أعقاب إنتفاضة ربيع عام ١٩٩١، ومن ثم صدور قرار مجلس الأمن ٦٨٨، وإنشاء "المنطقة الآمنة" في كُردستان العراق من قبل قوات التحالف الدولي لحماية الكُرد من الإبادة والتشريد، تحرر حوالي ثلثي إقليم كُردستان من نير النظام البعثي المستبد (محافظات أربيل ـ عدا قضاء مخمور، السليمانية ودهوك، وثلاث أقضية من محافظة كركوك الأصلية ـ قبل تجزئتها: جمجمال وكفري وكلار). وعلى أثر سحب الحكومة العراقية لأداراتها من المنطقة في الخريف وفرضها حصاراً إقتصادياً ثانياً عليها، إضافةً إلى الحصار الدولي المفروض على كل العراق بعد غزو الكويت، قامت الجبهة الكُردستانية –المؤلفة من ثمانية أحزاب– بإدارة المنطقة بصورة مؤقتة.

بعد مرور حوالي عام على هذه الأحداث والتطورات تم إجراء إنتخابات ديمقراطية بحضور مراقبين دوليين، شارك فيها معظم الأحزاب والتجمعات السياسية الكُردية والآشورية والكلدانية، إلاّ أنّ الحزب التركماني الوحيد آنذاك ـ الحزب الوطني التركماني ـ حَرّمَ الأخوة التركمان من المشاركة في الإنتخابات والمؤسسات التي إنبثقت عنها ـ نزولا عند رغبة الحكومة التركية التي تُعادي حقوق الشعب الكُردي القومية والأساسية في جميع أجزاء كُردستان دوما وعلنا –لكي تستمر في إضطهاد الشعب الكُردي في كُردستان تركيا (كُردستان الشمالية) من دون عائق– وعلى ضوء نتائج الإنتخابات، أو بالأحرى إستنادا إلى إتفاق الحزبين الكُردستانيين الكبيرين الحائزين على أكثرية الأصوات على مبدأ المناصفة ـ تم تأسيس أول برلمان (مجلس وطني) حقيقي لأقليم كُردستان ومن ثم تم تشكيل أول حكومة حقيقية لأقليم كُردستان بشكل إئتلافي بين الحزبين الكبيرين: الحزب الديمقراطي الكُردستاني والأتحاد الوطني الكُردستاني وبمشاركة الحركة الآشورية الديمقراطية وحزب كادحي كُردستان وفرع

إقليم كُردستان للحزب الشيوعي العراقي ـ الذي تحول فيما بعد إلى الحزب الشيوعي الكُردستاني.

في الفترة الواقعة بين أعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ نشب قتال داخلي مشؤوم بين الحزبين الكبيرين ـ لأسباب داخلية وتدخلات إقليمية متعددة، في مقدمتها إزدواجية السلطة والمنافسة السياسية غير الصائبة من أجل الكمية بدلا من النوعية. وقد ألحق ذلك ضررا كبيرا بالكُرد وبمسيرة إعمار تلك المنطقة المحررة من كُردستان، وتجزأت المنطقة على أثر تلك الأحداث المؤلمة إلى قسمين، لكل منهما حكومة (إدارة ذاتية) خاصة بنفس الأسم (حكومة إقليم كُردستان) وتحت قيادة أحد الحزبين الكبيرين، وتجزأ البرلمان وشلّ نشاطه، وتعطّلت عملية الديمقراطية، وتباطأت مساعي التطور، حيث تأثرت المساعدات الإنسانية وكذلك المساندة الدولية من جراء ذلك سلبيا.

في عام ١٩٩٨ وعلى أثر إتفاقية واشنطن للسلام بين الحزبين الكبيرين تمت تهدئة الأمور وعاد الأمن والإستقرار من جديد إلى الى المنطقة ـ ولكنها بقيت مجزئة، وتُحكم بإدارتين منفصلتين في أربيل والسليمانية وبرلمان في أربيل يغيب عنه معظم أعضاء كتلة الأتحاد الوطني وحزب الكادحين (الكتلة الخضراء). في نهاية عام ٢٠٠٢ –بعد مرور أربع سنوات على عقد إتفاقية واشنطن للسلام– تم توحيد برلمان كُردستان وإحياء نشاطه.

بالرغم من كل الأخطاء وجميع النواقص، فلقد تحققت لسكان المنطقة (كُردا وآشوريين وكلدانا وأرمنا) في ظل الإدارة الذاتية للمنطقة ـ حيث تم حكم المنطقة لأكثر من عشر سنوات على شكل دولة شبه مستقلة، منفصلة عن العراق عملياً، بعملة خاصة (الدينار العراقي الأصلي – الطبعة السويسرية)، وبعلاقات خارجية خاصة ـ إنجازات قيمة لايُستهان بها.

فقد حصل في المنطقة تطور سياسي وثقافي وعمراني مهم. وأُعيدَ إعمار أكثر من ألفين قرية مدمرة من قبل النظام البعثي في السبعينات والثمانينات. وقد تحققت حرية تأسيس الأحزاب السياسية المتعددة وتشكيل المنظمات الجماهيرية والجمعيات الثقافية والنقابات المهنية والأندية الرياضية المختلفة والدراسة باللغة الأم، ليس للكُرد فحسب، بل للآشوريين والكلدان والسريان (أي لكل الناطقين بالسريانية) وللتركمان أيضا، وفي

الآونة الأخيرة حتى للأرمن. وأخذت الأقليات الدينية المتآخية في المنطقة (المسيحيون والأيزديون واليارسان) تتمتع بحرية العقيدة الدينية الكاملة وقامت بتأسيس مراكز ثقافية ومنتديات إجتماعية خاصة بتجمعاتها. وقامت الأقليات القومية (الكلدان والآشوريون والتركمان) وأحزاب سياسية كُردية عديدة بإنشاء محطات للإذاعة والتلفزيون وبإصدار جرائد ومجلات معينة وبجميع اللغات المحلية. وتم فتح جامعتين جديدتين في السليمانية ودهوك، وتم تأسيس محطتين فضائيتين للتلفزيون في صلاح الدين والسليمانية. ومنذ عام ١٩٩٧ تم صرف ١٣٪ من واردات النفط العراقي على المنطقة من قبل الأمم المتحدة مباشرةً، ولكن بتلكؤ متعمد في إعمار البنية التحتية وعدم صرف المبالغ المستحقة بكاملها. ولقد إحتفظت المنطقة حتى بعد سقوط نظام البعث بإداراتِها الذاتية وبمؤسساتها المدنية وقوات الشرطة والآسايش (الأمن)، إضافةً إلى قوات حركة المقاومة الكُردية (البيشمركة).

وبعد سقوط نظام البعث المُستَبد في نيسان عام ٢٠٠٣، تحرر الجزء الآخر من إقليم كُردستان أو بالأحرى جميع أجزاء العراق من كابوس الظلم والطغيان. وسيتم بفضل الإنتخابات الجديدة توحيد شطري المنطقة المحررة سابقاً من نير نظام البعث وحل إدارتيهما الذاتية في أربيل والسليمانية، وسيتم تشكيل برلمان جديد وتنبثق عنها حكومة جديدة لأقليم كُردستان، حيث إنتظر الشعب الكُردي في العراق –وفي جميع أجزاء كُردستان وفي كافة أنحاء العالم– ومعه كل أصدقائه في العراق وفي شتى بقاع الأرض التوحيد وإنتخابات جديدة مستحقة منذ عام ١٩٩٥ –منذ حوالي عشر سنوات– بفارغ الصبر. فلقد إنتهت المدة الزمنية المستحقة للحكومة الحالية ـ بإدارتيها ـ دون أن تتحد، ولقد إنتفت الحاجة الآن إلى توحيد إدارتي الحكومة الحالية المنشطرة منذ عشر سنوات، بعد أن جرت أخيرا إنتخابات جديدة وبمراقبة دولية، ويستوجب الآن تشكيل حكومة إئتلافية جديدة –بمعنى الكلمة– لأقليم كُردستان من قبل البرلمان المنتخب للأقليم، يتم فيها تفادي جميع أخطاء ونواقص الحكومة الحالية.

ويتوجب على قيادتي الحزبين الكبيرين ترسيخ مبدأ الديمقراطية في إطار الحزبين وفي العلاقات مع الأحزاب الوطنية الصغرى وفي التعامل مع الجماهير التي يحكمون باسمها، أو بالأحرى في الأدارة الذاتية للمنطقة، وذلك بتطبيق مبدأ وضع "الشخص المناسب في المكان المناسب" في مناصب إدارات الأقليم ومؤسساته، بتفضيل الكفاءة

العلمية أو الفنية الأمينة (النزيهة) وذي ماضي سياسي سليم على الولاء الحزبي الحالي المجرّد لأعضاء حزبيين معينيين أو لأشخاص إنتهازيين غير مؤهلين أو فاسدين إداريا أو ماليا، وذلك بنبذ المحسوبية والمنسوبية في تعيين أو تفضيل الأقرباء والمتملقين لقادة هذا الحزب أو ذاك، وهذا يستدعي إجراء إصلاح إداري شامل. كما ويجب التنبيه إلى المستوى العلمي، خاصة في الجامعات وعدم فسح المجال لفتح مدارس أو كليات أهلية أو إستغلال كليات مسائية للحصول على شهادات معينة ـ خاصة للدراسات العليا ـ من قبل "طلبة" غير كفوئين أو من قبل بعض من المسؤولين السياسيين أو الإداريين المتهافتين على كسب شهادات محددة من أجل اللقب فقط، أي من دون إمتلاك مؤهلات ومستلزمات علمية وعملية مطلوبة.

ولالزوم لإجراء إنتخابات الطلبة على غرار الدول الأشتراكية المنحلة، أي على أساس إتحادات الطلبة ، بل من المفروض إجرائها على أساس أصح، أي في نطاق اللجان الطلابية ـ للطلبة النشطة ـ في المدارس والمعاهد والكليات (كما هي العادة في الدول الأوروبية الديمقراطية)، لكي تُصان الديمقراطية فعلا ومن أجل تجنب الحزازات. كما ويجب منع إستغلال المواقع السياسية الحسّاسة والمناصب الإدارية الرفيعة للأستحواذ على مكاسب تجارية معينة أو بالأحرى من أجل الأثراء غير الشرعي، إذ لايجوز الجمع بين إمتهان السياسة ومزاولة التجارة أو بالأحرى التمتع بإمتيازات شخصية في القطاع الإقتصادي بسبب الموقع السياسي أو الإداري. وعلى أتباع الأحزاب السياسية (خاصة الحزبين الكبيرين) تجاوز ثقافة عبادة الأشخاص ـ قادة الأحزاب أو الدولة (personality cult) المتفشية في الشرق كمرض مزمن، وعليهم عدم المبالغة في رفع الرايات الصفراء أو الخضراء الخاصة بالحزبين الكبيرين في المسيرات والحفلات، لأنهم يجسدون بذلك الولاء الحزبي الضيق ويستفزّون به الطرف السياسي الآخر والآخرين. وعليهم عدم رفع صور رئيس الحزب في المناسبات، فهي من عادة الأحزاب الشمولية والتنظيمات الأصولية ولاتتبناها المنظمات الديمقراطية مطلقا.

وعلى جميع وسائل الأعلام في إقليم كُردستان وكل الوطنيين الكُرد من الكتّاب والفنانين ومعلمي المدارس وأئمة المساجد البدأ بحملة فكرية واسعة لمكافحة الفكر الأصولي الظلامي (اللاوطني) في كُردستان للمجموعات المتاجرة بالإسلام، والهادف إلى التجرد عن الهوية القومية الوطنية الكُردية ـ لشعب يُضطهد قومياً منذ مئات السنين

ـ وإلى التنكر لموطن الآباء والأجداد كُردستان ـ المجزأ بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وآذربيجان، علما بان "حب الوطن من الأيمان" وإنّ اللّه خلق الإنسان "شعوبا وقبائلا" للتعارف والتعاون فيما بينها على الأحسان، وليس لأضطهادها وصهرها في بوتقة القومية الكبرى تحت غطاء الدولة المشتركة أو الدين أو المذهب المشترك. وإنّ المتديّنين العرب والترك والفرس والهنود والأندنوسيون والسنغاليون وغيرهم لايتجردون عن هوياتهم القومية ولايتنكرون لأوطانهم، بل بالعكس فهم يعتزّون بقومياتهم ويفتخرون بأوطانهم. وذلك لسد الطريق على الطابور الخامس لغسل أدمغة بعض الشباب غير الواعي وتجنيدهم للتواطؤ مع الإرهاب الدولي ضد شعبهم ووطنهم باسم الدين البرئ عنهم، لكي لايتم سوء إستخدامهم كـ"فرسان صلاح الدين" أو "أفواج الدفاع الوطني" الذين تم إستخدامهم من قبل الأنظمة العراقية الشوفينية المتاجرة بالعروبة في القتال ضد حركة التحرر الوطني الكُردية، نعم لكي لايتم سوء إستخدام البعض من الكُرد المغرر بهم من جديد من قبل الشوفينيين في الدول التي تتقاسم كُردستان والدجّالين المتاجرين بالدين الإسلامي الحنيف، ولكي لا تتجدد عمليات "الأنفال" للقتل والدمار والتشريد ضد الكُرد بصورة أخرى، أي عن طريق العمليات الإرهابية تحت عنوان جديد عمليات "الجهاد"، ومن يفعل ذلك فهو من ألّد أعداء الإسلام بلا شك ـ وإن إدّعى بأنه من أنصاره، والجهاد ضده واجب ديني ووطني على كل إنسان مؤمن بالخير والسلام، لأن قتل النفس إنتحار وقتل النفوس البريئة سفك للدم بغير حق، وكلاهما في الإسلام حرام.

وعلى الحزبين الكبيرين ترسيخ منطق الحوار في العمل المشترك وفي المنافسة السياسية بينهما، وكذلك في المباحثات المستمرة حول حل القضية الكُردية في العراق حلا شاملا وعادلا، خاصة حول تعويض المهّجرين والمرحّلين وأهالي"المؤنفلين" وحول شكل الفيدرالية وحول إقرار حدود إقليم كُردستان، لأن هذه المسألة هي العقدة المستعصية في حل القضية الكُردية في العراق خاصة منذ عام ١٩٧٠، علماً بأن الحدود الجنوبية الطبيعية لأقليم كُردستان العراق (كُردستان الجنوبية) هي سلسلة جبال الحمرين، ويمكن التأكد من ذلك بالإطلاع على الأطلس العثماني وبمراجعة مؤلفات المؤرخين والكتاب العرب العراقيين، أمثال عبدالرزاق الحسني (العراق قديما وحديثا، ص ٣٣) ومحمود الدرّة (القضية الكُردية، ص ٢١) وبحث الدكتور فاضل

حسين (مشكلة الموصل، ص ٧٨) ودراسة الدكتور شاكر خصباك (الكُرد والمسألة الكُردية، ص ٧)، وبمراجعة تقرير لجنة عصبة الأمم لتقصي الحقائق في ولاية الموصل (أو بالأحرى في كُردستان الجنوبية) عام ١٩٢٥ بهذا الصدد.

إنّ مسألتي الديمقراطية (بما فيها الإصلاح الإداري) والإتحاد مسألتان ملحّتان ولكنهما ليستا سهلتين. فمن أجل بناء عراق جديد –عراق ديمقراطي فيدرالي– يجب على جميع الأحزاب والقوى السياسية الوطنية العراقية (بصورة عامة) أن تلتزم بقواعدهما وتعي شروط نجاحهما، عليها جميعا أن تكون واقعية وأن تتحلى ببعد النظر وأن تعمل بصورة جدية على حل المعضلات والمشاكل المتراكمة ـ خاصة تركة نظام البعث البائد ـ وفقا للمنظار الديمقراطي وفي إطار الفيدرالية.

فالديمقراطية والأتحاد صنوان مترابطان جدليا، والأتحاد لايدوم بدون الديمقراطية، حيث لن يكتب له النجاح إذا كان إجباريا، ففشل الأتحاد السوفيتي ويوغسلافيا مثالين حديثين مهمين مليئين بالدروس والعبر للدول التي تتقاسم كُردستان والكُرد فيما بينها. وقد أكّد الأستاذ الشهيد عبدالرحمن البزّاز عام ١٩٦٦، عندما أراد حل القضية الكُردية بطريقة سلمية في إقتراحه إلى ماكان يسمى بمجلس قيادة الثورة، على "ان التاريخ يعلمنا بأن الشكل الأكمل لتعايش الشعوب معا في دولة مشتركة يمكن أن يُبنى فقط على قرار حر لتلك الشعوب وليس عن طريق العنف مطلقا. وإنّ إتحادا مبنيا على أساس العنف سينتهي بصورة مأساوية".

وكان يَقصد بذلك أنّ الأتحاد الأجباري (بين الأقليمين العربي والكُردي) محكوم بالفشل، ولكن العسكريين المتزمتون لم يؤيدوه، بل أزاحوه عن رئاسة الحكومة، وأرادوا حل القضية الكُردية بالطائرات والدبابات والقمع وإرهاب الدولة لتحطيم الشعب الكُردي، ولكن هيهات. ولقد قال شاعر العراق الأكبر محمد مهدي الجواهري حينذاك في قصيدته المشهورة (كُردستان ... موطن الأبطال):

سلّم على الجبل الأشم وعنده من أبجديات الضحايا معجم"

إنّ تحقيق توحيد جزئي إقليم كُردستان العراق (المحررين من سلطة البعث البائد في عام ١٩٩١ وفي عام ٢٠٠٣) على أساس التفاهم والقناعة، باقرار الحدود الجنوبية الطبيعية للأقليم، إستنادا إلى الأدلة التاريخية والجغرافية والأحصائية القديمة الدامغة

وضمان حقوق الأقليات القومية والدينية في العراق الجديد –إذا ماتم تحقيقها– مثالا يُحتذى به من قبل الدول الجيران وغيرها، إذا ما أرادوا الإستقرار والأزدهار للمنطقة والإستقرار ما رغبوا في التعاون والتآخي بين شعوبها جميعا، وإذا ما عملت القوى والفعاليات العراقية السياسية باخلاص من أجل العدالة والمساواة في العراق الجديد.

فاذا أراد الأخوة العرب في العراق (أي القوى السياسية والقيادات الدينية أو المذهبية) حل القضية الكُردية في العراق بصورة سلمية وجذرية (على أساس الفيدرالية الديمقراطية)، أي أن تبقى كُردستان جزءً من العراق، لابد من إقرار ثلاث حقائق بديهية:

الحقيقة الأولى مفادها أن دولة العراق تتألف من العراق العربي وكُردستان الجنوبية، وهذه البديهية إستنتجتها لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها عصبة الأمم عام ١٩٢٥ إلى ولاية الموصل (حيث شكلت كُردستان الجنوبية القسم الأعظم منها) أيضا، حيث عبّرت اللجنة في تقريرها بانه تأكّد لها بأن العراق الحالي يتألف من العراق العربي، الجزيرة وكُردستان، وبأن الحدود الشمالية للعراق [العربي] لاتتجاوز الخط الممتد بين تكريت على الدجلة وهيت على الفرات وسلسلة جبال الحمرين (فاضل حسين، ١٩٧٧، ص ٧٨).

وهذه المسألة أكّدها المؤرخ الكبير أبوبكر الخوارزمي قبل حوالي ألف سنة (٩٠٣ ـ ١٠٠٢) في كتاب "الرسائل" (ص ٤٥ –٤٦). وهذه الحقيقة تؤكد بأن دولة العراق ليست دولة عربية أو كُردية بحتة، بل هي دولة عربية كُردية مشتركة، تسكنها إلى جانب الشعبين العربي والكُردي، أقليات قومية عديدة (الكلدان، التركمان، الآشوريون والسُريان والأرمن)، لهم مالهما من حقوق وعليهم ماعليهما من واجبات. وهناك أديان ومذاهب متعددة في العراق أبرزها: الإسلام، المسيحية، الأيزدية، الصابئة، اليارسان واليهودية، لها شعائرها وطقوسها الخاصة يجب إحترامها جميعا وإقرارها دستوريا وعمليا.

الحقيقة الثانية يكمن جوهرها في أنّ: الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية المجزأة، والشعب الكُردي في العراق هو جزء من الأمة الكُردية المجزأة، والأقلية القومية التركمانية هي جزء من الأمة التركية (السنّة منهم هم جزء من الشعب التركي

(خاصة قاموس الأعلام العثماني، ومذكرات الرحالة التركي أوليا جلبي والأحصائين العراقيين الرسميين لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧)، ضمان لأزالة العراقيل والقنابل الموقوتة على طريق الحل الجذري للقضية الكُردية في العراق، لكي لاتتكرر مآسي فشل إتفاقية آذار ١٩٧٠، حيث تم تأجيل مسألة كركوك لمدة عام واحد لحين إجراء الأحصاء مع مراعاة إحصاء عام ١٩٥٧ كأساس مقبول، وتم ترك تطبيق الحكم الذاتي لمدة أربع سنوات، وقد نسفت قنبلتي كركوك والتأجيل الموقوتتين فيما بعد إتفاقية آذار للسلام برمّتها وجرى ماجرى. وإنّ تحقيق توحيد إقليم كُردستان وترسيخ الديمقراطية فيه أمران ضروريان ايضا لتحقيق الحقوق الثقافية والعقائدية للأقليات القومية والدينية المتواجدة في الجزء الثالث من الأقليم ـ الذي بقي تحت حكم البعث البائد حتى سقوطه إسوة باخوتهم الموجودين في المنطقة المدارة ذاتيا من الأقليم.

ومن أجل تأكد الأقليات القومية من ضمان حقوقهم المشروعة في ظل الفيدرالية، يجب إقامة حوار مكثف وجدي بين الكُرد والتركمان والكلدان والآشوريين والعرب والأرمن في كُردستان. فالحوار الحضاري –الديمقراطي– هو أمر لابد منه لتحقيق توحيد إقليم كُردستان، أي توحيد منطقة كُردستان الحرة، التي تدار حاليا ذاتيا، مع الجزء الثالث من الأقليم (المحرر من سلطة البعث النازي بعد ١٩ آذار ٢٠٠٣)، خاصة محافظة كركوك، لتفويت الفرصة على فلول البعثيين وحلفائهم الإرهابيين (مفجري السيارات المفخخة والأجساد الملغومة) ورفاقهم الطورانيين (الذين جعلوا من معاداة الشعب الكُردي هدفاً أساسياً لهم) للتصيّد في الماء العكر، وقطع الطريق على الدول المجاورة (التي تتقاسم كُردستان والكُرد وتعادي حق الكُرد في تقرير مصيرهم بأنفسهم في جميع أجزاء كُردستان) للوقوف بوجه إرادة العراقيين لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي بإدعاء الحرص على وحدة العراق.

فهذه الدول تهاب تحقيق الديمقراطية الحقيقية في العراق، خوفا على أنظمة حكمها المتسلطة وتُعارض حل القضية الكُردية في العراق بصورة عادلة –على أساس الفيدرالية، لكي لاتضطر هي أيضا إلى حل القضية الكُردية فيها بنفس الطريقة العادلة أو على نفس الأساس. إلاّ أنَّ قافلة العراقيين تسير لحد الآن بحكمة وتأني وتوافق معظم الأطراف، وسيكون النظام الديمقراطي الفيدرالي والحل السلمي للقضية الكُردية

أو التركماني والشيعة منهم هم جزء من الشعب الآذري)، والكلدان والآشوريون هم جزء من الأمتين الحضاريتين –لبلاد ما بين النهرين– الكلدانية والآشورية، والسُريان هم جزء من الأمة السُريانية (السائدة حضاريا في بلاد سوريا)، والأرمن هم جزء من الأمة الأرمنية. وهذه الحقيقة توضح بأن إعتبار الشعب العربي والأقليات القومية في العراق جزءاً من الأمة الكُردية غير منطقي، وكذلك إعتبار الشعب الكُردي والأقليات القومية في العراق (وفي دستوره) جزءاً من الأمة العربية غير صحيح وبالتالي غير جائز. فالتكّبر القومي وإلغاء الآخرين نزعة عنصرية مقيتة، وهي ليس فقط لاتنسجم مع أبسط حقوق الإنسان، بل تُناقض الشريعة الإسلامية أيضا. فاللّه خلقنا شعوبا وقبائلا لنتعرف على بعضنا ونعترف ببعضنا ونتعاون فيما بيننا، لا أن يتسلط شعب على آخر ويفرض هويته القومية عليه، كما هو الحال في تركيا وسوريا، حيث يُعتبر الكُردي أو العربي في تركيا مواطنا تركيا، ويُعتبر الكُردي أو الآشوري في سوريا مواطنا عربيا سوريا! وهذه العنصرية القومية تُنافي مبادئ الديمقراطية والتمدن، التي يتشدق بها النظام العلماني في تركيا، وتتعارض مع مفاهيم الأشتراكية والتقدمية التي يدّعي النظام البعثي في سوريا تبنّيها. فالأمة في تعريفها الحديث، وهي مأخوذة من كلمة (nation) الفرنسية، ترتبط جدلياً بعملية تكوين الدولة بمعناها المعاصر، ولها (في علم السياسة أو بالأحرى في القاموس السياسي) مفهومان منذ القرن التاسع عشر الميلادي لا ثالث لهما:

الأول، يرتبط مباشرة بالكيان الرسمي للناس المتواجدين معا في إطار الدولة الواحدة، ويعني بالذات أهالي دولة معينة، ذات سيادة وحدود دولية معترفة، بغض النظر عن عدد الأثنيات والأديان والمذاهب، مثلاً يقال: الأمة الأمريكية، الأمة الكندية، الأمة السويسرية، الأمة البلجيكية، الأمة الهندية، الأمة الصينية، الأمة المصرية ... لذلك تسمى الجنسية بالأنجليزية (nationality) أو بالألمانية (Nationalitaet).

والثاني يرتبط بالأصل التاريخي المشترك لكل شعب أو بالأحرى بلغته وثقافته المشتركة: وهنا يقال: الأمة الألمانية، الأمة الفرنسية، الأمة الأنجليزية، الأمة التركية، الأمة العربية، الأمة الفارسية، الأمة الكُردية ... . فاذا كان عرب العراق جزءاً من الأمة العربية (بالمفهوم اللغوي أو الثقافي)، فالكُرد هم أيضا (وبنفس المفهوم) جزء من الأمة الكُردية بلا شك.

وهناك حقيقة ساطعة أخرى، يتم تناسيها وتجاهلها من قبل الكثيرين في الدول التي تتقاسم كُردستان وهي: ان للشعب الكُردي أيضا كسائر شعوب العالم حق مشروع في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك بناء دولته المستقلة على أرض آبائه وأجداده أي في موطنه كُردستان. فما هو حق مشروع وجائز للشعوب التركية والعربية والفارسية، حق مشروع وجائز للشعب الكُردي أيضا، والشعب الكُردي هو أكبر شعب في العالم يُحرم من هذا الحق الطبيعي، بخط أحمر مرسوم من قبل حكام جيرانه الترك والعرب والفرس (المسلمين)، الذين يَضطهِدونه منذ مئات السنين بدون رحمة وأمام أنظار العالم أجمع، حيث يَجتمعون ويُنسقون ويَتعاونون ضده علنا وبالتناوب في عواصمهم، ويُهددونه ويَقتلونه ويُشرّدونه بكل الأسلحة الفتّاكة، ويسُخّرون ضده كل الأمكانيات السياسية والدبلوماسية والأقتصادية والجاسوسية التي يملكونها، ويَشنّون عليه حملات إعلامية شوفينية مسعورة في جميع وسائل الأعلام المتوفرة لديهم ـ خاصة في فضائياتهم المثيرة، ولذلك قال الكاتب والطبيب المصري المرحوم فهمي الشناوي: "الكُرد هم يتامى المسلمين".

إلاّ أنّهم في الحقيقة ضحايا المسلمين المتواطئين مع المستعمرين الغربيين، لأسرهم ومحاصرتهم بغية نهب ثروات (نفط ومياه) باطن أرض كُردستانهم معا، ومنعهم من إعادة توحيد الشعب والوطن المجزئين من قبلهم، لتبقى كُردستان "مستعمرة عالمية" كما يقول العالم الإجتماعي التركي المشهور إسماعيل بيشكجي، في بحث خاص عن كُردستان بهذا العنوان، ولكن إرادة الشعب الكُردي المكافح من أجل الحرية والإستقلال والمستعد للتضحية في سبيلهما بلا حدود لن تُقهر.

كما أكّد على ذلك المناضل الهندي الكبير جواهرلال نهرو في كتابه (لمحات من تاريخ العالم)، حين كتب عن إضطهاد الكُرد: "ولكن كيف يُمكن إضطهاد شعب بأكمله، وهو يُصّر على حريته ومستعد لدفع أغلى ثمن في سبيلها؟" (نهرو، ١٩٥٧، ص ٨٢٤ ـ الترجمة الألمانية).

لقد قرّر برلمان كُردستان عام ١٩٩٢ حل القضية الكُردية في عراق الغد على أساس الفيدرالية، بالرغم من تمتع ثلثي إقليم كُردستان بواقع (de facto)إستقلال شبه كامل. فالفيدرالية هي الضمانة الكبرى للحفاظ على وحدة الدولة في الدول المتعددة

الشعوب، بصيغة إتحاد كيانات مستقلة ذاتيا لشعبين أو أكثر، على أساس الأقليم الوطني (أو بالأحرى الأرض الوطنية (national territory) إستنادا إلى حقائق تاريخية وجغرافية وإحصائية، مع ضمان كامل حقوق الأقليات القومية والدينية المتواجدة في جميع الأقاليم، كما هو الحال في بلجيكا وكندا ،على سبيل المثال.

وليست هناك فيدرالية إدارية أو فيدرالية المحافظات، كما يريدها البعض. فالفيدرالية شكل شامل لنظام الحكم الأتحادي الديمقراطي، يشمل إلى جانب الأدارة، تنظيم الجوانب السياسية والأقتصادية والقضائية والإجتماعية والثقافية، وهي باختصار عبارة عن إتحاد إختياري بين حكومات إقليمية، تتمتع بقدر كاف من الإستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية التي تتكون سلطتها التشريعية من مجلسين (البرلمان المركزي أو بالأحرى مجلس النواب ومجلس الأقاليم)، وهذه المسألة هي أيضا شرط أساسي من شروط الفيدرالية، يستوجب التنبيه إليها. الفيدرالية تخدم في الكثير من دول العالم تحقيق تقرير المصير وضمان السلام من خلال المساواة بين الشعوب والسلطات الذاتية لأقاليم متعددة ضمن دولة ديمقراطية واحدة بفضل سيادة القانون. لذلك تعتبر الفيدرالية اليوم الحل الأمثل للتعايش في الدول المتعددة القوميات وفي المجتمعات المتعددة الثقافات، علما بأن ١٠٪ فقط من دول العام تعيش ضمن حدودها إثنية واحدة. إلاّ أنّ الفيدرالية تتحقق وتستمر فقط في ظل نظام ديمقراطي، بفضل دستور الدولة الضامن لها. وفي دول تفتقد إلى الكثير من مقومات الديمقراطية كالعراق مثلا، تحتاج مجمل عملية الديمقراطية وكذلك مسألة الفيدرالية إلى ضمانة دولية ودعم جدّي من الدول الديمقراطية المتطورة في العالم، بغية تحقيقها وإنجاحها. في العراق الجديد يمكن الأحتذاء بتجربتي الفيدرالية في كل من بلجيكا وكندا (على سبيل المثال) ففي بلجيكا تتألف الدولة الفيدرالية من ثلاث أقاليم : إقليم فالونيا (للفالونيين الناطقين بالفرنسية) وإقليم فلاندرن (للفلاميين الناطقين بالهولندية) وإقليم بروكسل ـ العاصمة (للناطقين باللغتين)، علما بأن الأقلية الألمانية في إقليم فالونيا يتم ضمان كامل حقوقها الثقافية والإدارية دستوريا وعمليا. وفي كندا تتألف الدولة الفيدرالية من عشر أقاليم: تسعة منها للناطقين بالأنجليزية وواحد فقط (إقليم كيوبيك) للناطقين بالفرنسية، وهو يحظى بأستقلال سياسي وإقتصادي شبه كامل ـ ويتمتع بعلاقات دبلوماسية خاصة مع

بعض البلدان ـ ويجري سكانها بين آونة وأخرى إستفتاءاً شعبياً في الأقليم بصدد الإستقلال الكامل عن كندا ـ كممارسة ديمقراطية وحق طبيعي، ولكن لم يصوت أكثرية الشعب هناك لحد الآن للأستقلال الكامل (أي الأنفصال عن كندا) بسبب المزايا الحسنة للفيدرالية الكندية. بالنسبة للعراق يمكن أن تتألف الدولة الفيدرالية (مثلاً) من خمس أقاليم:

إقليم الجنوب (من محافظات البصرة، العمارة، الناصرية، السماوة والكوت)، إقليم الوسط (من محافظات الديوانية، النجف، كربلاء وبابل)، إقليم المركز (من محافظتي بغداد وديالى)، إقليم الغرب (من محافظات نينوى، صلاح الدين والأنبار) وإقليم كُردستان.

إقليم كُردستان يستند تحديده على أدلّة تاريخية وجغرافية وإحصائية واضحة ـ دامغة، وهو يتألف من محافظات دهوك، أربيل، كركوك، والسليمانية وكذلك المناطق الكُردستانية الملحقة بمحافظات نينوى وديالى والكوت. الجدول التالى يبين تكوين ومساحة مناطق كُردستان العراق عام ١٩٧٤*:

المحافظة	المساحة الكلية(كم٢)	المساحة ضمن كُردستان(كم٢)
دهوك	٩٧٥٤	٩٧٥٤
أربيل	١٥٣١٥	١٥٣١٥
كركوك	١٩٥٤٣	١٩٥٤٣
السليمانية	١١٩٩٣	١١٩٩٣
نينوى	٣٨٠٧٠	١١٠٠٠
ديالى	١٥٧٤٢	٥٥٠٠
الكوت	١٤٨١٠	٨٩٦

كُردستان العراق ٧٤٠٠٠ كم٢

(*) Annual Abstract of Statistics, 1974, Ministry of Planning, Baghdad, p.34, in: Sharif, 1991:35

لقد سبق للمملكة العراقية ومملكة بريطانيا العظمى أن إعترفتا في بيان مشترك في ٢١ كانون الأول ١٩٢٢ بحق الشعب الكُردي في تشكيل حكومة خاصة به ضمن حدود العراق، وينص البيان المشترك على مايلي:

"تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معا، بحقوق الكُرد القاطنين ضمن حدود العراق، في تأسيس حكومة كُردية ضمن هذه الحدود، وتأملان أن الكُرد على إختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد إليها، وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الأقتصادية والسياسية مع حكومتي إنكلترة والعراق"(عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، ط٧،ص٢٨٢). بموجب هذا البيان المشترك يحق للشعب الكُردي في كُردستان الجنوبية إقامة كيان فيدرالي أو كونفيدرالي مع العراق العربي. وهذه الوثيقة الرسمية مودعة لدى عصبة الأمم في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٢، وتتميز بأهمية تاريخية وقانونية عظيمة، لأن الأمم المتحدة هي الوريثة الشرعية لعصبة الأمم.

وبرأي خبير القانون الدولي النمساوي (Fried Esterbauer) فأنّ قرار عصبة الأمم بخصوص ضم كُردستان الجنوبية إلى مملكة العراق لم يكن منسجما مع نتائج الأستفتاء الذي أجرته لجنة تقصي الحقائق التابعة للعصبة، لأنَّ أكثرية سكان المنطقة رفضوا ضمها إلى تركيا أو العراق (كما سألت اللجنة) وطالبوا بدلا من ذلك بأنشاء دولة كُردية مستقلة. ويقول الخبير العراقي في شؤون الشرق الأوسط الأستاذ عصام عزيز شريف بصدد ضم كُردستان الجنوبية إلى العراق في كتابه (كُرد العراق .. مأساة شعب):

"طبقا لمصالح بريطانيا للأستحواذ على النفط في كُردستان الجنوبية، أصبح سكان تلك المنطقة مواطنون عراقيون"(عصام ع. شريف، كُرد العراق .. مأساة شعب ـ الترجمة الألمانية، ١٩٩١، ص١٦٥). بناء على ماسبق، يحق للشعب الكُردي في كُردستان العراق ـ في حالة تعثر حل قضيته على أساس الفيدرالية أو بالأحرى جذريا ـ أن يطلب إجراء إستفتاء (جديد) حر من قبل الأمم المتحدة في إقليم كُردستان، ليتسنى للشعب هناك تقرير مصيره بنفسه كما يشاء بالشكل الذي يريده، أسوة بسائر شعوب العالم، لأنَّ الأستفتاء هو أرقى أشكال الديمقراطية للتعبير عن إرادة الشعب، وهو حق

وواجب كل أفراد الشعب في عموم إقليم كُردستان المحرر من نير البعث سابقا ولاحقا، ولأنّ المسألة تخص مصيرالشعب هناك ومستقبل موطنه. وكذلك إستنادا إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وبالرجوع إلى قرارات وعهود دولية عديدة متعلقة بهذا الشأن: في مقدمتها نتائج إستفتاء عام ١٩٢٥ وتقرير بعثة عصبة الأمم الخاصة بتقصي الحقائق في ولاية الموصل أو بالأحرى في كُردستان الجنوبية (١٩٢٥)، حيث تعترف اللجنة بالشعب الكُردي في الأقليم المتنازع عليه من قبل تركيا والعراق كشعب متميز وبحقه في تشكيل دولته المستقلة (أي في تقرير مصيره بنفسه). وبالأستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة (الفقرة الثانية من المادة الأولى)، وإلى العهدين الدوليين للأمم المتحدة حول الحقوق السياسية والمدنية وكذلك الحقوق الأقتصادية والإجتماعية والثقافية للشعوب (١٩٦٦) الفقرة الأولى من المادة الأولى لكلا العهدين، وأهداف قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ فيما يتعلق بوجوب إيقاف إضطهاد وتشريد الشعب الكُردي الذي يهدد السلام العالمي وأمن المنطقة (١٩٩١)، والأسباب الموجبة لأنشاء "المنطقة الآمنة" للشعب الكُردي في كُردستان(١٩٩١)، وواقع تمتع ثلثي كُردستان العراق باستقلال شبه تام لغاية بداية نيسان (٢٠٠٣) وأخيرا ظروف وملابسات إحتلال العراق وإنهيار الدولة وحل مؤسساتها السابقة والتطورات اللاحقة.فإذا ما تعذّر حل القضية الكُردية مرة أخرى، أي الحل السلمي العادل على أساس الأتحاد الأختياري (في إطار الفيدرالية الديمقراطية) في دولة العراق الجديدة، لايمكن للشعب الكُردي أن يَقبل الأتحاد الأجباري مرة أخرى وما سيلحق به من ظلم وتعسف جديدين من جراء ذلك. علما بأنه لايمكن تجاهل الكُرد أو تهميشهم هذه المرة، لكونهم اليوم عنصرا فعّالا في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط أو بالأحرى في التحالف العراقي الدولي المنتصر. فاذا أراد النظام الجديد إتباع أساليب الأنظمة البائدة لدمج وقهر الشعب الكُردي والأقليات القومية في بوتقة "القومية الكبرى" أو بحجة "الدين المشترك" أو "الوطن الواحد" (وهذا ما لا نتمناه)، هنا لايبقى أمام الشعب الكُردي أو بالأحرى شعب كُردستان سوى طريق واحد، ألا وهو طريق الإستقلال الكامل، أي تشكيل دولة كُردستان المستقلة. وهنا لاينفع هراء ونفاق فضائيات عربية عنصرية بهذا الخصوص أو التلويح بخطورة ممانعة أنظمة الدول الجيران (وعلى رأسها تركيا الكمالية)، التي تتمادى في إضطهاد الشعب الكُردي في دولها، ولهذا تريد الأستمرارعلى منع الشعب

الكُردي في جميع أجزاء كُردستان من التمتع بحقه الشرعي في تقرير مصيره بنفسه أسوة بشعوب تلك الدول، أي الشعوب التركية والعربية والفارسية، وكأنّ الشعب الكُردي أقل شأنا من تلك الشعوب، أو كأنّ هذه الأنظمة تملك حق "الفيتو" ضد إرادة الشعب الكُردي في الحرية والإستقلال أو بالأحرى في تقرير مصيره بنفسه، أو تم تكليف حكومات هذه الدول (من قبل هيئة دولية) للوصاية على الشعب الكُردي!إنّ دول الجوار التي تتقاسم كُردستان ليس بإمكانها إجبار شعب كُردستان الجنوبية للألتزام بخطوطها الحمراء أو بالأحرى التوفيق في أسره أيضا بقيودها المتصدئة إلى الأبد، لأن إبقاء الشعب الكُردي أسيرا في تلك البلدان (أي في الأجزاء الأخرى من كُردستان) أصبح بحد ذاته عبئا ثقيلا ومكلّفا جدا على تلك الدول ماديا ومعنويا. وأية دولة منها تغامر باحتلال كُردستان الجنوبية في هذا الزمان، تلعب بنار كركوك (باباكركر)، ولعنة هذه النارالأزلية ستحرق كل طامع غدّار وكل ناكر لجميل ودور أهل هذه الديار المقدسة والمروية بدماء أبنائها "المؤنفلين" ومناضليها التوّاقين للحياة الحرة الكريمة للأنسان فيها.ولقد نصح الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بيلا وفد الحكومة العراقية عام ١٩٦٣ في القاهرة، بأن عليهم حل القضية الكُردية بصورة سلمية، وإلاّ سينشد الكُرد يوماً ما الإستقلال كالجزائرين وسينالونه.ولايُشترط نيل الإستقلال بالكفاح المسلح فقط، بل يمكن تحقيق ذلك بطرق سلمية أيضا، كالأستفتاء تحت إشراف دولي كما حدث في تيمور الشرقية، أو عن طريق التفاهم الحضاري بين شعبين يعيشان في دولة مشتركة بعد زوال نظامها السابق، مثل سلوفاكيا في جيكوسلوفاكيا السابقة. إنّ الخيّرين من أبناء الشعب العربي في العراق كثيرون، والعديد منهم وجد في كُردستان أيام المحن ملجأ ومأوى، وتعرّف فيها على أصدقاء أوفياء، ورأى بعينيه مآسي شعب كُردستان وأحسّ بمعاناته شخصيا، وأملنا بأن يكون هؤلاء الأخوة عند حسن ظننا بهم، وأن يكون لهم القدرة والجرأة المرجوتين لأقرارحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره بنفسه كما يشاء، فالشعب الكُردي في العراق (مهد الحضارات) لايقل شأنا عن الشعب الفالوني (الناطق بالفرنسية) في بلجيكا أو الناطقين بالأنجليزية في كندا أو الشعب الأندونيسي أو الشعب التشيكي.

شباط ٢٠٠٥

السعي المتواصل والدور الحاسِم لكتلة التحالف الكُردستاني في سبيل التوافق والتآلف

لقد كان لتحالف القوى السياسية الكُردستانية دورا بارزا في الجهود التي بذلت لتوحيد صفوف المعارضة العراقية المشتتة ـ في العهد البائد ـ وفي تنسيق وتفعيل برنامج عملها ـ خاصة في مؤتمري لندن وصلاح الدين. وكان لتحالف القوى الكُردستانية دورا ميدانيا متميزا في عملية تحرير العراق من النظام البعثي الفاشي ـ خاصة أثناء تحرير المناطق الكُردستانية التي كانت ترزح تحت وطأة الأستبداد كبقية مناطق العراق التي كانوا يحكمونها بالنار والحديد وفي مقدمتها الجزء المستقطع و"المؤنفل" من محافظة كركوك، التي يتجاهل البعض حقيقة كُردستانيتها (بالرغم من كل الحقائق التاريخية والجغرافية والأحصائية المشهودة)، ويصر البعض الآخرعلى إستمرار الغبن المُلحق بها على أيدي البعثيين العفالقة ـ تفتيتها وتعريبها ـ إلى اشعار آخر، بحجج واهية أو بناء على إملاءات خاصة لجهة معينة أو تنفيذا لتوصيات محددة من دول مجاورة معروفة ـ لها دوافع ومقاصد واضحة ضد الديمقراطية والفيدرالية في العراق، وهذا تأييد صارخ للغُبن الواقع. والبعض منهم يريد خلط الأوراق بالنفاق في هذا المجال والحديث عن تكريد أو ضم كركوك إلى إقليم كُردستان والأنكى من ذلك أنّ أحدهم أكاديمي ويدّعي بأنه داعية حقوق إنسان لبيب في أمريكا!، حيث يعتبرون عودة المرحلين والمشّردين والمؤنفلين الكُرد إلى منازلهم ومزارعهم وديار آبائهم وأجدادهم، وعودة العوائل العربية المستوطنة هناك طبقا لسياسة التعريب الصدّامي إلى ديار آبائهم وأجدادهم في جنوب العراق بصورة هادئة ومنظمة بعد تعويضهم بالرغم من كونهم بعثيين سابقين وأدواة سابقة للظلم قبل إنتمائهم إلى تنظيمات إسلامية بعد سقوط البعث عن طريق تطبيع

الأوضاع المشوهة بتطبيق المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت من قبل الدولة العراقية، تكريدا! ويعتبرون إعادة المناطق الكُردستانية المحررة من نير النظام البعثي بعد سقوطه إلى إقليم كُردستان ضمّا، وشتّان ما بين التعريب والعودة ومابين الأعادة والضم. ولايمكن تسمية إزالة آثار التعريب (التطهير العرقي البغيض) تكريدا أو تسمية رفع الغبن بالخطأ، إذ لايمكن إعتبار إزالة آثار الظلم ـ بصورة عادلة ـ ظُلما، والتردد عن رفع الظلم الحاصل بحق محافظة كركوك أو اللف والدوران بالألفاظ المجردة من أجل عدم تعديل التغيير الديموغرافي المنفذ فيها ـ لأغراض عنصرية مقيتة وبسبب النفط– هو إنكار للغبن الحاصل أو تبرير له. فالموقف من الحق يجب أن يكون واضحا لدى ممثلي الكتل البرلمانية والبرنامج السياسي للكتل في هذا الشأن يجب أن يكون شفافا، ولايمكن تأجيل إزالة آثار التفتيت والتعريب إلى أن تأتي حكومة أخرى (بعد إقرارالدستور كما يريده واضع الفقرة ب من المادة ٥٣)، بل يجب تطبيق المادة ٥٨ في الفترة الأنتقالية، لأن معضلة كركوك لا يمكن حلها بالمراوغة أو المماطلة أو الخداع أو التجاهل أو التأجيل. وهناك مسألة مهمة جدا، يجب على كتلة الأئتلاف الوطني أخذها في نظر الأعتبار: وهي أنّ المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف هو المرجع الديني الأعلى للأخوة الشيعة في العراق جميعا (وبأن جزءاً مهماً من الكُرد هم من شيعة أهل البيت)، هذه المسألة هي حقيقة ثابتة. إلاّ أن العرب السنّة والتركمان السنّة لهم مراجعهم الدينية الخاصة بهم، والكُرد السنّة لهم مراجعهم الدينية الخاصة بهم، والمسيحيون لهم مراجعهم الدينية الخاصة بهم، والصابئة لهم مرجعهم الديني الخاص بهم، والأيزديون لهم مرجعهم الديني الخاص بهم، وإنّ هذه المرجعيات لها مكانتها المقدسة لدى بنات وأبناء المذهب أو الدين الخاص بهن وبهم، وهي كلها مراجع عليا لأمور الدين أو شؤون المذهب وليس لأمر الحكم الديمقراطي وشأن الفيدرالية في العراق الجديد– كما هو مقرّر، وإلاّ ستُمارس السلطة خارج نطاق المؤسسة التشريعية المنتخبة من أكثرية الشعب، وستكون الحكومة مسيّرة من قبل رجال الدين من وراء الستار، وفي العراق الجديد تم الإتفاق على تأسيس حكم ديمقراطي فيدرالي (إتحادي) والعمل بمبدأ التوافق، وليس إقامة نظام ثيوقراطي وفقا لأسلوب الأنفراد. ولقد كانت للكتلة الكُردية في مجلس الحكم دورا واضحا في تثبيت مبدأ التوافق كأساس للعمل المشترك والقيادة الجماعية وفي إقرار قانون إدارة الدولة المؤقت (بالرغم من الغبن

المُلحق بالكُرد وبكُردستان من خلال الفقرة ب من المادة ٥٣ الداعية من خلال مناورة كلمة "جميع" إلى عدم تصحيح حدود المحافظات –الكُردستانية– المغيّرة والمشوهة من قبل نظام صدام حسين بدافع عنصري بحت). وكان للتحالف الكُردستاني دوراً مشهوداً في مؤازرة الحكومة العراقية المؤقتة ودعمها عسكرياً وأمنياً في مكافحة الإرهاب ومن أجل إستتباب الأمن والإستقرار في البلاد. وكان للتحالف الكُردستاني دورا أساسيا في إفشال محاولات الإرهابيين البعثيين وحلفائهم الظلاميين لإثارة فتنة قومية بين العرب والكُرد أو بين المسلمين وغير المسلمين– خاصةً في الموصل، وفي إفشال دسائس وإستفزازات العناصر الطورانية لقيام فتنة قومية بين الكُرد والتركمان في كركوك، وذلك بتهدئة وتوعية جماهير كُردستان بنوايا هذه الزمر الضّالة وتأكيده المستمر على التآخي والتعاون، ليس فقط في إقليم كُردستان بل في جميع أرجاء العراق. ولقد بذل التحالف الكُردستاني جهوداً مضنية من أجل التحاور والتفاهم بين جميع القوى الوطنية العراقية الصادقة، وفي سبيل مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنات والمواطنين في الإنتخابات التاريخية، التي جسّدت فعلاً تحدّياً جريئاً وتضامناً رائعاً لكل المشاركات والمشاركين فيها. ومن خلال الإنتخابات حصل التحالف الكُردستاني على أغلبية أصوات الناخبين والناخبات لبرلمان إقليم كُردستان وعلى المرتبة الثانية للجمعية الوطنية العراقية.

في الوقت الحاضر تجري مشاورات ومحادثات بين الكتل البرلمانية الفائزة لتحديد موعد إنعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية المنتخبة ولإنتخاب هيئة الرئاسة (رئيس الجمهورية ونائبيه) ومن ثم إختيار رئيس وزراء الحكومة الإنتقالية وبالتالي توزيع الحقائب الوزارية وتشكيل الحكومة الجديدة. ومن أهم مهام الجمعية الوطنية هي صياغة الدستور الدائم للعراق على أساس التوافق بين جميع الأثنيات الأساسية في البلاد. إنّ كتلة الأئتلاف الوطني الموحد، التي حصلت على ٤٨٪ من مجموع الأصوات وحازت على ١٤٠ مقعدا للجمعية الوطنية تنوي ترشيح ممثلها السيد إبراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء، وكذلك تعتزم كتلة العراقية التي حصلت على ١٣٪ من مجموع الأصوات وحازت على ٤٠ مقعدا للجمعية الوطنية ترشيح رئيسها السيد أياد علاّوي لنفس المنصب. وكلاهما يحتاج إلى ١٨٤ صوتا في الجمعية الوطنية (ثلثي أصوات الجمعية) للفوز بالمنصب– طبقاً لقانون إدارة الدولة المؤقت. هنا سيكون لكتلة التحالف

الكُردستاني دوراً حاسماً لتحديد من منهما سيكون رئيساً للوزراء، ما لم يتنازل أحد المرشّحَين للآخر، بالرغم من أنّ رئيس الوزراء سيُختار من قبل هيئة الرئاسة بالأجماع. ففي هذه الحالة، إذا لم يحصل أي منهما على النصاب القانوني (١٨٤ صوتا) لن يفوز أي منهما بالمنصب المنشود. ففي حالة عدم التوافق أو تنازل أحد المرشحَين لمنصب رئيس الوزراء لصالح الآخر وعدم كسب أي منهما للأصوات المطلوبة، يبقى رئيس وزراء الحكومة المؤقتة الحالية في منصبه لحين حصول أتفاق مبدئي على برنامج عمل مشترك بين الكتل الثلاثة أو كتلتين كبيرتين في إجتماع آخر للجمعية الوطنية أو إلى أن تجري الإنتخابات القادمة في نهاية عام ٢٠٠٥ . وربما يجري رئيس الوزراء الحكومة المؤقتة في هذه الحالة تعديلاً وزارياً على أساس التوافق بين الكتل البرلمانية الكبيرة. ويجب على الجمعية الوطنية في كل الأحوال العمل من أجل صياغة الدستور الدائم على أساس التوافق بين ممثلي جميع الأثنيات الكبيرة، مع مراعاة حقوق كافة الأقليات القومية والدينية أو بالأحرى جميع أطياف المجتمع العراقي. ولكن لن يكون بإمكان الكتلة البرلمانية الكبرى ضمان منصب رئاسة الوزراء والقيام بتشكيل الوزارة الجديدة بسبب عدم إتفاق ممثليها على برنامج عمل مشترك مع الكتلتين الكبيرتين الأخريتين أو مع أحدهما على الأقل، عندئذ لايمكن تشكيل حكومة إنتقالية جديدة. لذلك تدعو كتلة التحالف الكُردستاني إلى تجنب هذا المأزق، عن طريق توافق جميع الكتل البرلمانية الكبيرة على برنامج عمل مشترك، لإنتخاب هيئة الرئاسة وإختيار رئيس الوزراء ومن ثم تشكيل حكومة إئتلافية جامعة (حكومة وحدة وطنية).

ربما يقول البعض بأن للتحالف الكُردستاني مطالب أو شروط تعجيزية. إلاّ أنّ كتلة التحالف الكُردستاني تتلخّص مطالبها في النقاط التالية:

١- تبني الديمقراطية البرلمانية التعددية (بوضوح).

٢- إقرار الفيدرالية الأقليمية (على الأسس التاريخية والجغرافية والأحصائية القديمة الدامغة).

٣- بدأ العمل لحل معضلة كركوك (العقدة المستعصية في الحل الجذري للقضية الكُردية بسبب الممارسات الشوفينية الظالمة للنظام البائد) إعتباراً من الآن، وفقاً للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت الموقع من قبل الجميع. وهذا يتطلب إزالة آثار الغبن

المُلحق بمحافظة كركوك (التفتيت والتعريب والأنفال والترحيل) بإلغاء القرارات المجحفة لمجلس قيادة الأنقلاب البعثي في هذا الصدد، علما بان الحل الجذري للقضية الكُردية في العراق يتوقف أساساً على حل معضلة كركوك عملياً. وهذه المسألة لاتتحمل المزيد من التسويف والتردد بإسم التأجيل وبحجة التعقيد، لأننا لم نعد في الستينيات من القرن الماضي، ولانعيش في ظل نظام عبدالسلام عارف أو صدام حسين. إنّ هذه المسألة هي مسألة ستراتيجية للشعب الكُردي، فهي تخص إزالة غدر عنصري، وهي لاتتحمل المزيد من التأجيل، لأن التأجيل هو بمثابة قنبلة موقوتة، كما شاهدناه في عام ١٩٧٤، وهذه المسألة لاتقبل المساومة مطلقا.

٤- تخصيص جزء معقول ومنصف من واردات البلاد لأقليم كُردستان، يتناسب مع نسبة سكانه، ويتحسن بعد تطبيع الأوضاع فيه، ويُراعى في تحديده حجم الخسائر التي تكبدها أهالي الأقليم في ظل النظام البائد، خاصة تدمير ما يقارب ٤٥٠٠ قرية. (ويجب تعويض أهالي ضحايا مجزرة حلبجة وعدوان "الأنفال" والمهّجرين من الكُرد الفيليين والمرحلين من كركوك وخانقين وسنجار).

٥- الإحتفاظ بنسبة معينة من قوات حركة المقاومة الكُردستانية (البيشمركه) كقوات نظامية، وذلك كضمانة للحماية (لعدم تكرارالعدوان ضد الشعب في كُردستان) ولمكافحة الإرهاب البعثي والظلامي، أي من أجل صيانة الأمن والإستقرار في الأقليم، ودعم القوات المسلحة العراقية الأخرى عند الضرورة.

٦- إشغال منصب رئاسي رفيع للدولة العراقية الجديدة وعدد مُناسب من الحقائب الوزارية المهمة جداً (السيادية). وعملا بالقواعد الديمقراطية يحق للكتلة الفائزة الثانية تحمل مسؤولية الموقع الرئاسي الثاني (ويتمثل ذلك الآن في منصب رئاسة الجمهورية، وهذا ما يطالب به التحالف الكُردستاني، علماً بأن القيادة السياسية للتحالف الكُردستاني قد أعلنت بأنها على إستعداد للتنازل عن هذا المنصب مقابل إقرار كُردستانية محافظة كركوك والفيدرالية الأقليمية، أي من أجل حل جذري للقضية الكُردية، فالحل الجذري للقضية الكُردية هو أهم من جميع المناصب العليا للدولة بالنسبة للشعب الكُردي ومن أجل السلام والتقدم في العراق الجديد)، وكذلك يحق للكتلة الثانية إستلام حقيبتين -على الأقل- من الوزارات المذكورة وهي: الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية، النفط والتربية (التعليم).

وهذه المطالب تمثل الحد الأدنى لما تنشده جماهير الشعب في كُردستان، التي صوتت الأغلبية العظمى منها أثناء الإنتخابات –في إستفتاء مواز لها– للإستقلال الكامل، فلقد تعودت حوالي ثلثي هذه الجماهير على الإستقلال شبه الكامل لمدة تزيد عن إثنا عشر عاماً. وهي لن تقبل بأقل من عراق ديمقراطي فيدرالي، يتوحد فيه جزئي كُردستان المحررين من تسلط البعث النازي عام ١٩٩١ (بعد الأنتفاضة) وعام ٢٠٠٣ (بعد سقوط النظام البائد)، ويتمتع في كنفه بجزء عادل من خيرات البلاد أو على الأقل من ثروات باطن أرضها، التي قاست الأضطهاد والقهر بسببها أكثر من ثماني عقود من الزمن، ويشعر بالأمان في موطنه في ظل حماية رجال المقاومة المتفانين الذين ضحوا بكل غال ونفيس من أجل الشعب والوطن لمدة تزيد عن أربعين سنة، في جبال كُردستان التي كانت تتحدى النابالم والقنابل العنقودية والأسلحة الكيمياوية، ودحّرت جبروت الطغاة الذين إستخدموا تلك الأسلحة الفتاكة ضد شعب أعزل أمام أنظار العالم أجمع، وفضحت نفاق كل المتاجرين بتلك الأسلحة في الشرق والغرب. ولقد إحتضنت هذه الجبال الشمّاء العديد من المناضلين العراقيين الذين قارعوا النظام البعثي النازي جنبا إلى جنب الكُرد، وفي مقدمتهم أنصار الحزب الشيوعي العراقي ومناضلي حزب الدعوة الإسلامية ومقاتلين آشوريين وكلدان ومكافحين تركمان. فجبال كُردستان كانت دوماً ملاذاً ودرعاً لكل أحرار العراق. واليوم ينادي التحالف الكُردستاني كافة أحرار العراق إلى الإستمرار في مسيرة التطور السياسي والأقتصادي على أساس التوافق وعن طريق الحوار الحضاري بين جميع الكتل البرلمانية الفائزة وإشراك كل القوى السياسية الوطنية في المشاورات الدائرة، للأتفاق على برنامج عمل مشترك من أجل غدٍ أفضل للجميع في العراق الجديد. فالحوار والوفاق هما سُبل الوئام والاتحاد، أما التشدد والانفراد فهما أسباب الفرقة والخصام. ويستلزم أن تكون جريمة الأمس الإرهابية في الحلة الحافز الأقوى للتماسك والتآزر، ليكون ذلك ردا حاسما على الإرهاب الهمجي وكل من يقف وراءه سرا وعلانية وللأسراع بإيصال الإرهابيين المتوحشين وأعوانهم المتجردين عن الضمير والأيمان إلى القصاص العادل والمصير المحتوم.

آذار ٢٠٠٥

مُباحثات الأئتلاف العراقي الموحّد مع التَحالف الكُردستاني
هي محك لموقف ساسة الإئتلاف من القضية الكُردية في العراق

يراقب الشعب الكُردي هذه الأيام المباحثات الجارية بين ممثليهم في كتلة التحالف الكُردستاني وممثلي الأخوة العرب (الشيعة) في كتلة الأئتلاف العراقي الموحد، وكذلك ما تنشر في أجهزة الأعلام العربي –والأعلام الإيراني باللغة العربية– خاصة لقاءات ومقالات الساسة والكتاب (الذين كانوا شركاء لهم في الأضطهاد في عهد البعث وحلفائهم في النضال ضد النظام العنصري والطائفي البائد) في الفضائيات ومواقع الأنترنيت بشغف وقلق عظيمين.

ولقد أصابت الجماهير الكُردية (السنية والشيعية والأيزدية واليارسانية) ومعها أصدقاء الشعب الكُردي المخلصين من العرب وجماهير القوميات الصغيرة العدد، من المتآخيين والمتحالفين معها في المنطقة المدارة ذاتيا وفي كتلة التحالف الكُردستاني (من التركمان والآشوريين والكلدان والأرمن) بالدهشة والأستغراب، من مواقف البعض من الساسة والكتاب العرب الذين يعتبرون أنفسهم أصدقاء للشعب الكُردي ومتضامنين معه! والبعض منهم يحمل شهادة الدكتوراه، ولو ليست هناك علاقة جدلية بين الشهادة المدرسية وفكر أو سلوك الإنسان.

إنّ الشعب الكُردي (كأي شعب آخر في العالم) يعرف أصدقاءه ويشخص أعداءه ويُقّيم آراء ومواقف الطرفين بدقة متناهية، ولقد خاب ظنه من بعض الساسة والكتاب العرب الذين ظهر رأيهم الحقيقي بخصوص الكُرد وكُردستان بعد سقوط دكتاتورية البعث بفترة وجيزة (أثناء الزيارات المكوكية لقادة الأحزاب الدينية للدول المجاورة التي تقتسم كُردستان والكُرد فيما بينها –إيران وتركيا وسوريا– وأثناء المظاهرات المشتركة

بين البعثيين، والرفاق القدماء من المستقدمين من الجنوب كأداة لسياسة التطهيرالعرقي البغيض واصبحوا بعد سقوط النظام أعضاء جدد في الحزبين الإسلاميين –الشيعيين– الكبيرين أو أنصارا لمقتدى الصدر، والطورانيين الحاقدين على كل مايمت للكُرد وكُردستان بصلة، ليس فقط ضد إزالة آثار التفتيت والترحيل والتعريب والأنفال في محافظة كركوك، بل ضد الكُرد وكُردستان بصورة عامة، تماما كما خططه جلاوزة صدام ويريده أنصار أتاتورك). وقد تبين موقف البعض منهم من القضية الكُردية في العراق بعد الإنتخابات البرلمانية بوضوح أكثر(بصورة شفافة)، خاصة أثناء المباحثات الجارية حاليا بين ممثلي كتلة الأئتلاف العراقي الموحد وممثلي القيادة السياسية الكُردية أو بالأحرى كتلة التحالف الكُردستاني، التي حصلت على أصوات الأغلبية العظمى للشعب في عموم مناطق كُردستان. إنّ أهداف هذه المباحثات لدى ممثلي الأخوة العرب الشيعة في كتلة الأئتلاف العراقي الموحد تتجلى في حصول مرشحهم على منصب رئاسة الحكومة الأنتقالية لتشكيل الحكومة الجديدة، ومن ثم العمل على معالجة الأمور الستراتيجية، خاصة موضوع شكل نظام الحكم والمسائل المتعلقة بالقضية الكُردية، كالفيدرالية ومعضلة كركوك ومسألة قوات المقاومة الكُردستانية (البيشمركة) أثناء صياغة الدستور الدائم كما يريدون، بالأعتماد على اساس الأكثرية العربية في الجمعية الوطنية، علما بان الساسة الكُرد قد حسبوا مسبقا لهذا الأمر، لأن الكُرد قد لدغوا أكثر من مرة في مفاوضات السلام مع ممثلي الحكومات العراقية المتعاقبة في العقود الثمانية المنصرمة ـ وقد استنتجوا درسين بليغين في هذا المجال من تلك المفاوضات خاصةً إتفاقية آذار (١٩٧٠)، ومن الأسلوب القمعي للحكومة الإسلامية الإيرانية في معالجة قضايا الشعوب الإيرانية (غير الفارسية) بالرغم من وعودها السابقة في هذا الصدد، ولهذا أصرّوا على تثبيت الفقرة (ج) من المادة ٦١ في قانون إدارة الدولة المؤقت، لكي لايُخدعون مرة أخرى وبالتالي لا يُظلمون من جديد، وليس للتمتع أو الأستمتاع بحق الفيتو كما يعتقد أو يدّعي البعض من الساسة والكتاب.إلاّ أنّ أهداف ممثلي كتلة التحالف الكُردستاني في هذه المباحثات تكمن في وضع حجر الأساس لبناء دولة ديمقراطية فعلا –وتجنب أقامة دولة ثيوقراطية– في عراق الغد، ولضمان تحقيق الحل الجذري للقضية الكُردية فيها، وعدم فسح المجال لعرقلة الحل السلمي العادل والشامل وفقاً لإرشادات أو توصيات معينة معاكسة ومغايرة لكل ماتم

التوصل اليه بالتحاور والتوافق في هذا المجال، خاصة في إتفاقيات المعارضة السابقة وضمن قانون إدارة الدولة المؤقت، لكي تتواصل العملية السياسية بشكل سليم، ولكي تزول الضبابية عن مسألة شكل نظام الحكم في العراق الجديد، ولكي تكون الديمقراطية البرلمانية التعددية مضمونة في المستقبل، وأيضاً لكي لا يَحل شكل آخر من التسلط (الديني أو المذهبي) محل التسلط الدكتاتوري البعثي الذي ساد تحت ستار قومية الأكثرية (عن طريق المتاجرة بالعروبة)، نعم لكي لاتصبح الإنتخابات الديمقراطية سبيلاً للإستئثار بالسلطة تحت ستار دين أو مذهب الأغلبية، كما حدث في إيران بعد الإنتخابات الديمقراطية الأولى والأخيرة. ولكي لايتم تمهيد الطريق للإلتفاف على الفيدرالية الأقليمية وإفراغها من محتواها الحقيقي، بتفسيرها بـ"اللامركزية الإدارية للمحافظات" كالتي عرضتها حكومة (البعثيين والقوميين) العروبويين عام ١٩٦٣ . وكذلك من أجل التأكيد على التمسك برفع الغبن الملحق بمحافظة كركوك (بسبب التفتيت والتطهير العرقي والتغيير الديموغرافي أو بالأحرى عن طريق ترحيل السكان الأصليين الكُرد بالدرجة الأساسية –والتركمان أيضا– وتوطين سكان جدد من العرب بأستقدامهم من الجنوب لغرض التعريب كما هو معلوم بسبب النفط، ولاداعي هنا للتهرب من إصطلاح التعريب أي من تسمية الأفعال بمسمياتها الواقعية أو اللف والدوران حولها)، إذ لايجوز التمسك بآثاره أو بالأحرى تبرير بعض نتائجه لأسباب معينة، لأن التمسك بالظلم هو تأييد للظلم، ولايمكن القبول بإستمرار الظلم الواقع في عهد صدام في العراق الجديد. علماً بأن الكُرد يُريدون معالجة هذه المعضلة الكبيرة والمعقدة بتروّي وحكمة، أي بصورة إنسانية وقانونية وعن طريق لجنة مختصة ونزيهة وعلى أساس تعويض عادل من قبل الحكومة المركزية، وطبقا للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت الموقع من قبل الجميع. ولإزالة إلتباسات جديدة، مصطنعة قصداً بحق مسألة كركوك، يجب التأكيد هنا على نقاط معينة مهمة: أولاً مسألة كركوك تشمل محافظة كركوك برمتها أي جميع أقضيتها ونواحيها الأصلية (قبل تفتيتها بقرارات مجحفة لمجلس قيادة الإنقلاب البعثي المشؤوم) وليس مدينة كركوك وحدها، كما يريد البعض إظهارها أو بالأحرى تشويهها، وذلك بحصرها بمدينة كركوك فحسب. ثانياً كون كركوك جزءً من كُردستان الجنوبية (كُردستان العراق الحالية) جغرافياً وتاريخياً يمكن التأكد منها من خلال الأدلة الجغرافية والتاريخية بل وحتى الديموغرافية الدامغة،

والتي يؤكدها باحثون وكتاب عرب عراقيون وكذلك مؤرخون عثمانيون قبل غيرهم، والأمثلة كثيرة وأدلتها حية والحمد لله، ويمكن الإستناد إليها لإيضاح المسألة وحلها نهائياً فيما بعد، إذا سادت النية الحسنة وتمت تسوية الأمور بالشورى والتفاهم على أساس القناعة. ثالثاً نسبة السكان العرب أو التركمان في عموم محافظة كركوك لم يكن في أي يوم من الأيام (قبل التفتيت والترحيل والإستيطان العنصري المبرمج، أي قبل عام ١٩٧٠) أكبر من نسبة السكان الكُرد في عموم المحافظة، هذه هي حقيقة ثابتة يمكن التأكد منها من خلال الإطلاع على نتائج الأحصائيين العراقيين الرسميين لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧ (حيث كانت نسبة الكُرد ٤٨٪ - ٥٣٪) بالرغم منّ أنّ العامل الديموغرافي غير ثابت ولايمكن الإستناد إليه للتحقق من الهوية الجغرافية والتاريخية لمنطقة أو مدينة ما، حيث يمكن تغيير الطابع السكاني لأية منطقة أو مدينة بإجراءات مجحفة وممارسات غادرة لأغراض عنصرية مقيتة، كما فعل النظام البعثي البائد في مناطق عديدة من كُردستان. رابعاً إعادة توحيد محافظة كركوك الأصلية مع إقليم كُردستان، لايمكن تسميتها بالضم كما تدّعي ما تُسمى بـ"الجبهة العربية المتحدة" في كركوك، لأن ذلك تحريف متعمد لجوهر الأمر، وتشويه لحقيقة المطلب الكُردي ونفاق من أجل طمس مغزى التفتيت والتعريب للبعث البائد. فالكُرد لايطالبون بضم أو إلحاق محافظة كركوك بأقليم كُردستان، وإنما يطالبون بإعادة توحيدها وعودتها إلى كُردستان الجنوبية، التي تُسمى الآن بكُردستان العراق وستصبح (كلها وليس فقط الجزء المدار ذاتياً حاليا والذي شكل المنطقة الآمنة في كُردستان العراق قبل سقوط نظام البعث ويعرف بكُردستان الحرة) إقليماً فيدرالياً من العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود، وإنّ عودة محافظة كركوك (ومن ضمنها مدينة كركوك) بعد إستفتاء أهاليها الأصليين (كما هو متوقع)، لا تُسقط عنها عراقيتها، طالما يكون إقليم كُردستان كله جزءاً من دولة العراق، شأنها في ذلك شأن المحافظات الأخرى من الأقليم (أربيل والسليمانية ودهوك). فهي أيضا تبقى محافظة عراقية وستبقى موطناً لكل القوميات المتآخية فيها تماما كغيرها من المحافظات في الأقاليم الأخرى من جمهورية العراق الفيدرالية. وستكون محافظات كل أقليم أقليماً مصغراً وعراقاً مصغراً في نفس الوقت، فمحافظة كركوك هي بمثابة كُردستان مصغرة وعراق مصغر في آن واحد، وستبقى كذلك قبل وبعد إنضمامها إلى إقليم كُردستان المُدار ذاتياً حالياً (بعد التطبيع

والإستفتاء). ولقد أشار أحد الوزراء (السيد وزير شؤون المحافظات) في هذه الأيام إلى وجود فقرة في قانون الأدارة المؤقت، تحول حاليا دون -تقف كحجر عثرة في طريق- تحقيق إنضمام محافظة كركوك إلى إقليم كُردستان الفيدرالي، ما لم يتم تعديلها. ويبدو أنه يقصد بذلك الفقرة (ج) من المادة ٥٣، التي وضعها سياسي قومي مخضرم مع الفقرة (ب) من نفس المادة بتعمد لسببين معينين: فالغرض من وضع الفقرة (ب) التي تنص على بقاء الحدود الإدارية -المغيرة- لجميع المحافظات كما هي عليها في الفترة الإنتقالية، هو منع تعديل الحدود المُغّيرة للمحافظات من قبل نظام البعث لأسباب عنصرية بحتة في الفترة الأنتقالية أو بالأحرى أطول فترة ممكنة - خاصة إستقطاع ست أقضية من محافظات كُردستان وضم ثلاث منها إلى المحافظات العربية السنية (أثنان إلى محافظة الموصل - عقرة ومخمور - والآخر إلى قضاء تكريت -طوزخورماتو- بعد تحويل تكريت إلى محافظة) وكذلك الأحتفاظ بتوسيع محافظة الرمادي -بشكل غير معقول- بعد ضم بادية الجنوب إليها. أما الغرض من وضع الفقرة (ج) من المادة ٥٣ التي توصي بان لكل مجموعة من المحافظات، على أن لايزيد عددها على ثلاثة، الحق في تشكيل إقليم فيدرالي، فهو محاولة أخرى لقتل عصفورين بحجر واحد: فمن ناحية تعرقل هذه الفقرة إنضمام محافظة كركوك إلى المحافظات الكُردستانية الثلاثة الأخرى، التي تم الأعتراف بوضعها الفيدرالي في الفقرة (أ) من هذه المادة، ومن ناحية أخرى تعرقل هذه الفقرة أيضا تشكيل فيدرالية موحدة في جنوب العراق (من جميع المحافظات العربية الشيعية) أي تأسيس إقليم فيدرالي كبير أو حتى إقليمين فيدراليين كبيرين هناك! إلاّ أن حظ هذا السياسي المخطط لهاتين الفقرتين الملغومتين في تحقيق ما يصبو إليه من خلالهما، لن يكون بأحسن من حظه في الإنتخابات بكل تأكيد، لأن حساب الحقل لن يطابق حساب البيدر، والتوافق على أسس منصفة فعلا، تزيل الغبن الحاصل في العهود البائدة بكل أشكاله وتحقق العدالة لجميع أطياف المجتمع، وهو السبيل الوحيد لتحقيق عراق أتحادي جديد بمعنى الكلمة، والسبيل الأصح والأجدر بسلوكه من قبل كل الذين يريدون الخير والرفاهية لمجتمع أنهكته الدكتاتورية العنصرية والطائفية بالأمس وينهشه الإرهاب البعثي - الظلامي اليوم.

آذار ٢٠٠٥

المهام الملحة للبرلمان الجديد لأقليم كُردستان

ينتظر الشعب الكُردي بفارغ الصبر، ليس فقط في كُردستان العراق، بل في جميع أجزاء كُردستان وسائر أنحاء المهجر ومعه أصدقاءه في العالم أجمع، إنعقاد الجلسة الأولى للمجلس الوطني الكُردستاني الجديد، بعد أن طال الأنتظار لإنتخابات برلمانية جديدة مستحقة منذ عشر سنوات (منذ عام ١٩٩٥)، حيث لم تتحقق خلال تلك المدة الطويلة كلها الأمنية العزيزة على قلوبهم نساءً ورجالا، كباراً وصغاراً (توحيد حكومة الأقليم المنشطرة إلى شطرين ـ إدارتين ـ في أربيل والسليمانية)، لأسباب معينة لامجال هنا لبحثها. واليوم يمر أكثر من خمسين يوما على الإنتخابات الجديدة، مع ذلك لم يتم تحديد موعد إنعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد لحد الآن! لقد آن الأوان لتحقيق المطلب الشعبي العادل الذي ناضل وضحى شعب كُردستان في سبيله، والذي يعتبر حقا في هذا الظرف الحرج من تاريخ الشعب الكُردي خاصة وتاريخ العراق الجديد عامة ضرورة تاريخية ملحة: على القيادة السياسية للحزبين الكبيرين في كُردستان العراق أن تُشارك الأطراف الكُردستانية الأخرى –الفائزة أيضا في الإنتخابات– في المشاورات الضرورية لذلك، بغية حسم الأمر في أسرع وقت ممكن مباشرةً بعد عطلة عيد نوروز، تنفيذا للواجب الملقاة على عاتقها في هذا الشأن وتثميناً لجهود ودور الجماهير التي جازفت بحياتها للمشاركة في الإنتخابات وإنجاحها، لتحقيق إرادتها. فلقد تأخر إنعقاد الجلسة الأولى لبرلمان الأقليم، ولاداعي لأنتظار تشكيل الحكومة الأنتقالية العراقية في بغداد بالرغم من أهميته القصوى، لأن تشكيل حكومة الأقليم الجديدة لاتقل أهميته بالنسبة للشعب في كُردستان إطلاقا، وليس هناك مبرر لأطالة فترة الأنتظار أكثر مما حدث، لأن أمام البرلمان الجديد مهام مهمة وملحة، في مقدمتها

تشكيل حكومة إقليم كُردستان الجديدة.

وهنا لابد من توضيح مسألة بالغة الأهمية: يجب إنتخاب أو إختيار شخصية سياسية معينة في الجلسة الأولى للبرلمان الجديد بأغلبية الأصوات لتشكيل حكومة جديدة في عاصمة إقليم كُردستان (أربيل). ولايجوز الحديث عن توحيد الإدارتين الحاليتين الآن مطلقاً، لأن فترة ولاية الحكومة الحالية للأقليم (بشطريها أو بالأحرى بإدارتيها) قد إنتهت شرعياً وقانونياً مع إنتخاب البرلمان الجديد، وقد كان بإمكانهما تحقيق التوحيد في الفترة السابقة للإنتخابات الجديدة، ولكنهما لم تتوحدا في تلك الفترة الطويلة، بالرغم من مطالبة كافة قطاعات الشعب الكُردي وفي كل مكان بذلك وإلحاحها المستمرعلى ذلك. وإن مقر مجلس الوزراء والوزارات كلها في عاصمة الأقليم (أربيل) كما هو معلوم، ولايجوز وجود أية وزارة مزدوجة في أية مدينة كُردستانية أخرى تحت أية ذريعة كانت ـ مثلا بحجة تأجيل توحيد وزارة أو وزارات محددة ـ لأن إعادة التوحيد كان لها وقت قانوني معين وقد إنقضى ذلك الوقت فأصبحت إعادة التوحيد لذلك خبر كان. وأية عرقلة في هذا المجال من أي طرف سياسي كان، تعتبر تهرباً من إستحقاقات إنتخابية واضحة وملزمة لجميع أطراف القائمة الإنتخابية الفائزة في إنتخابات المجلس الوطني الكُردستاني. فبموجب نتائج الإنتخابات الجديدة التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني الماضي، يجب تشكيل حكومة أئتلافية جديدة للأقليم بكل معنى الكلمة ولامجال هنا لأزدواجية السلطة (غير الشرعية)، حتى في نطاق وزارة واحدة خارج عاصمة الأقليم ـ مطلقا. ويفضل في هذا الوقت بالذات أن تكون حكومة الأقليم الجديدة حكومة تكنوقراطية، يراعى في تشكيلها المعايير الصائبة: الكفاءة والنزاهة والماضي السياسي السليم، بغية تحقيق توفيرالخدمات الأساسية في كافة المجالات، في مقدمتها الصحة والرعاية الإجتماعية والكهرباء والماء والمجاري والأتصالات والمرور (خاصة المرور والعبور غير المخطط داخل المدن)، بأفضل صيغة ممكنة.

المهمة الستراتيجية الثانية لبرلمان إقليم كُردستان تكمن في التهيؤلمباحثات وحوارات متوقعة مع الأطراف العراقية الأخرى (بالتنسيق مع كتلة التحالف الكُردستاني في

الجمعية الوطنية العراقية) بخصوص القضايا الأساسية على طريق بناء عراق ديمقراطي فيدرالي، على رأسها مسألة شكل النظام الديمقراطي وشكل الفيدرالية وتصحيح الحدود الإدارية المبدلة للمحافظات –من قبل النظام البعثي لأسباب عنصرية– وإعادة توحيد عموم كُردستان العراق ومسألة تعويض المتضررين من المسفرين والمهجرين والمرحلين والمؤنفلين والمسائل المعلقة الأخرى، خاصة المتعلقة منها بالحل الجذري للقضية الكُردية في العراق وبحقوق الأقليات القومية والدينية المشروعة في جميع أنحاء البلاد، وذلك أثناء صياغة الدستور الدائم للعراق الجديد على أساس التوافق بين كافة الأثنيات أو بالأحرى أطياف المجتمع في البلاد.

المهمة الأساسية الثالثة تتمثل في تشكيل اللجان البرلمانية الخاصة بالتفتيش والمراقبة والمحاسبة لأعمال ومؤسسات السلطة التنفيذية في الأقليم، بغية التأكد من تطبيق الديمقراطية التعددية (أي من نبذ نظام الحزب الواحد) وسيادة القانون وتفضيل المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة ومن أجل مكافحة الفساد المالي والإداري وإنهاء المحسوبية والمنسوبية في أجهزة الحكومة الأقليمية (خاصة في مواضيع الأستثمار والمناقصات والتعيينات)، بصورة فعلية وكاملة.

المهمة الملحة الرابعة تنحصر في التهيؤ لتشريع قوانين خاصة بتنظيم وتعديل أمور سياسية وأقتصادية وإجتماعية وثقافية وقضائية حيوية خاصة بأقليم كُردستان الفيدرالي وبتنظيم العلاقات بين إقليم كُردستان والأقاليم الفيدرالية الأخرى في العراق الجديد، وفي مقدمتها قانون إنتخابات المجلس الوطني المعدل، لتعديله مجددا بشكل أفضل، يراعى فيه مسألة حق الإنتخاب للمواطنات الساكنات والمواطنين الساكنين في الجزء المحرر من كُردستان من نير النظام البعثي البائد بعد التاسع عشر من آذار ٢٠٠٣ ، عند إعادة توحيد تلك المناطق مع المناطق الكائنة في "كُردستان الحرة"، التي تم تحريرها من التسلط البعثي بعد إنتفاضة عام ١٩٩١ ، في الإنتخابات القادمة وكذلك مسألة تمثيلهم في البرلمان القادم للأقليم بعد توسيعه من جراء إعادة توحيد عموم كُردستان العراق في العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود.

آذار ٢٠٠٥

نقد بنّاء لفضائية الفَيحاء

أردنا أن نوضح للأخوة مقدمي برنامج فضاء الحرية أو بالأحرى لمشاهدي قناة الفيحاء العزيزة، مسألتي العلم العراقي والقَسَم في الإجتماع الأول للدورة الثانية للمجلس الوطني (البرلمان) الكُردستاني، تجنباً للإلتباس، وبغية تهدئة الضجة، التي إفتعلها الأسلوب غير الموضوعي أو بالأحرى غير الدقيق لتقرير مراسلة الفيحاء حول الموضوعين المذكورين، الاّ أنه لم يشار إلى أيضاحنا في هذا الخصوص! بل أُتيح المجال لمشاهد من الديوانية –بدون تعليق– لخلط الأوراق بالنسبة للموضوعين وللتكلم عن كُردستان بطريقة العروبويين المدمنين على إلغاء الأخر بحجج واهية. لذلك إرتأينا نشر الأيضاح والأنتقاد على شكل مقالة لتحقيق الهدف المنشود.

إنّ سبب غياب "علم العراق" الحالي في الكثير من مناطق إقليم كُردستان العراق، هو تطبيق لقُرار خاص صادر من ممثلي الشعب في البرلمان الكُردستاني بهذا الصدد، وقد تم توضيح سبب إتخاذ هذا القرار من قبل العديد من المسؤولين الكُرد: إنّ هذا العلم –كما هو معلوم– هو علم حزب البعث العفلقي، لايمثل إرادة وطبيعة مكونات أهل العراق مطلقا، وكذلك تمت ممارسة الإضطهاد العنصري ضد الشعب الكُردي والقمع الطائفي ضد الأخوة الشيعة وقهر كل أحرار العراق (بدون إستثناء) في ظل هذا العلم البعثي. إضافةً إلى ذلك تم الإعتداء على شعوب إيران وإحتلال الكويت تحت هذه الراية البعثية، لذلك نستغرب التعليق المستفز من مراسلة الفيحاء السيدة نجلاء قادر حول هذا الموضوع، حيث تساءَلت عن سبب ماسمته بـ"عدم إطلاق سراح العلم العراقي". إنّ الكُرد قد أعلنوا مراراً موافقتهم على قبول العلم العراقي الأول (علم المملكة العراقية) أو علم العراق للعهد الجمهوري (علم ١٤ تموز)، ولكنهم لم ولن يقبلوا علم البعث النازي

(علم إنقلاب الثامن من شباط الأسود)، وإنّ كتابة عبارة (الله أكبر) عليه من قبل الدكتاتور السفاح صدام حسين في قمة الطغيان، كلمة حق أراد بها الباطل، لأنها كانت لذر الرماد في عيون البسطاء من المسلمين، لخلط المتاجرة بالإسلام بالمتاجرة بالعروبة، لذلك يستوجب على الجمعية الوطنية حل هذه المشكلة، عن طريق تشريع قانون خاص بالعلم والشعار والنشيد الوطني للعراق الجديد طبقاً للمادة الثامنة من قانون إدارة الدولة المؤقت، إذ لايُعقل الأستمرار في رفع علم النظام البعثي البائد وإستخدام شعار دولة البعث الشمولية وعزف نشيدها اللاوطني، فالألمان والطليان أيضا لايستخدمون علم ورموز النظام النازي أو الفاشي البائدين، بل بالعكس من يستخدمها أو يروج لها يعاقب قانونيا في هذين البلدين. وإذا كانت الأخت مراسلة الفيحاء تجهل هذه الحقائق، نرجو منها في المستقبل زيادة معلوماتها عند نقل الأخبار والألتزام بموضوعية نقل المعلومة إلى المشاهد –التي عودتنا عليها قناة الفيحاء الغراء– بدون تعليق مستفز وبدون نقصان، كما حدث مع موضوعي العلم والقَسَم، لأن العلم الأصلي للجمهورية العراقية كان مرفوعاً في أروقة البرلمان ولأن نص القَسَم الذي ادّاه أعضاء برلمان إقليم كُردستان، كان كما يلي:

"بسم اللّه الرحمن الرحيم، أنا (فلان) أُقسم بالله العظيم، أن أُحافظ على وحدة شعب وأرض كُردستان العراق ومصالحها العليا."

ولقد أكّدت القيادة السياسية الكُردستانية مراراً على: إعتبار إقليم كُردستان (بجميع مناطقه، إستنادا إلى الحقائق الجغرافية والتاريخية والأحصائية المعلومة) نموذجا وأساسا لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي مزدهر، خالٍ من كل أنواع الإرهاب والعنف ومن جميع أشكال الإضطهاد والأستبداد، تنعم فيه جميع القوميات والأديان والمذاهب بالحرية والكرامة ـ كما هو الحال في كُردستان الحرة (أي المناطق المدارة ذاتيا منذ عام ١٩٩١).

حزيران ٢٠٠٥

معاني إنتخاب كاك مسعود رئيساً لأقليم كُردستان

لقد كان لإنتخاب ممثلي شعب كُردستان للسيد مسعود بارزاني كأول رئيس لأقليم كُردستان دلائل كثيرة ومعاني كبيرة. فعلى صعيد كُردستان العراق، تمثّل الأنجاز التاريخي في ولادة مؤسسة قانونية أخرى (رئاسة الأقليم) إلى جانب البرلمان وحكومة الأقليم، وجسّد الإنجاز وحدة صف الشعب الكُردي في العراق (بجميع أديانه ومذاهبه وقواه السياسية) وأكّد من جديد على ضرورة وحدة خطاب القوى السياسية الكُردستانية ومتانة تحالفها وتآلفها والتمسك بثوابتها الوطنية المشروعة وأهدافها العليا المشتركة. ولقد رسّخ هذا الحدث التاريخي المهم الإستقلال الذاتي لأقليم كُردستان في إطارعراق ديمقراطي فيدرالي منشود (بالرغم من كل العقبات والصعوبات الآنية، بما فيها محاولة بعض رموز الأئتلاف العراقي الموحد تناسي أو تجاهل الديمقراطية والفيدرالية وأساسهما المشترك –قانون إدارة الدولة المؤقت ومعضلة كركوك– جوهر القضية الكُردية في العراق).

وعلى صعيد العراق، كان حضور قادة الدولة الكبار (رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الجمعية الوطنية ونائبين لرئيس الوزراء والعديد من الوزراء) والكثير من قادة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية العراقية (العربية والتركمانية والكلدانية والآشورية) تأكيداً جديداً لأواصر التآخي والتضامن بين جميع مكونات العراق الجديد وإعترافاً رسمياً واضحاً بمشروعية المنصب ومباركة جليّة لتسنمه من قبل شخصية كُردية معروفة بالأصرار على تحقيق الديمقراطية للعراق الجديد على أساس العدل والمساواة وعلى تحقيق الفيدرالية الأقليمية فيه بالأستناد إلى الأسس الجغرافية والتاريخية المعلومة، بغض النظر عن القومية والدين والمذهب لسكان الأقاليم بما فيها

إقليم كُردستان ـ بالرغم من عدم إطّلاع بعض الساسة الجدد على هذه الحقيقة المثبتة في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، أساس الدستور الدائم، الذي لابد من صياغته وإقراره بالتوافق بين جميع أطياف المجتمع خاصة إثنياته الأساسية الثلاثة.

وعلى الصعيد الأقليمي مثّل حضور السفير الإيراني لمراسيم قَسَم رئاسة إقليم كُردستان تفهما إيرانيا صائبا لمجريات الأمور ولمعاني الحدث وإعترافا واضحا بشرعيته وأهميته. وجاء ذلك بيانا لنية بناء علاقات سياسية ودبلوماسية جيدة مع جميع أقاليم العراق الجديد إضافة إلى حكومته المركزية. وقد أكملت هذه الخطوة الإيرانية خطوتها السابقة، المتمثلة في فتح قنصلية إيران في أربيل (عاصمة إقليم كُردستان).

وعلى الصعيد العالمي كان تهنئة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس بارزاني على إنتخابه لهذا المنصب إقراراً واضحاً من أعظم دولة في العالم بشرعية الحدث وإدراكاً واضحاً لمعناه. وكان حضور رئيس بعثة الولايات المتحدة وسفراء الدول العظمى بريطانيا، روسيا والصين، إضافة إلى سفيري اليابان وكوريا الجنوبية بمثابة إعتراف رسمي لهذه الدول بأقليم كُردستان (بمؤسساتها الثلاثة) في إطار العراق الجديد، ودليلاً واضحاً لتفهم هذه الدول المهمة لمعاني هذا الحدث وتأييداً أو بالأحرى إقراراً واضحاً لحق شعب كُردستان المشروع في الفيدرالية الديمقراطية على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

إنّ أهمية ومعنى الإنتخاب الحر لرئيس الأقليم من ممثلي شعب كُردستان ومباركة ذلك من قبل قادة العراق الرسميين والشعبيين وممثلي غالبية الدول العظمى وكذلك من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لايستحيل إدراكهما، إلاّ على أناس لايريدون فهم إنتهاء زمن إفناء وقهر الشعوب وإدراك مغزى التطورات المتتالية في المنطقة ويصرّون على تجاهل الموقع الحيوي للكُرد وكُردستان في المعادلة الأقليمية والدولية الجديدة، وبالتالي يحاولون حجب نور الشمس بغربال عتيق، كالناطق الرسمي لوزارة الخارجية التركية وكاتب لوحة أخبار الجزيرة القطرية، ولكن حتى هؤلاء الناس سيدركون معاني هذا الحدث التاريخي العظيم وأهميته لشعب كُردستان خاصة ولشعوب الدول التي تقتسم كُردستان فيما بينها عامة، في وقت لاحق عاجلاً أم آجلاً.

حزيران ٢٠٠٥

إقليم كُردستان والدستور الدائم للعراق الجديد

ملاحظات حول نقاط ضعف قانون إدارة الدولة المؤقت ومقترحات للدستور الدائم

(تم تقديم هذه الملاحظات إلى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني في ٢٠ تموز ٢٠٠٥، كأقتراح لمساندة المجموعة الكُردستانية في لجنة صياغة الدستور الدائم)

إنّ الدستور هو مجمع قوانين الدولة الأساسية أو بالأحرى أساس دولة سيادة القانون الدستورية (constitutional state under the rule oflaw)، فهو شكل حقوقي خاص بالتنظيم السياسي الأساسي للدولة، أما يدوّن في وثيقة واحدة –جامعة– كما هو الحال في معظم دول سيادة القانون، حيث يكتب مسودّته من قبل لجنة برلمانية معينة أو هيئة إختصاصية محددة، يتم إقراره أولا أو تعديله فيما بعد، أما من قبل الأغلبية المطلقة لممثلي السكان في البرلمان (أو بالأحرى من قبل برلمانات معظم أقاليم الدولة الفيدرالية) أو من قبل الأغلبية المطلقة لسكان البلاد في إستفتاء عام، أو لايدوّن في وثيقة خاصة، حيث يتألف الدستور في هذه الحالة من مجموع قوانين دولة سيادة القانون الجذرية، كما هو الحال في بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة).

في بعض البلدان –خاصةً في الحالات الإنتقالية كما في المانيا الإتحادية– يسمى بالقانون الأساسي (Grundgesetz)، حيث تم صياغته من قبل لجنة برلمانية معينة في الثامن من مايس عام ١٩٤٩ وتم إقراره (في منتصف مايس عام ١٩٤٩) من قبل برلمانات معظم (أكثر من ثلثي) أقاليم ألمانيا الغربية (وتم تطبيقه لاحقاً في الأقاليم المُنظَمة اليها فيما بعد، زارلاند وأقاليم ألمانيا الشرقية السابقة).

الديباجة:

لابد من التأكيد على الأسس الصحيحة لبناء العراق الجديد في الديباجة ـ إن وجدت، وهي تتلخص في: الأتحاد الأختياري (وفقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها)، الديمقراطية التعددية (مع التأكيد على ضمان حقوق الأقلية)، الفيدرالية الأقليمية (إستنادا إلى الحقائق الجغرافية والتاريخية) والحوار الحضاري (في إطار الأحترام والتعاون المتبادلين بين جميع أثنيات أو بالأحرى قوميات وأديان ومذاهب البلاد). بدلا من الدمج القسري والتسلط القمعي والمركزية المطلقة وإرهاب الدولة، كما كان الحال في الأنظمة المتعاقبة على دست الحكم في بغداد منذ تأسيس مملكة العراق في ٢٣ آب عام ١٩٢١ حتى سقوط نظام البعث الشمولي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، وكما هو الحال في الدول المستبدة في العالم، خاصةً في بعض أنحاء آسيا وأفريقيا.

تموز ٢٠٠٥

الباب الأول

المادة الرابعة

إنّ الجزء الأخير من هذه المادة غامض ومتناقض، حيث ينص على مايلي: "ويقوم النظام الأتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب." هنا يلاحظ عدم ذكر شكل الفيدرالية (المحدد في المادة ٥٣) أو بالأحرى عدم وجود عبارة الأقاليم، التي تجسد بناء الفيدرالية في العراق الجديد! إذاً لابد من تكملة المادة بإضافة العبارة الناقصة، بحيث يصحح على النحو التالي:

ويقوم النظام (أي التركيب) الإتحادي بصيغة فيدرالية الأقاليم (ومن ضمنها إقليم كُردستان) على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين (أو بالأحرى توزيع) السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب. علماً بأن أرض الأقليم الفيدرالي في بلد تتشكل أرضه من موطن شعبين أو أكثر يعرف بـ(الأرض الوطنية) "national territory" لكلا الشعبين أو لكل شعب على حداه، وهناك فرق بين مفهوم الشعب، الذي يحق له تقرير المصير بنفسه والتمتع بأقليم

فيدرالي– ومفهوم الأقلية القومية، حيث لاتتمتع بحق تقرير المصير أو تشكيل إقليم فيدرالي.

على سبيل المثال (للتوضيح) تنص المادة الأولى لدستور بلجيكا الفيدرالية على مايلي:

"بلجيكا هي دولة فيدرالية، تتكون من ملل (طوائف) وأقاليم"

وتنص المادة الثانية على مايلي:

بلجيكا تضم ثلاث ملل: ملة الناطقين بالألمانية (أي الأقلية القومية الألمانية)، الملة الفلامية (أي الفلاميين الناطقين بالهولندية) والملة الفرنسية (أي الفالونيين الناطقين بالفرنسية).

بينما تنص المادة الثالثة على مايلي:

بلجيكا تتشكل من ثلاث أقاليم: الأقليم الفالوني (أي إقليم فالونيا)، الأقليم الفلامي (أي إقليم فلاندرن) وإقليم بروكسل (أي إقليم العاصمة ذات لغتين ـ الهولندية والفرنسية). [يلاحظ هنا عدم وجود إقليم فيدرالي خاص بالأقلية القومية الألمانية].

وتنص المادة الرابعة على مايلي:

"بلجيكا تضم أربع مناطق لغات: منطقة اللغة الألمانية (وهي تقع ضمن إقليم فالونيا ـ لأن الأقلية القومية الألمانية لاتملك إقليما فيدراليا خاصا بها كما تم توضيحه أعلاه)، منطقة اللغة الفرنسية، منطقة اللغة الهولندية ومنطقة بروكسل ـ العاصمة ذات اللغتين (الهولندية والفرنسية) .

المادة السادسة:

يجب التأكيد في هذه المادة: على إنهاء آثار التطهير والأستيطان العنصري (التعريب) والإبادة الجماعية (الأنفال ومجزرة حلبجة وحملة قمع الأنتفاضة) في كُردستان وإلغاء كافة القرارات الصادرة من مجلس قيادة الإنقلاب البعثي المتعلقة بها بوضوح، من دون التهرب من مصطلح التعريب أو السماح بتبرير نتائج الغبن الناجم عن الممارسات العنصرية بحجج واهية.

المادة السابعة

(أ) حبذا لو نصت هذه الفقرة على (الإسلام دين الغالبية العظمى لسكان العراق) بدلا من (الإسلام دين الدولة الرسمي) لضمان المساواة في إحترام جميع الأديان من قبل مؤسسات الدولة، أو بالأحرى منعا لتسييس الدين ونتائجه السلبية المعلومة، وتحقيقاً لهدف فصل الدين عن الدولة الديمقراطية. علما بأن الدولة ليست شخصا معينا لكي يكون لها دين، وهناك أديان أخرى في العراق، لايجوز التمييز بحقها بأعتبارها غير رسمية. كما ويجب تكملة هذه الفقرة الناقصة فعلاً، وذلك بالتأكيد على ضمان كامل الحقوق الدينية (بما فيها طقوس ومراسيم العبادة والأعياد والمناسبات الخاصة) لجميع الأقليات الدينية: المسيحية، الأيزدية، اليارسان، الصابئة واليهودية.

(ب) يجب تكملة تعديل هذه الفقرة (المتعلقة بهوية العراق الحقيقية) بشكل كامل وصائب، بدون مجاملة أو تردد، فهي تذكر بأنّ:

"العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لايتجزأ من الأمة العربية"! وهناك خلط واضح بين إصطلاحي القومية والشعب، ولايتم التطرق إلى هوية أرض العراق!

والأصح هو: أرض العراق تتألف من العراق العربي وكُردستان الجنوبية أو بالأحرى كُردستان العراق، وسكانها ينتمون إلى الشعبين العربي والكُردي وقوميات متعددة (التركمان، الكلدان، الآشوريون، السريان والأرمن).

الشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية المجزأة [أو جزء لايتجزأ من الأمة العربية]، والشعب الكُردي فيه جزء من الأمة الكُردية المجزأة [أو جزء لايتجزأ من الأمة الكُردية] والأقليات القومية فيه أجزاء [أو أجزاء لاتتجزأ] من أممها الأصلية.

وللرد على الشوفينيين العرب الزاعمين بأن "العراق جزء من الأمة العربية" والمدمنين على هذا الخطأ الشائع والمتعودين على الأستعلاء القومي وإلغاء الآخرين، يجب توضيح الحقيقة: فالعراق كما هو واضح يتألف سكانه من الشعبين العربي والكُردي والأقليات القومية المذكورة أعلاه، فلا الكُرد ولا الأقليات القومية هم أجزاء من الأمة العربية بدون شك. وإنّ هذه المقولة المهينة لغير العرب في العراق أو بالأحرى في الدول (العربية الكُردية أو العربية السريانية أو العربية البربرية)، التي تسمى بالعربية فقط وهي ليست

عربية بحتة، ماهي إلاّ بدعة للعنصريين العروبويين في مصر وسوريا ... .

مثلا يؤلف الألمان ٦٥٪ من سكان سويسرا (الفرنسيون ١٨٪ والأيطاليون ١٠٪)، ولم يخطر على بالِ أحد هناك يوما ما (عدا النازيين) أن يدّعي بأن سويسرا جزء من الأمة الألمانية وهي تعتبر دولة ألمانية فرنسية إيطالية وأمة قائمة بذاتها، أو في نمسا، حيث تزيد نسبة السكان الألمان فيها، عن نسبة السكان الألمان في سويسرا بكثير، مع هذا لايعتبر نمسا جزءاً من الأمة الألمانية لا في الدستور أو في أية مؤسسة أو وثيقة للدولة ولا في أية وسيلة للأعلام مطلقا، بل تعتبر أمة مستقلة.

وبالرغم من كون ٦٠٪ من سكان بلجيكا هولنديين (٣٩٪ فرنسيين)، إلاّ أنّ بلجيكا لاتعتبر دولة هولندية، وإنما هولندية فرنسية.

وليست هناك "جامعات" لدول ألمانية أو فرنسية أو انجليزية في العالم، ولكن هناك منظمات تعاون للناطقين بالأنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية.

[وفي مؤتمرات "الجامعة العربية" يعتبر وزراء خارجية أو رؤساء الدول (المشتركة ـ التي يشكل العرب أكثرية سكانها)، لذلك تسمى بالعربية، عرباً حتى وإن لم يكونوا عرباً، كما حدث مع السيدين هوشيار زيباري وجلال طالباني في المؤتمرات الأخيرة (حيث إعتبروا الأول من الوزراء العرب والثاني من الرؤساء العرب)، وهذا يذكرنا بشعار البعثيين الشمولي، حيث كانوا يعتبرون "كل العراقيين الجيدين بعثيين، حتى وإن لم ينتموا إلى حزب البعث" العنصري! ولقد كان العديد من أساليب عمل ومعظم ممارسات "الجامعة العربية" عنصرية حقاً، وأكبر دليل على ذلك هو موقف ممثل الجامعة العربية (كلوفيس مقصود) عام ١٩٨٨ في الأمم المتحدة أثناء مناقشة موضوع مجزرة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية! وكذلك مجمل مواقفها من قضايا الأفارقة في السودان والبربر في دول المغرب والكُرد في العراق وسوريا.]

المادة الثامنة

يجب إضافة هذه العبارة إلى مسألة العلم: وتكون للأقاليم أعلامها وللمدن رموزها الخاصة بها.

المادة التاسعة.

تنص الفقرة الثانية على جواز التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كالجمعية الوطنية، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية بأي من اللغتين." يجب تكملة هذه الفقرة بالشكل التالي:

(التكلم والمخاطبة والتعبير والقَسَم في المجالات الرسمية كالجمعية الوطنية، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية بأي من اللغتين، على أن يتواجد مترجم فوري للغتين العربية والكُردية وعلى أن يُجيد القاضي المكلّف بأمرالقَسَم اللغتين.").

المادة الخامسة عشرة

تنص الفقرة (ح) على مايلي:

"لا يجوز محاكمة المتهم بالتهمة ذاتها مرة أخرى بعد تبرئته منها". ولكن قد تتوفر أدلة مادية دامغة وكافية لإدانة مجرم ما في وقت لاحق محدود، لذلك لا يتوافق نص هذه المادة مع مبادئ العدالة، خاصة حق الحياة أو الحماية للضحايا المغدورين او المغبونين. وعليه يجب إلغاء هذه المادة.

المادة السادسة عشرة

تنص الفقرة (ج) على مايلي:

"للمواطن العراقي الحق الكامل غير المشروط بالتملك في كافة أنحاء العراق بلا قيود."يستوجب تعديل هذه الفقرة بالشكل التالي:

(للمواطن العراقي الحق الكامل غير المشروط بالتملك في كافة أنحاء العراق بلا قيود، ولكن لايشمل ذلك المَزارع والعقارات والأراضي المغتصبة من قبل النظام البعثي البائد والموزعة على أتباعه من أجل تغيير الطابع السكاني للمناطق الكُردستانية المعرضة للتعريب والأنفال أو بالأحرى للتطهير العرقي البغيض ـ مثل كركوك وخانقين وسنجار).

الباب الرابع

السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية المركزية في الدول الفيدرالية من مجلسين: مجلس النواب أو الجمعية الوطنية ومجلس الأقاليم أو الجمعية الإتحادية أو مجلس الشيوخ، لذلك يجب

التأكيد على تكوين السُلطة التشريعية المركزية للعراق الفيدرالي من مجلسين وبيان أسلوب إنتخابهما وعدد أعضائهما في الدستور الدائم.

الباب الثامن

المادة الثالثة والخمسون

يجب تعريف أو بالأحرى توضيح مصطلح إقليم (كُردستان العراق) تاريخياً وجغرافياً من قبل هيئة قانونية سياسية تاريخية جغرافية متخصصة ومشتركة بصورة موضوعية وعلمية، ولايجوز حصرها بثلاث محافظات أو بالأحرى بأراضي كُردستان (المحررة من نير البعث عام ١٩٩١، أي المنطقة الآمنة)، التي كانت تدار من قبل إدارتي حكومة إقليم كُردستان في ١٩ آذار ٢٠٠٣، والتي كانت تشكل حوالي ثلثي مناطق كُردستان العراق – كما يبدو للعيان في الفقرة (أ) (الثلث الأخير تحرر من تسلط البعث بعد ١٩ آذار ٢٠٠٣ أثر سقوط النظام في عملية حرية العراق).

تاريخياً: تُجّسد مناطق كُردستان العراق أراضي كُردستان الجنوبية، حيث كانت تُشّكل الجزء الجنوبي للقسم العثماني من كُردستان، المجزأة سابقاً بين الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية (قبل تأسيس دولة العراق)، وللتأكد من ذلك يمكن الإستناد إلى وثائق ومستمسكات وإحصاءات عثمانية وبريطانية وعراقية قديمة (مثل التقاويم، السالنامات العثمانية، قاموس الأعلام العثماني للمؤرخ العثماني الشهير شمس الدين سامي، وكتابات الرحالة والمؤرخ العثماني المعروف أوليا جلبي وأبحاث و مؤلفات الباحثين والكتاب العرب والكُرد الموثوقين، مثل عبدالرزاق الحسني، عزيز شريف، شاكر خصباك، فاضل حسين، محمود الدرة، محمد أمين زكي و إحصائي عامي ١٩٤٧ و١٩٥٧ للمملكة العراقية، وستشكل مناطق كُردستان العراق (في العراق الجديد) الأقليم الشمالي الشرقي لدولة العراق الفيدرالية المنشودة.

وجغرافياً: تتجسد حدود كُردستان العراق الغربية والشمالية والشرقية –منذ تأسيس دولة العراق– في الحدود الدولية لدولة العراق مع دولة تركيا والجزء الشمالي من الحدود الدولية الغربية العراقية مع دولة سوريا والجزء الأكبر من الحدود الدولية الشرقية العراقية مع دولة إيران. وحدودها الجنوبية (مع إقليم أو أقاليم العراق العربي)

تتشكّل من الخط الممتد من جنوب سنجار و الفاصل بين مناطق كُردستان الجنوبية (سنجار، زمار وشيخان) و المناطق العربية في محافظة نينوى (الموصل) ومن ثم عبر سلسلة جبال حمرين ـ حيث تفصل مناطق كُردستان (خانقين، جلولاء ومندلي) عن المناطق العربية في محافظة ديالى وأصلاً إلى جنوب بدرة في محافظة واسط، ويمكن الإستناد في هذا الصدد على كتاب الرسائل لأبي بكر الخوارزمي والأطلس العثماني ومؤلفات الباحِثين العربيين شاكر خصباك وفاضل حسين وتقرير لجنة تقصي الحقائق لعصبة الأمم في ولاية الموصل لعام ١٩٢٥ .

إحصائياً: يمكن الإعتماد على الأحصائين العراقيين الرسميين لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧ علماً بأن عامل الأحصاء أو بالأحرى النفوس غير ثابت حيث تم التأثير فيه سلبياً، خاصةً منذ تسلط البعث العنصري المستبد للمرة الثانية على حكم العراق عام ١٩٦٨ عن طريق تفتيت الوحدات الإدارية في محافظات كُردستان والتعريب (التطهير والأستيطان العنصري) ووسائل إستبداد أخرى في سبيل تغيير ديموغرافية مناطق كُردستان لأسباب عنصرية بحتة.

يجب معالجة الخطأ الحاصل في الفقرة (ب)، الذي أجاز إستمرار الغبن الملحق بالحدود الإدارية لمحافظات كركوك وأربيل ودهوك ـ حاصل في عهد البعث، حيث تم سلخ سبع أقضية كُردستانية من تلك المحافظات الكُردستانية و تم ضم أربعة منها (كفري، دوزخورماتو، مخمور وعقرة) إلى محافظات عربية لأسباب عنصرية بحتة. ويجب معالجة مشكلة الحدود المغيّرة (في عهد البعث المستبد لأسباب عنصرية) إستناداً إلى الفقرة (ب) من المادة ٥٨ (عن طريق توصيات مجلس السيادة ... الخ بالشكل التالي:

(تعدّل الحدود الإدارية للمحافظات المغبونة (المصغرة)، على أساس إلغاء قرارات مجلس قيادة الأنقلاب البعثي المجحفة والهادفة إلى تقزيم محافظة كركوك و تصغير محافظتي أربيل ودهوك لأسباب عنصرية وإستناداً إلى إحترام رغبة سكان الأقضية في هذا الخصوص.)

في الفقرة (ج) يتم حصر الأقليم الفيدرالي (خارج إقليم كُردستان) بصورة عامة

بثلاث محافظات، كما يراد تأخير إنضمام محافظتي كركوك وبغداد إلى الأقاليم الفيدرالية، أي عدم حدوث ذلك أثناء الفترة الإنتقالية. وبذلك يستثنى إقليم كُردستان من جهة من الألتزام بالعدد المحدد في هذه الفقرة (أي ثلاث محافظات). ولكن من جهة أخرى يبدو أنّ القصد من ذكر محافظة كركوك بعد عبارة خارج إقليم كُردستان هو: إعتبارها واقعا خارج إقليم كُردستان أي فصلها عن إقليم كُردستان، وكذلك حصر الأقليم بـ"المنطقة الآمنة" أي ثلثي مناطق كُردستان الجنوبية (كُردستان العراق)! وهذا غدر واضح بحق الكُرد وكُردستان، لأنه تتويج لممارسات التعريب وتأييد لعدوان الأنفال، بل هو تجسيد لمحاولة سافرة لسلخ قلب كُردستان وتحجيم الأقليم أو بالأحرى حصر إقليم كُردستان حتى بأقل من منطقة الحكم الذاتي المعترف بها من قبل النظام البعثي عام ١٩٧٠ . هنا يجب تدارك هذا الأمر الخطير بالإصرار على إضافة مايلي:

وسيتم تحديد حدود إقليم كُردستان العراق ـ في إطار تحديد حدود الأقاليم الفيدرالية المنشودة ـ على الأسس التاريخية والجغرافية والأحصائية القديمة (١٩٤٧). وإنّ حل موضوع محافظة كركوك (المفتتة والمشوهة من قبل نظام البعث الفاشي) هو شرط أو بالأحرى أساس الحل الجذري للمسألة الكُردية في العراق. وهنا يجب التأكيد على تطابق حدود إقليم كُردستان الفيدرالي مع حدود كُردستان الجنوبية عند ضمها إلى المملكة العراقية، ولابد من ذكر محافظات أو بالأحرى مناطق إقليم كُردستان في الدستور الدائم.

المادة الرابعة والخمسون

يجب إدراج نصوص حل موضوع البيشمركة وقوام وتركيب الجيش في إقليم كُردستان وفقا لأتفاق خاص بهذا الصدد، إلى جانب الإحتفاظ بـ"السيطرة الأقليمية على الأمن الداخلي وقوات الشرطة" إلى الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة الثامنة والخمسون

يجب التأكيد على تنفيذ هذه المادة في أسرع وقت ممكن، وكذلك إعتماد تطبيع الأوضاع (كما كانت عليه قبل عام ١٩٦٨) كأساس لرفع الغبن الحاصل بحق محافظة كركوك والمناطق الكُردستانية الأخرى.

أما بالنسبة للفقرة (ج) فأنها تبدو غامضة ومريبة:

إذ ماهو المقصود من عبارة "الأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك"؟

هل تريد حكومة العراق الجديد تبني النزاع المفتعل على كركوك وأراضي كُردستان الأخرى من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة، وعلى رأسها حكومتي البعث؟

هنا يستوجب تبديل هذه العبارة المستفزّة والخاطئة بأخرى واقعية وصائبة، على الشكل التالي:

تتم التسوية النهائية لمسألة إنضمام المحافظات أو المناطق المتعرضة للإجراءات والممارسات الظالمة واللاشرعية الآنفة الذكر في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة إلى الأقاليم الفيدرالية، بعد رفع الغبن الحاصل لحدودها الإدارية أو بالأحرى تطبيع الأوضاع فيها إلى ماكانت عليها قبل عام ١٩٦٨، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف فيها بعد ذلك، بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الإعتبار إرادة سكان تلك المناطق. (دون ربط الموضوع بالمصادقة على الدستور الدائم). إذ لايجوز ربطها بمسألة المصادقة على الدستور الدائم، لأن هذا الأمر يتناقض مع مبادئ العدالة المنشودة ويتجاوز إرادة سكان تلك المناطق المغبونة، ويرهنها برغبة أكثرية سكان الدولة كلها! علما بأنه قد لايتم المصادقة على دستور دائم في الوقت المحدد لذلك، وهنا يتم فرض عزل تلك المناطق المفصولة عن كُردستان عبر تعليق الدستور الدائم كأمر واقع، وهذا الغبن لايمكن القبول به، خاصة من قبل أكثرية سكان تلك المناطق المعنية.

* يجب التأكيد في الدستور الدائم على حق تمتع كل إقليم بصياغة دستور إقليمي خاص به.

* يستحسن الإسترشاد بدستور ونظام الأمارات العربية المتحدة لترسيخ منصب رئاسة الأقليم وإقراره، بتثبيته في الدستور الدائم.

* إن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها حق ثابت لكل الشعوب في ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين بصدد الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الأقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأستفتاء هو أرقى أشكال التعبير عن إرادة الشعوب.

بأي حق يشارك ممثلي البعث في عملية صياغة الدستور؟

هناك العديد ممن كانوا سابقا من منتسبي حزب البعث، لم يرتكبوا جرائم بحق أهل العراق وشعوب الدول الأخرى، خرجوا من صفوف البعث قبل سقوط نظامه الدكتاتوري الظالم في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، يتبرؤون اليوم من فكره الشوفيني ويدينون ممارساته الفاشية، في مقدمتها: قرارات تفتيت وتعريب محافظة كركوك، التطهير والأسكان العنصري فيها، مجزرة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، حملات الأنفال الوحشية ضد الكُرد، تدمير أكثر من ٤٠٠٠ قرية في كُردستان، القمع الدموي لإنتفاضة ربيع عام ١٩٩١ في كُردستان والجنوب والمقابر الجماعية للكُرد والعرب الشيعة. العديد منهم يعترف بحق الشعب الكُردي في تقرير المصير وبحق الأخوة العرب الشيعة في إنهاء التمييز الطائفي بحقهم إلى الأبد أو بالأحرى بحق الأثنيتين المذكورتين وكل أطياف العراق في ضمانات دستورية واضحة ضد جميع أساليب التسلط القمعي (عن طريق مركزية مستبدة لجماعات محددة من فئة معينة) وضد كل أنواع الإضطهاد القومي والطائفي والإجتماعي وضد جميع أشكال الإستغلال الإقتصادي. وقد شارك البعض منهم في معارضة النظام البعثي البائد ويشارك الآن في العملية السياسية الديمقراطية مع الآخرين لبناء العراق من جديد، على أسس الإتحاد الإختياري، الديمقراطية والفيدرالية. لقد إتفقت المعارضة قبل سقوط صنم البعث ونظامه النازي على أنّ العراق الجديد سيكون عراقاً ديمقراطياً وفيدرالياً (إتحادياً) يصانُ فيه حرية وحقوق وكرامة الإنسان دستورياً وعملياً، وليس من المعقول أن يتم مناقشة الثوابت المتفق عليها أيام النضال ضد نظام البعث الفاشي: إلغاء جميع الإجراءات العنصرية والطائفية وإزالة آثارها، التداول السلمي للسلطة وإدانة الإنقلابات العسكرية وكل أشكال الإرهاب

(إرهاب الدولة والتنظيمات)، تبني نظام الحكم الديمقراطي البرلماني التعددي، إقرار تركيبة الدولة الفيدرالية وإقرار وجود الشعب الكُردي وإنتمائه إلى الأمة الكُردية ضمن هوية العراق الواقعية بوضوح، تطبيق أسس عادلة في توزيع الثروات الطبيعية والموارد المالية وتحقيق سيادة القانون لضمان المساواة في الحقوق والواجبات.

إلاّ أنّ الكثير من البعثيين (خاصة من المسؤولين الكبار ومعذبي الزنزانات وجلاوزة الأمن والأستخبارات والمخابرات، ممن تلطخت أيديهم بدماء ضحايا النظام الفاشي في العراق ودول الجيران) أعادوا تنظيم أنفسهم في المناطق العربية السنية في غرب ووسط العراق، لأن القوات الأمريكية منعت مطاردة هؤلاء المجرمين من قبل قوات المعارضة السابقة المسلحة من كُردستان ومن الجنوب بعد سقوط النظام البعثي. وقد إستفادت العصابة المتفرقة في إعادة تنظيم بقاياها من دعم نظام البعث السوري اللامحدود لها ولأعوانها القاعدويين المتسللين عبر الحدود الغربية للبلاد (قبل وبعد سقوط نظام البعث) وكذلك من تسهيلات الحكومة الأردنية للفارين منهم إلى الأردن (للأقامة والتصرف بالأموال المسروقة من قبل عوائل رؤوس النظام) ومن تسهيلات ودعم أجهزة إيرانية لمسلحي أنصار كريكار ومن الدعم الأعلامي المستمر (لحد الآن) من فضائية الجزيرة القطرية بصورة خاصة ومن أجهزة الأعلام العربي في معظم الدول العربية وفي لندن بصورة عامة، كثيراً. وقد عقدت هذه الشرذمة البعثية الفاشية حلفاً غير مقدساً مع العرب الأفغان التكفيريين (من أتباع تنظيمات "القاعدة" على أساس التطرف القومي العربي والتعصب المذهبي السني وتكتيك معاداة أمريكا) ومع نفر من الكُرد المغرر بهم (جماعة "أنصار الإسلام" التي تحولت فيمابعد إلى "جيش أنصار السنة" ـ على أساس التعصب الطائفي السني). فأغرق التحالف الإرهابي (الفاشي ـ الظلامي) مناطق معينة من العراق بدماء الأبرياء وشوه سمعة الدين الإسلامي الحنيف (البريء منه) عن طريق إستخدام أبشع وسائل القتل والدمار أو بالأحرى شتى أساليب الفساد في الأرض، التي تحرمها كل الشرائع الدينية المقدسة (السيارات المفخخة، العبوات الناسفة، الأجساد الملغومة، الإغتيالات العشوائية، قصف دوائر الدولة ومقرات الأحزاب وبيوت الناس بالهاونات، ذبح الشباب، إغتصاب الفتيات، التمثيل بجثث الضحايا والقتل على الهوية على اساس العنصرية والطائفية) إذ ليس بإمكان أي

مواطن كُردي أو عربي شيعي منذ أكثر من عام السفر بأمان إلى أية مدينة أو قرية في المناطق العربية السنية، فلقد تم قتل العديد من المواطنين أو ذبحهم وتشويه جثثهم في مدن وبلدات تلك المناطق ـ الموصل، القائم، بلد، بيجي، الرمادي، الفلوجة ـ فقط لكونهم كُرداً أو شيعة!، إضافة إلى العمليات الإرهابية المستمرة ضد الكُرد والشيعة في المناسبات الدينية والخاصة في كُردستان والوسط والجنوب. فلقد تحولت المناطق العربية السنية (مع الأسف الشديد) إلى أوكار التحالف البعثي–القاعدي للقتل والتدمير أو بالأحرى للإرهاب والتخريب، وتم عزلها عن باقي مناطق العراق فعليا. ومع هذا يتهم أنصار التحالف الإرهابي البعثي–القاعدي (داخل العراق وخارجه) الكُرد والشيعة بمحاولة تقسيم العراق! وهناك نفر من الكوادر والمتعلمين البعثيين داخل البلاد وخارجه يشارك في حملة الإرهاب المتوحش ضد العراق الجديد إعلامياً أو سياسياً، ويسميها جهاراً ـ بلا خجل وبلا ضمير بـ"مقاومة الأحتلال"، علماً بأن الغالبية العظمى من الضحايا هم أطفال ونساء ورجال أبرياء! وهي في الواقع مقاومة للعراق الجديد بكل معنى الكلمة. فهم يعادون الفيدرالية (الإتحادية) ويرفضون إعتبار العراق بلداً عربيا كُرديا ويصرون على إعتبار كل العراق (بما فيه كُردستان) جزءً من الأمة العربية أو مايسمى بـ"العالم العربي". وهؤلاء المساندون للتحالف الإرهابي البعثي ـ القاعدي لايزال بعثيون، لايتبرؤون من فكر البعث الشوفيني وجرائمه الكبرى بحق الإنسان والأرض في العراق وفي دول الجيران، ولكنهم يعملون في تنظيمات متفرقة، بعضها عربية أو بالأحرى عروبوية قديمة: كالإتحاد العام للمحاميين العرب في لندن وأخرى جديدة مثل "مجلس الحوار الوطني" في بغداد، وهو في الواقع مجلس الحوار البعثي أو بالأحرى جناح سياسي للتحالف الفاشي ـ الظلامي الحالي في العراق، لأن معظم أعضائه ـ لايزال ـ بعثيون فكرياً وعملياً، فهم لم يتبرأوا من حزبهم الفعلي ولم يدينوا جرائم نظامهم البائد لحد الآن، بل والأنكى من ذلك يعارض هؤلاء علنا إعتبار حزب البعث حتى كحزب شوفيني ـ ناهيك عن إقرارهم لفاشية أفكاره وممارساته وإعترافهم بالذنب أو الخطأ على الأقل. لذلك أتعجب من موافقة الأحزاب الوطنية العراقية (وفي مقدمتهم الأحزاب الكُردستانية والإسلامية والحزب الشيوعي العراقي) على إنضمام السيد صالح مطلق "الناطق الرسمي للمجلس المذكور" وأمثاله إلى لجنة صياغة

الدستور الدائم من أجل دستور يحقق للمواطنين والمواطنات في جميع أقاليم العراق الجديد الحقوق المسلوبة والكرامة المداسة من قبل جلاوزة النظام البعثي الفاشي أكثر من ٣٥ عاما! إنّ المعايير الصائبة لأختيار المسؤولين والوزراء والنواب وأعضاء لجنة صياغة الدستور هي: الماضي السياسي السليم، اليد النزيهة، الأخلاق الرفيعة والكفاءة المهنية. هل يتم مراعاة هذه المعايير الحقيقية من قبل صناع القرار في العراق الجديد؟ أم أنّ المعيار الأساسي: هو المحسوبية والمنسوبية والقاعدة المتّبعة هي: عفا الله عما سلف. أو ربما تم فرضهم من قبل قوات التحالف! وهذا لم يحصل لا في المانيا ولا في اليابان! أن الإعتراض هنا لايخص شخص الزميل صالح مطلق بالذات (حيث كنا معا في كلية الزراعة بجامعة بغداد في نهاية الستينات، فكنتُ من ممثلي أتحاد طلبة كُردستان الذين أقنعوا الطلبة للأضراب في العام الدراسي ٦٨/٦٧ بمنطق الحوار، وكانَ هو من ممثلي الإتحاد الوطني لطلبة العراق الذين أجبروا الطلبة على إنهاء الإضراب بقوة السلاح) وإنما فكر وسلوك الحزب الظالم الذي لايزال يمثله وكذلك عقلية الأستعلاء القومي وأساليب التسلط الأجباري لذلك الحزب التي يناقش بها السيد مطلق ورفاقه، العراقيين الآخرين من ممثلي الشعب المنتخبين في البرلمان بحرية مطلقة، أو بالأحرى عن طريق سوء إستخدام واضح لتلك الحرية المتاحة له ولأمثاله.

ماهو الأساس القانوني الذي تم الأستناد إليه في قبول هؤلاء البعثيين في هذه اللجنة الأساسية؟ لمصلحة من يتواجد ممثلي حزب البعث النازي في هذه اللجنة؟ هل يكفي تنظيم أنفسهم في تنظيم وهمي أو إدعائهم تمثيل طائفة العرب السنّة للسماح لهم بالمشاركة في عملية صياغة الدستور الدائم للعراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود؟ هل تم التأكد من أنّ "المجلس" ليس واجهة جديدة لحزب البعث المنهار؟ هل تم إنتخاب هؤلاء الأشخاص من قبل الأخوة العرب السنّة كممثلين لهم في هذه اللجنة في إنتخابات عادلة بينهم لهذا الغرض؟ ألم يكن واجباً تطبيق معايير قانون إدارة الدولة المؤقت ونص قانون إجتثاث البعث (كحزب قومي شوفيني شمولي ـ ناسيونال سوشياليست وتوتاليتير ـ كما جرى في جمهورية المانيا الإتحادية بخصوص التعامل مع منتسبي الحزب القومي الأشتراكي ـ النازي ـ وبصدد إجتثاثه) بحق كل أعضاء لجنة صياغة الدستور الدائم للعراق الجديد ؟

آب ٢٠٠٥

عمرو موسى وعروبته العنصرية

كنا نتوقع من أمين عام "الجامعة العربية" السيد عمرو موسى أن يعتذر لأهل العراق عامة وللشعب الكُردي في العراق خاصة، على الدور السلبي والمُضر لمنظمته الفاشلة بصدد مواضيع العراق: الأنقلابات العسكرية وتسلط الضباط الذين سموا أنفسهم بـ"الأحرار" للإستيلاء على الحكم بطريقة غير شرعية، قمع الأنظمة البعثية والقومية العروبوية المُغتصِبة للحكم في بغداد، الحرب العراقية الإيرانية الشرسة (قادسية الدكتاتور ـ صدام)، التطهير والأسكان العنصري (التعريب) في كركوك ومناطق كُردستانية أخرى بسبب وجود النفط فيها، مجازر النظام البعثي بحق شعب كُردستان في نهاية الثمانينات (حملات الأنفال الظالمة) التي هزت ضمير العالم الحي، إحتلال الكويت من قبل النظام البعثي وحملات قمع النظام البعثي لأنتفاضة ربيع عام ١٩٩١ في أربع عشرة محافظة بالحديد والنار أمام سمع وبصر العرب في "العالم" الذي يسمونه بـ"العربي"، المصطنع لهم وللشعوب غير العربية المتواجدة معهم فيه من قبل مستعمرين أوروبيين!

من واجب السيد عمرو موسى وجميع ممثلي "الجامعة العربية" أن ينحنوا اليوم أمام نصب ضحايا مجزرة الأسلحة الكيمياوية في حلبجة الشهيدة، للإعتذار عن موقف "الجامعة العربية" اللاإنساني لدى مناقشة هذه الجريمة عام ١٩٨٨ في الأمم المتحدة. فلقد وقف ممثل الجامعة آنذاك، السيد كلوفيس مقصود، يناصر الحكام القتلة في بغداد، ويبرر إستعمال تلك الأسلحة "باعتبارها مسموحاً داخلياً!! هذا هو منطق العروبويين وموقفهم من قضايا الشعوب غير العربية والجرائم المرتكبة بحقها في الدول الأعضاء في "الجامعة العربية"، وهل هناك موقفا أكثر عنصريا من هذا الموقف؟ عليهم

أن ينحنوا أيضا أمام المقابر الجماعية المنتشرة في العراق عند إكتشاف كل مقبرة جماعية للنظام البعثي البائد، لأنهم سكتوا كثيراً، والساكت عن الحق عند الإقتدار، مشاركٌ أخرس في الجريمة.

على السيد عمرو موسى وكلوفيس مقصود وجميع الحكام والمثقفين العرب الذين سكتوا عن جرائم السلطة البعثية الفاشية أكثر من ثلاثين عاماً، أن يتخذوا على الأقل من الكاتب المصري السيد ممدوح الشيخ قدوة حسنة، للأعتذار من أهالي جميع ضحايا النظام البعثي الشوفيني الطائفي الشمولي خاصةً في كُردستان، حيث كتب السيد الشيخ في جريدة شباب مصر الأسبوعية – العدد العاشر، قائلا:

(إلى أخ كُردي لا أعرفه، وإلى كل كُردي عراقي ... رغم معرفتي بأن للأكراد قضية عادلة يعاني بسببها أبناء الشعب الكُردي ويلات لم تنقطع منذ عقود في دول عديدة حتى استحقوا الوصف الذي أطلقه عليهم المفكر الإسلامي الراحل الدكتور فهمي الشناوي –رحمه الله رحمةً واسعة– بأنهم "يتامى المسلمين" فإن سقوط الطاغوت العراقي يجعل كل عربي مطالبا بالإعتذار لأكراد العراق. فعلى مدى فترة حكم حزب البعث المقبور ارتكبت بحق الأكراد جرائم تتضاءل بجانبها خجلاً جرائم الصهاينة بحق الفلسطينيين. ...

ثم أعتذر لكم ثانياً عن التواطؤ العربي من الأنظمة العربية التي أعمى الإستبداد السياسي بصيرتها، وعن جريمة جامعة الدول العربية التي وجهت للشعب العراقي طعنة غادرة تلو أخرى أملا في إنقاذ "جزار بغداد" وأعتذر عن تواطؤ المثقفين العرب بالصمت المشين على ما اقترف بحقكم.)

ولكن بدلا من ذلك نرى السيد الأمين العام للجامعة العربية يغير على "العروبوية"، التي جلبت على العراق والعراقيين والعراقيات مآسي لاتحصى ولاتعد، ويتباكى إلى جانب جوقة القوميين الشوفينيين –رفاق البعثيين الفاشيست– ومسؤولين عرب في شبه الجزيرة العربية على ما يسمونها بـ"عروبة العراق" أي كل العراق أو "الهوية العربية" لكل العراق! إنه وبكل بساطة يريد بعد كل هذه الجرائم والمآسي صهر الشعب الكُردي في بوتقة الأمة العربية "الواحدة" ووطنه كُردستان في نطاق الوطن العربي "الكبير"! إنه

يريد تحقيق ما عجز عن تحقيقه جبروت البعث العروبوي المستبد وأسلحته للدمار الشامل! فهو يطلب من الحكومة العراقية تفسيرا لعدم إعتبار كل العراق أو بالأحرى كل العراقيين في مسودة الدستور الدائم عربا! ويعبر عن قلقه هو وبعض المسؤولين العرب الكبار إزاء هذا الأمر، بالرغم من إعتبار الشعب العربي في العراق جزءاً من الأمة العربية، وبالرغم من إهمال تدوين حقيقة كون الشعب الكُردي في العراق جزءاً من الأمة الكُردية، بسبب ردود الفعل المتشنجة من العنصريين العرب (داخل وخارج العراق).

ماهو سبب هذا الموقف العنصري تجاه الشعب الكُردي المضطهد؟

أما أنّ السيد عمرو موسى لم يقرأ تاريخ الشعب الكُردي ولم يطّلع على جغرافية كُردستان، في هذه الحالة عليه قراءة ملخص تاريخ الكُرد وكُردستان للمؤرخ الكُردي محمد أمين زكي ـ ترجمة الكاتب الكُردي المصري محمد علي عوني، وهو منشور وموجود في مصر وكذلك الأطلاع على دائرة المعارف الإسلامية، أم أنّه لم يفقه أسباب ونتائج التعصب القومي بصورة عامة والتعصب القومي العربي لحكام وتنظيمات العديد من دول جامعته العربية (العراق وسوريا والسودان والجزائر) بصورة خاصة، هنا يمكنه الأطلاع على الكتب التي تهتم بدراسة النازية الألمانية والفاشية الأيطالية وكذلك لابد من قراءة مقدمة أبن خلدون لأدراك جذور العصبية. إنّ العراق يا سيد موسى أرض وسكان: أرضه تتكون من كُردستان الجنوبية والعراق العربي. في عام ١٩٢٥ تم دمج الجزء الجنوبي من "كُردستان العثمانية" في المملكة العراقية الفتية، خلافا لرغبة سكانها الذين طالبوا في الأستفتاء الذي أجرته لجنة تقصي الحقائق في ولاية الموصل –التي كونت كُردستان الجنوبية القسم الأعظم منها– بوضوح بدولة مستقلة ذات سيادة، ويمكنكم مراجعة تقرير تلك اللجنة المقدمة إلى عصبة الأمم آنذاك، وهو مُترجم إلى اللغة العربية والنسخة الأصلية منه محفوظة لدى الأمم المتحدة الآن. وسكان العراق يتألف من الشعبين العربي والكُردي والقوميات التالية: التركمان، الكلدان، الآشوريون، السريان والأرمن. وقد إعترفت الحكومة العراقية في إتفاقية الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ بهذه الحقيقة الدامغة كتابةً. فلا الكُرد ولا الأقليات المذكورة هم

عرب أو جزء من الأمة العربية. وإصطلاح "العالم العربي" خطأ شائع، لأنه ليس هناك عوالم للشعوب، وإلاّ لكان هناك العالم الأنجليزي والعالم الأسباني والعالم الألماني والعالم التركي ..إلخ، ففي الحقيقة هناك عالم واحد فقط للبشرية جمعاء، خلقه الله لكل الشعوب والقبائل للتعارف والتقوى.

فلو كان السيد عمرو موسى وأصحابه القلقين من المسؤولين العرب الكبار حريصين فعلاً على مصالح العراق والعراقيين والعراقيات، كان عليهم أن يقيّموا الأمور من منظار إنساني عقلاني وليس من منظار شوفيني عاطفي، وبدلاً من أن يكونوا قلقين من عدم توثيق صهر الشعب الكُردي في بوتقة العروبة –حيث طحنته مطاحن القهر البعثية العروبوية– في الدستور الدائم للعراق الجديد، وكان الأجدر بهم أن يكونوا قلقين على أرواح العراقيين الأبرياء والعراقيات البريئات التى تزهق يومياً وأموالهم وأموالهن التي تحرق يومياً على أيدي الإرهابيين البعثيين العروبويين وحلفائهم من العرب الأفغان التكفيريين (والعديد منهم يأتون من سوريا والسعودية ومصر والأردن) وأن يعبروا عن تضامنهم مع أهالي ضحايا الإرهاب ولو قولاً، وهذا هو أضعف الأيمان. وإلاّ فليستمروا في صمتهم المزمن تجاه العراق الجريح وأهاليه المظلومة ويتركونهم لشأنهم، فمن ليس بأستطاعته أن يكون وردة عليه أن لايصبح شوكة، كما يقول مثل كُردي.

في كل الأحوال، يجب أن يكون واضحاً لكل من يجهل أو يتجاهل وجود وهوية وحق الشعب الكُردي في تقرير المصير وكذلك تركيب أرض العراق الحالي وهوية أهالي العراق الحقيقية، ولكل الحريصين –قولاً وفعلاً– على بناء عراق جديد خال من جميع أشكال الإضطهاد والإستغلال، بأن الشعب الكُردي في العراق هو جزء من الأمة الكُردية (وليس من الأمة العربية) والأمة الكُردية في جميع أجزاء وطنها كُردستان المقسّمة بين عدد من دول غرب آسيا هي جزء من العالم الإنساني (الذي خلقه الله لشعوبها المختلفة)، وهي تواقة للتعارف والتعايش مع كافة الأمم وفي مقدمتها الأمة العربية والأمة التركية والأمة الفارسية بسلام وهناء، إذا أقرّت هذه الأمم وجودها المادّي وإنتمائها القومي وإعترفت فعلاً بهويتها وكرامتها وحقوقها وحرياتها –أسوةً بأُممها– دستورياً وعملياً.

آب ٢٠٠٥

مجلس التعاون الخليجي يحث على طمس الهوية الكُردية

بعد التصرف العنصري لأمين عام "الجامعة العربية"، على أثر تدخله السافر في عملية صياغة الدستور الدائم للعراق الجديد ودعوته لأستمرار إدّعاء عروبة كل العراق ـ كما يدّعي البعثيون والقوميون العرب المتطرفون الذين تجاهلوا وجود وهوية الشعب الكُردي وموطن آبائه وأجداده (كُردستان) في العراق ثمانية عقود من الزمن وشوهوا هوية العراق الحقيقية (العربية الكُردية) وتسببوا في مقتل مئات الآلاف من الكُرد وفي تدمير أكثر من ٤٠٠٠ قرية في كُردستان بسبب سياساتهم الشوفينية وممارساتهم الفاشية بحق الكُرد وكُردستان، يأتي دعوة ممثلي"مجلس التعاون الخليجي" للعراقيين –بما فيهم ٦ ملايين من الكُرد– إلى المحافظة على ما يسميها حضرات الممثلين الكرام لدول المجلس المذكور في شبه الجزيرة العربية من جديد بالهوية العربية للعراق، أي لكل العراق ولكل العراقيين والعراقيات! إنهم يريدون بعث العروبوية العنصرية من جديد! ياترى هل يعتقد هؤلاء الناس بأن الشعب الكُردي غبي إلى هذه الدرجة، بحيث يقدم طوعيا هذه المرة على "تصحيح هويته" من الكُردية إلى العربية بعدما فشلت عملية "تصحيح قوميتهم" وجميع ممارسات صهرهم في بوتقة "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" من قبل البعثيين، أم أنّ تعصبهم القومي المتجذر في نفوسهم ـ كما ذكره أبن خلدون في مقدمته الشهيرة ـ قد أعمى بصائرهم وجرّدهم من الشعور الإنساني بهذا الشكل ؟

لقد تجاهل حكام ومنظمات وشعوب دول الخليج (العربي ـ الفارسي) ردحا طويلا من الزمن، ليس فقط الشعب الكُردي والأخوة العرب الشيعة، بل أهالي العراق المعذّبين قاطبة. فلقد سكت الحكام والمحكومون في هذه الدول عن جميع جرائم النظام البعثي

العروبوي الشمولي تجاه أبناء وبنات العراق الجريح. إنّهم لم يسكتوا فحسب، بل ساندوا النظام الفاشي وطاغيته السفاح صدّام حسين ماديا ومعنويا أيضا. وقد وقفت حكومات جميع الدول الأعضاء في "الجامعة العربية" إلى جانب النظام البعثي لمنع مناصرة الشعب الكُردي المضطهد من قبل الأمم المتحدة بسبب تعرضهم عام ١٩٨٨ لحملات "الأنفال" الوحشية من قبل النظام البعثي المتسلط في بغداد! وسكتوا جميعا حكاما ورعايا عن مجازر قمع إنتفاضة ربيع عام ١٩٩١ في القسم الأعظم من العراق، كل ذلك بسبب تطابق مصالحهم التسلطية الضيقة والنابعة أصلا من المرض النفسي المشترك: الأستعلاء القومي العنصري المستبد تجاه الشعوب غير العربية والنظرة الطائفية المقيتة تجاه أتباع المذهب الجعفري في إطار الدول العربية الأصلية والدول العربية المشتركة، فهم عربويون سنيون (والكُرد ليسوا عرباً والشيعة ليسوا سنّة). من المعلوم أنّ شبه الجزيرة العربية هو الموطن الأصلي للعرب، لذلك يسمى في اللغة الأنجليزية بـ(Arabia) وفي اللغة الألمانية بـ (Arabien) وفي اللغات الهندو ـ إيرانية بـ(عربستان). أما دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا) فهوياتها الحقيقية لحد الآن هي عربية ـ بربرية (وليست عربية بحتة كدول شبه الجزيرة العربية)، وكانت تلك المنطقة معروفة ببلاد البربر (والبربر هم أكبر شعب أفريقي مقسم على تسع بلدان أفريقية). أما الصومال وجيبوتي فهما ولحد الآن دولتان أفريقيتان صرفتان ـ بالرغم من كونهما عضوان في "الجامعة العربية"، والسودان هي دولة عربية ـ أفريقية. أما مصر (مصدر إلهام الآيدولوجية والإنقلابات العسكرية العروبوية) فهي فعلا دولة عربية ـ قبطية ـ أفريقية، لبنان دولة عربية ـ سريانية، سوريا هي دولة عربية ـ كُردية ـ سريانية، دولة الأردن تكونت من جزء من الحجاز وجزء من فلسطين (الضفة الشرقية من نهر الأردن)، والفلسطينيون هم عرب وآراميون (سريان). فلماذا سُمّيت المنظمة الجامعة لهذه الدول بشعوبها العربية وغير العربية إذاً بالجامعة العربية؟ هل الشعوب غير العربية في هذه الدول أقل شأنا من الشعب العربي؟ ألا تتواجد هذه الشعوب قبل العرب في هذه البلدان؟ بأي حق تم طمس الهوية القومية للشعوب الكُردية والبربرية والسريانية والأفريقية (السكان الأصليين لهذه البلدان)؟

ثم هل سمع أحد بوجود الجامعة الأنجليزية أو الجامعة الأسبانية أو الجامعة الألمانية أو الجامعة الفرنسية، بالرغم من وجود العديد من الدول الناطقة بلغات تلك الشعوب في العالم؟

على الحكام العرب في جميع الدول العربية الصرفة والمشتركة مع الشعوب غير العربية أن يتعلموا أصول التعايش والأعتراف المتبادلين بين العرب وغير العرب في تلك الدول، وأن ينبذوا التسلط والإستبداد والمبايعة والتعيين ومسرحيات الـ ٩٩٪ للإنتخابات المزيفة قبل فوات الأوان، لأننا نعيش الآن في القرن الواحد والعشرين، ولم نعد نعيش في القرون الوسطى، فلقد أصبحت أراضي بلدانهم –بالرغم من التنمية الأقتصادية– بسبب إنعدام الإنتخابات الحرة والعدالة الإجتماعية والمساواة مع الشعوب غير العربية أو الطوائف غير المسلمة تربة خصبة للإرهاب الظلامي بعد إحتضار حركة العروبوية التقليدية (بالرغم من تحالفهما الإرهابي التكتيكي الحالي في الجزء المضطرب من العراق)، فلا مجال مطلقاً الآن لبعث العروبوية التقليدية عبر الأستمرار، لا عن طريق ظاهرة "الجامعة العربية" للعرب وغير العرب –لطمس هوية وجرح كرامة غير العرب– ولا عن طريق الحث على تجاهل الهويات الحقيقية لمعظم الدول الأعضاء في "الجامعة العربية"، وفي مقدمتها العراق ذات الهوية العربية ـ الكُردية، بالرغم من كون حكامه السابقين ـ غير المنتخبين من الشعب ـ من مؤسسي هذه المنظمة التي لا تحل أو تربط أمرا مهما، وقد أشتهرت إجتماعاتها المضيعة للمال والوقت بشعار: إتفّق العرب على أن لايتفقوا! عليهم أن يتركوا شأن العراق للعراقيين والعراقيات، فهم وهن أدرى بهوية البلد المشترك وبالمصالح المشتركة لأهاليه أو بالأحرى بأسس بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود الخالي من جميع أشكال الأضطهاد والأستغلال، والذي سيصبح منارا لشعوب كل دول المنطقة، التي يعادي حكامها المتسلطون المتخلفون عاصفة المساواة بين جميع الشعوب والعدالة بين جميع شرائح المجتمع.

أيلول ٢٠٠٥

الجبهة التركمانية تناصر الإرهاب وتعادي الدستور

بعد فترة وجيزة من إقامة "المنطقة الآمنة" للكُرد في جزء كبير من كُردستان العراق عام ١٩٩١، دعا ممثلي الحكومة التركية في أربيل الى إجتماع خاص لخريجي الجامعات التركية، وفاجئوا الحاضرين بطلب غريب، حيث أرادوا منهم تشكيل منظمة باسم "الجبهة التركمانية". فرد أحد الأخوة التركمان المدعويين على مندوبي أنقرة، بان طلبهم غير معقول، وذلك لسببين: أولا لأن ليس كل خريجي الجامعات التركية من أربيل هم تركمان، فالعديد منهم هم كُرد، وثانيا لأن الجبهة تُقام بين أحزاب سياسية، وفي ذلك الوقت كان الحزب الوطني التركماني التنظيم التركماني الوحيد على الساحة السياسية في المنطقة. فانفضّ الاجتماع من دون تحقيق الهدف المنشود لممثلي حكومة أنقرة.

وقد تم عقد الإجتماع الثاني لهذا الغرض فيما بعد في أنقرة، وهناك تأسست "الجبهة التركمانية" كما أرادتها الحكومة التركية، وتم أختيار عضو سابق في المجلس التشريعي (الكارتوني) لـ "منطقة الحكم الذاتي" ـ صديق حميم لأركان نظام البعث العفلقي (المحامي صنعان أحمد القصاب) لرئاستها! بالرغم من علم القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين في إقليم كُردستان بوقائع الحدثين ونوايا هذه الجماعة، لم تبادر الجهات الرسمية في ألاقليم الى منعها من مزاولة نشاطاتها كتنظيم سياسي في إطار العمل السياسي الديمقراطي، إيمانا منها بوجوب تمتع جميع الأقليات القومية والدينية في منطقة كُردستان الحرة بكافة الحريات السياسية والعقائدية وبكل الحقوق الثقافية والإدارية المشروعة ـ وبسبب كون تركيا المنفذ الستراتيجي الوحيد للمنطقة الآمنة (كُردستان الحرة) مع العالم الخارجي آنذاك. وكانت الحكومة التركية تتمتع بموقع متميز لدى الحلفاء بسبب أستخدام قاعدة (أنجرليك) لتطبيق الحظر الجوي على القوة الجوية للنظام البعثي في أجواء المنطقة الواقعة شمال خط العرض ٣٦ من قبل طائرات

التحالف المكلفة بهذا المهام. فأصبحت "الجبهة التركمانية" أداة طيعة بيد الحكومة التركية وجهاز مخابراتها المعروف بـ"ميت"، وهمزة وصل بين النظامين الكمالي التركي والصدامي العراقي، للتنسيق ضد الشعب الكُردي ليس في كُردستان العراق فحسب، بل في كُردستان تركيا أيضاً، كما أكدت على ذلك التقارير السرية التي كتبها رئيسها السابق (القصاب) الى أركان النظام البعثي، والتي نشرتها جريدة "الجماهير" في أربيل وفضائية العالم في طهران بعد سقوط النظام الفاشي.

ففي الوقت الذي كان نظام البعث يواصل سياسة التعريب (التطهير العرقي والأسكان العنصري) في كركوك – خاصة ضد الكُرد وضد التركمان الشيعة أيضا، ولايعترف أصلا بوجود القومية التركمانية أو الآشورية أو الكلدانية في العراق، كانت ألاقليات القومية والدينية في مناطق كُردستان المحررة من نظام البعث تتمتع بجميع حقوقها الثقافية والإدارية وبكامل حرياتها السياسية والعقائدية. فالتركمان والآشوريون والكلدان أسسوا الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية والاندية الرياضية الخاصة بهم. واصبحت لديهم محطات تلفزيون وراديو تذيع برامجها باللغتين التركمانية والسريانية، وكذلك دور نشر ومطابع تنشر كتب ومؤلفات باللغتين المذكورتين، وأخذ الأطفال التركمان وأطفال الناطقين بالسريانية يتعلمون في المدارس الرسمية والخاصة باللغة الأم. وأخذت "الجبهة التركمانية" تُجبي مبالغ نقدية كأجور التوسط للفيزا التركية من المهاجرين والمسافرين الى أوروبا عبر تركيا عند المعبر الحدودي (إبراهيم الخليل) تتراوح بين ٢٠٠ ـ ٦٠٠ دولار. لقد إدّعت "الجبهة التركمانية" منذ تأسيسها في أنقرة تمثيل الأخوة التركمان في جميع أنحاء العراق، وبالغت في إعلامها في تقدير نفوس الأقلية القومية التركمانية كثيراً حيث قدّرت تعدادها بثلاثة ملايين، بينما يشير الأحصاء العراقي لعام ١٩٤٧ (وهو بالمقارنة مع الأحصاءات البعثية أقرب إلى الواقع حتماً) على أنّ نسبة التركمان في عموم العراق هي ٢,٤٪.

منذ تحرير الجزء الآخر من محافظة كركوك من نير النظام البائد في نيسان عام ٢٠٠٣، ينسق أفراد ماتسمى بالجبهة التركمانية مع رفاقهم السابقين من بقايا البعثيين العنصريين والسلطات التركية سراً وعلناً ضد إزالة آثار التعريب الجائر والتهجير الغادر بحق الكُرد في مدينة كركوك خاصة ومحافظة كركوك عامة، ويقفون كحجر عثرة في طريق إلغاء تفتيت محافظة كركوك وعودة المرّحلين الكُرد الى مدينة كركوك وإعادة

توحيد كُردستان العراق. ولقد قاموا بتنظيم عدد من المظاهرات بالأشتراك مع بقايا البعثيين وبعض المستوطنين المستقدمين من قبل البعث إلى كركوك ضد كُردستان عامة وضد الفيدرالية (كمبدأ متفق عليه في العراق الجديد بين جميع أطراف المعارضة السابقة للنظام البعثي المستبد) خاصة، لكي لايتم إقرار شكل الدولة اللامركزية أو بالأحرى لكي لايتم حل القضية الكُردية في العراق على أساسها، ولكي لاتضطر الحكومة التركية في المستقبل إلى حل القضية الكُردية في تركيا على نفس الأساس، بالرغم من كون ذلك حلا مثاليا في الوقت الحاضر وبالرغم من كل محاسن الفيدرالية في جميع الدول الديمقراطية المتعددة الشعوب أو الثقافات. ولقد خلق ولايزال يخلق ممثلي "الجبهة" عن طريق حصولهم على منصب مدير التربية في كركوك عراقيل كثيرة لأعاقة الدراسة باللغة الكُردية فيها. وبدأوا بواسطة سوء إستخدام مديرية الدراسات التركمانية بتطبيق منهاج دراسي طوراني في المدارس التركمانية التي تسيطر عليها أو بالأحرى تشرف عليها عناصر "الجبهة" في كركوك ومدن أخرى (كما يؤكد على ذلك موقع البيت العراقي الألكتروني): فعمموا دراسة تاريخ تركيا (المزيف رسميا من قبل الكماليين ـ كما يؤكد على ذلك العالم الإجتماعي التركي الشهير إسماعيل بيشكجي) وقاموا بتعليق صورة مصطفى كمال باشا "أتاتورك" المعروف بمذابحه العنصرية ضد الكُرد في صفوف تلك المدارس ... ولمعرفة المزيد في هذا الصدد يمكن مراجعة الموقع المذكور أعلاه، ولابد من التدقيق في هذه المسألة ووضع الضوابط القانونية الصائبة لها، من قبل كل من مجلس محافظة كركوك وزارة التربية العراقية، قبل إستفحالها.

ولقد ظهر الوجه الحقيقي لماتسمى بالجبهة التركمانية الآن جلياً في تلعفر، من خلال التأييد الواضح لممثلي "الجبهة" للإرهابيين هناك، عن طريق بث الأشاعات الكاذبة بصدد حملة مكافحة الإرهاب البعثي ـ القاعدي (الفاشي ـ الظلامي). فلقد إدّعى السيد حازم كلش نائب رئيس "الجبهة التركمانية" في مخابرة هاتفية مع جريدة (الحياة) في السادس من هذا الشهر بأنّ "المعارك مستمرة بين القوات الأمريكية والعراقية من جهة وعناصر المقاومة من جهة ثانية"! ونفى وجود مقاتلين عرب أو أجانب في المدينة (وقد جرى إثبات عكس ما إدعّى السيد كلش أثناء تطهير المدينة المظلومة من شرذمة الإرهاب) وحمّل كلش "قوات بدر وقوات الأنقاذ الإسلامي مسؤولية ما يجري في تلعفر". ومن ثم وصف مسؤول آخر للجبهة أو بالأحرى مسؤول حزب "تركمان إيلي" في

تلعفر ـ كما جاء في إتصاله التلفوني مع جريدة الحياة في الحادي عشر من هذا الشهر ـ حملة مكافحة الإرهاب في تلعفر بـ"المؤامرة" التي تقودها "الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة المركزية في بغداد لأيجاد حجة ضد سورية وإضفاء الشرعية على أي عملية عسكرية ضدها"! كما إدّعى بأنّ "القوات العراقية المشاركة في الهجوم هي من ميليشيات بدر والبيشمركة تساندها قوات الأحتلال الأمريكية". وبذلك أصبحت أبعاد المؤامرة الحقيقية ضد العراق الجديد، أي تعاون التحالف البعثي ـ القاعدي المساند من قبل النظام البعثي السوري مع أركان وأسياد "الجبهة التركمانية" مفضوحة تماما، وإنّ إنضمام أعضائها البرلمانيين الثلاثة إلى كتلة الأئتلاف العراقي الموحد لم يكن إلاّ مناورة تكتيكية خادعة أو بالأحرى توصية سياسية معينة لتحقيق أهداف معينة لأسياد هذه "الجبهة" المصطنعة في تركيا. وبالرغم من ترحيب العديد من القوى السياسية والشخصيات الوطنية التركمانية بالأعتراف الواضح بحقوق التركمان السياسية والثقافية والإدارية، وتقديرها للدور الواضح للأعضاء الكُرد في لجنة صياغة الدستور في الدفاع عن الحقوق المشروعة للأقليات القومية والدينية في عموم العراق، أصدرت "الجبهة التركمانية" بيانا تعلن فيه معاداتها للدستور، وبالذات بسبب الفيدرالية التي يتم حل القضية الكُردية على أساسها. والأنكى من ذلك إنها هددت بالأنتحار. فلقد صرّح ممثل آخر للجبهة (السيد سعدالدين أركيج) لجريدة الحياة قبل يومين بأنّ "الأحزاب والقوى السياسية التركمانية ستشكل ميليشيا مسلحة لحماية وجود التركمان"، غير أنّ "الجبهة" ـ كما تبين في الإنتخابات ـ لاتمثل سوى أقلية ضئيلة من التركمان، وإنّ التركمان الوطنيون الأحرار تحميهم القوات المسلحة للعراق الجديد ويحميهم دستور العراق الدائم، وهم ليسوا بحاجة إلى ميليشيا منظمة طورانية فوضوية ضالة، وإنّ مجرد التفكير بهذا الأمر يدل بوضوح على الأفلاس السياسي التام لهذا النفر من المتاجرين بوجود وحقوق الأخوة والأخوات التركمان، وهذه هي نهاية طبيعية لكل من تسول له نفسه التصدي لإرادة أهل العراق الطيبين والطيبات وتصميمهم وتصميمهن القوي على بناء عراق ديمقراطي فيدرالي مزدهر، تتآخى وتتساوى فيه كل القوميات والأديان والمذاهب.

أيلول ٢٠٠٥

لا لتشويه الدستور لا لتدخل الدول غير الدستورية في دستور العراق

نعم لتمتين التآلف والتوافق بين التحالف الكُردستاني والأئتلاف العراقي

منذ مئات السنين يُضطهد الشعب الكُردي قوميا من قبل حكام الشعوب الإسلامية الجارة، بالرغم من مشاركة أو إشراك الكُرد في جميع معاركهم، التي لا ناقة لهم في معظمها ولا جمل! ولقد ساندت الدول العظمى مضطهدي الشعب الكُردي بأستمرار لتأمين المصالح المشتركة للطرفين المستغلّين على حساب الهوية الفعلية والحقوق الأساسية للأنسان الكُردي. لأن الهدف المشترك للطرفين يكمن في إستعباد أبناء وبنات الكُرد من قبل الحضرات والباشوات والشاهات الشرقيين والخواجات الغربيين ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ بالتواطؤ مع نفعيين وخونة كُرد من أجل النهب المشترك لخيرات باطن وسطح أرض كُردستان الغزيرة. ولذلك حُرم الشعب الكُردي من حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه كسائر شعوب اللّه على الأرض، وأصبح ماهو حلال وشرعي للعرب والترك والفرس حرام وغير شرعي للكُرد، ولذلك أصبح تغيير قومية الكُرد والطابع السكاني لكُردستان (التعريب والتتريك والتفريس) منهجاً رسمياً وعرفاً شعبياً لجيرانهم: فالكُرد في تركيا يعتبرون "تُركاً جبليين" وموطنهم يعتبر جزءً من الوطن التركي والكُرد في سوريا يعتبرون"عرباً سوريين" وموطنهم هناك يعتبر جزءً من الوطن العربي وحتى في العراق (بعد كل الممارسات اللاإنسانية بحق الشعب الكُردي) يصر من يعتبرون أنفسهم ممثلين للعرب السنة على إعتبار الشعب الكُردي "جزء من الأمة العربية" وعلى إعتبار كُردستانهم جزءً من الوطن العربي! والأسباب الأساسية لهذه الممارسة العنصرية هي: الأستعلاء القومي لممثلي الشعوب الجارة وإستبداد حكامها وفساد دساتير أنظمتها. ويستمر الحال على هذا المنوال منذ عقود غابرة من

الزمان نتيجة لتعاون الجيران المستمر فيما بينهم ضد الكُرد (حتى وإن أختلفوا فيما بينهم على مصالحهم القومية أو الطائفية الخاصة في فترات معينة) وبسبب غدرالقوى العظمى المتحالفة مع حكامهم المستبدين للكُرد أو خداعهم لهم بأستمرار. فقط في دولة العراق سقط حوالي نصف مليون شهيد من أبناء وبنات كُردستان، منذ تأسيس مملكة العراق بقيادة ملك حجازي ومساعديه من القوميين العرب، مروراً بجمهورية القوميين العرب بقيادة الأخوين عارف وإنتهاء" بعهد البعث العربي (الفاشي) بقيادة الدكتاتور صدّام التكريتي. ولقد وقفت الدول العظمى بصورة عامة إلى جانب الحكومات العراقية المستبدة سياسياً وعسكرياً، إلاّ عندما كان حكام بغداد يصادقون معسكراً دون آخر، كانت دول المعسكر الآخر تمد يد العون تكتيكيا إلى الكُرد لتغدر بهم فيما بعد، وكان الكُرد كالغريق المتشبث بالقش بين أمواج متلاطمة لأربعة بحار إقليمية متصلة بمحيطات عالمية عديدة!

في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ سقط السفاح الأكبر للكُرد (أو بالأحرى للكُردستانيين والشيعة) من دست الحكم وإنهارت جمهورية الرعب، فتنفس كل المظلومين والمظلومات فيها وجميع المشرّدين والمشردات منها الصعداء، حيث زال الطغيان. في صيف هذا العام جلس ممثلوا ضحايا النظام البائد لكتابة دستور لعراق جديد (عراق ديمقراطي وفيدرالي منشود). فجلس ممثلوا شعب كُردستان المنتخبين مع ممثلين للعرب (الشيعة والسنة) المنتخبين أيضا في الجنوب والوسط على طاولة المباحثات والمداولات.

فجأة بدأت مناورة واضحة ممن يعتبرون أنفسهم (من غير حق) ممثلين للغائبين عن الإنتخابات من العرب السنة للألتفاف على مهمة النواب المنتخبين فعلا ـ وهم بعثيون وسلفيون شوفينيون لم ينتخبوا من قبل الأخوة العرب السنة وقد إختار بعضهم الأمريكان. فبدلاً من الأعتذار من الشعب الكُردي ومن الأخوة الشيعة عن الجرائم البشعة التي إرتكبها نظام البعث البائد بحقهم في بداية عملهم، أخذوا يسمون الإرهاب البعثي ـ القاعدي الغادر والموجه أساسا ضد الشيعة والكُرد وأحرار السنة العرب بـ"المقاومة" ويطالبون علنا برد الأعتبار للبعث النازي ويطلبون من الكُرد أن يعتبروا

أنفسهم طوعياً جزءً من الأمة العربية وإعتبار أرض آبائهم وأجدادهم أي كُردستانهم (تقديرا لحملات الأنفال الظالمة) جزءً من الوطن العربي (أي قبول تعريب الشعب والأرض) ويصرون على إجهاض الفيدرالية وفقا لسياسة: خطوة خطوة (فهم يطالبون بمسح كلمة الإتحادية أينما وجدت في الدستور) ويريدون إلغاء إعتبار اللغة الكُردية لغة رسمية أسوة باللغة العربية. والدول العربية السنية كلها، وفي مقدمتها سوريا ومصر والسعودية والأردن، تقف خلفهم في هذه المناورة الخبيثة المشتركة، من أجل إطفاء بصيص الأمل لشعب كُردستان وللمظلومين من الشيعة وكل الأقليات القومية والدينية في دستور يمهد فعلا لبناء دولة إتحادية متطورة مشتركة، على أساس الأتحاد الأختياري بين جزئي العراق والمساواة بين جميع مكوناته الأساسية. وهم جميعا يطلبون من سفير أمريكا في العراق أن يكون عرّابهم في هذ الغدر الجديد بممارسة أقصى ضغط ممكن على الكُرد للتنازل تدريجياً عن البنود والفقرات المتعلقة بالحد الأدنى من حقوقهم، بغية إفراغ مسودة الدستور من مبادىء بناء عراق يختلف عما تعوّدوا عليه، من أجل إفشال العملية السياسية لبناء عراق جديد، يكون فيه الإنسان حراً ومُصاناً، وتصبح بلاده نبراساً للشرق الأوسط بكامله.

ويُراد من العراقيين بعد ذلك إستجداء الرضى من حكومات عربية سنية (قومية طائفية) سكتت عقوداً من الزمن على إضطهاد الكُرد والشيعة من قبل الأنظمة العروبوية في العراق، وهي ساندت النظام البعثي الظالم مادياً ومعنوياً، وبهذا شاركته فعلاً جرائمها خاصة ضد الكُرد والشيعة، لأن الكُرد ليسوا عربا (أي لاينتمون إلى الأمة العربية) ولأن الشيعة ليسوا سنّة (ويعتبرونهم حلفاء لإيران الفارسية)! لذا يستوجب على القيادة السياسية الكُردية أن تحل خلافاتها الحالية مع رئيس الوزراء أو بالأحرى مع كتلة الأئتلاف الموحّد بحكمة وتأني، وعليها أن تكون حذرة جداً من المناورة المشتركة الخبيثة لأنصار الإرهاب البعثي–القاعدي من الذين فرضوا أنفسهم أو تم إنتقاءهم من قبل السفارة الأمريكية في بغداد لتمثيل الأخوة من العرب السنة (مثل هيئة علماء النفاق ومجلس الحوار البعثي ومؤتمر أهل الشقاق) بمشاورة ومباركة الدول العربية المتعصبة قوميا والمتطرفة مذهبيا، لدق الأسفين في تحالف وتوافق المضطَهدين

من قبل النظام البعثي البائد، من أجل تعطيل العملية السياسية في العراق الجديد، لكي لايتحقق إعادة بناء العراق على أسس الديمقراطية والفيدرالية والمساواة، الذي سيهّز أنظمة وتركيبة الدول المركزية المستبدة بأتجاه الديمقراطية والفيدرالية (العدالة الإجتماعية والإتحاد الإختياري) في الشرق قاطبة.

وكذلك على قيادة كتلة الأئتلاف العراقي الموحد أن تنتبه جيدا إلى أبعاد المناورة الخبيثة وتداعيات إهمالها، عليها أيضا أن تبادر فورا إلى حل المسائل المعّلقة مع ممثلي كتلة التحالف الكُردستاني بأسرع وقت ممكن، لتفويت الفرصة على القائمين بالمناورة والمستفيد الأساسي منها، أي التحالف الإرهابي البعثي–القاعدي، الذي يقتل يوميا الشيعة والكُرد، فقط لأنهم شيعة أو كُرد، ومن أجل إنجاح عملية الأستفتاء على الدستور الدائم وإنجاح عملية الإنتخابات القادمة أو بالأحرى مجمل العملية السياسية لبناء العراق الجديد: العراق الديمقراطي الفيدرالي المزدهر.

اكتوبر ٢٠٠٥

نقاط ضعف محاكمة الطاغية وأعوانه وسبيل تلافيها

لقد تأخرت محاكمة طاغية العراق وكبار مجرمي النظام البعثي الشمولي كثيراً، لأسباب نجهلها!

فلقد قام الحلفاء بمحاكمة كبار مجرمي النظام النازي الشمولي بعد إحتلال (أو بالأحرى تحرير) ألمانيا بفترة وجيزة في مدينة نورنبيرج، وبواسطة حكام عسكريين أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين وسوفييت. ومن ثم صَدرت القرارات التي تدين ٤٠ منهم بحكم الأعدام، ونُفذ الحكم فيهم بسرعة، من دون أية ضجة إعلامية لألمان شوفينيين متعاطفين مع المتهمين (بحجة الإحتلال الأجنبي) في أجهزة إعلام سويسرا أو النمسا على سبيل المثال، حيث أن غالبية سكانهما هم ألمان، ربما لأن سويسرا لم تكن تملك في ذلك الوقت فضائية مشاغبة مشبوهة كـ "الجزيرة" القطرية أو لأن النمسا لم تتواجد في أحدى مدنها آنذاك محطة قومية طائفية لأمراء دولة جارة لها كـ "العربية" (السعودية) في دبي. ولقد إنتظر الناس بفارغ الصبر، ليس في العراق فحسب بل في مختلف مناطق العالم، محاكمة دكتاتور العراق السابق وكبار جلاّديه. وأخيراً بعد مرور أكثر من سنتين على سقوط نظامه الفاشي، وقف الطاغية وعدد من شر ذمته في قفص الأتهام لمحكمة جنائية عراقية، شفافة، علنية، مستقلة، عادلة وديمقراطية (أكثر من اللازم) ـ لامثيل لها في جميع الدول العربية (القحّة والمُستعربة)، أنشأتها حكومة عراقية إنتقالية منتخبة من قبل أغلبية ناخبي وناخبات العراق في ظروف قاهرة، جميع حكامها أو بالأحرى أعضائها مدنيون عراقيون، وتجري جلسات محاكماتها وفقاً لقوانين عقوبات وأصول محاكمات جزائية عراقية، تصون جميع حقوق المتهمين المشروعة وتخبرهم المحكمة بمضامنيها بشكل مفصل في بداية الجلسة الأولى. مع التقدير الشديد لشجاعة هيئة المحكمة والأدعاء العام الكامن في إستعدادهم لتولي مهمة

محاكمة أعتى دكتاتور في الشرق الأوسط وأشهر سفاح في العالم كلّه، في الوقت الذي لايزال يقتل ويرهب فيه بقايا جلاوزته الفاشيين وحلفائهم التكفيريين الهمجيين المدعومين بفتاوى ٢٦ منافقا من محرضي الإرهاب في دولة الحجاز والنجد (بأسم الإسلام البريئ منهم) وتحريض جميع مرتزقته السابقين في الفضائيات العروبوية (المتاجرة بعواطف العرب السنّة)، لم تكن الجلسة الأولى لمحاكمة الجزار وعدد من جلاّديه، كما كان متوقعاً من مناهضي الظلم والطغيان، لأن السيدين رئيس هيئة المحكمة ورئيس هيئة الأدعاء العام لم يفلحا في هذه الجلسة في أداء مهمتهما الشاقة –مع شديد الأسف– بالشكل المطلوب، وذلك للأسباب التالية:

عدم كون السيد رئيس المحكمة حازماً (وهناك فرق كبير بين الحزم والصرامة) وعدم توجيهه للأسئلة المتعلقة بهوية المتهمين بصورة دقيقة وحاسمة وعدم إظهاره سرعة البديهة المفروضة بالذات لهذه المحاكمة التاريخية، بالرغم من إتزانه الجلي وهدوئه الواضح وتمتعه بسعة صدر كبيرة. كان من المفروض الإستفادة من تصرف الطاغية صدّام حسين في جلسة التحقيق الأولى قبل عدة أشهر، حيث رفض المتهم آنذاك الإعتراف بالمحاكمة والإدلاء بأسمه وأصّر على كونه رئيساً لجمهورية العراق. وأراد هذه المرّة إستغلال الجو الديمقراطي والأحترام السائد في المحكمة لحقوق الإنسان (مهما كان متّهما) وكذلك صبر وتواضع رئيس المحكمة ليحول نفسه أمام عدسات كاميرا التلفزيونات (خاصة العربية منها) من جلاّد إلى ضحية ومن مسبب للإحتلال إلى مقاوم له (كما هو متوقع منه)، بدلاً من إظهار الندم وطلب العفو من أهالي العراق المنكوبين به ومن شعوب الدولتين الجارتين إيران والكويت. لذلك كان على السيد رئيس المحكمة أن يقطع الطريق عنه لحظة دخوله قفص الأتهام وشروعه بتجاهل المحكمة، وعدم فسح المجال أمامه للقيام بإهانة المحكمة (ومن خلالها جرح كرامة كل ضحايا قمعه وغدره وجرح مشاعر أهاليهم) وكذلك الحكومة التي تمثلها هذه المحكمة والتي إنتخبها أكثر من ثمانية ملايين عراقي وعراقية وكان على السيد القاضي تحذيره من العواقب القانونية المترتبة على ذلك، والطلب منه بصورة حازمة الإلتزام بالقواعد القانونية الخاصة بالمحاكمة وأصول المرافعات وإحترام المحكمة التي تمثل فعلاً إرادة الغالبية العظمى لشعب العراق العظيم وكذلك مطالبته بالإجابة على الأسئلة الموجهة إليه على قدر السؤال (كما هو متّبع في جميع المحاكم العالمية العادلة والنزيهة). وكان على

السيد رئيس المحكمة أن يوجه الأسئلة الأربعة المتعلقة بأسم وعمر ومهنة وسكن المتهم بإنفراد، بدلاً من الطلب منهم إعطائه هويتهم (حيث إستغل الجلاد عوّاد البندر، رئيس "محكمة الثورة" (محكمة الفاشية) السيئة الصيت للتشدق بعقاله (ذي اليشماغ الحجازي)، الذي وضعه على رأسه فقط لإستجداء عواطف البسطاء من العرب غير العراقيين (من الذين لايعرفونه). كان من المفروض أن يسألهم السيد رئيس المحكمة أولاً عن الأسم، وفي حالة المناورة على الإجابة بشعارات رنّانة أو كلمات حق يراد بها الباطل (كما فعلها الدكتاتور السابق)، كان على رئيس المحكمة إيقافه عند حدّه، والرد عليه بشكل أصولي وبصورة محترمة: بأن شعب العراق هو فعلاً عظيم وصامد وصابر وهذه هي محكمته الشرعية المستقلة والعادلة للمتهمين بجرائم مقترفة بحق الإنسانية، ومن ثم توجيه سؤال الأسم (لمن إمتنع عن الأدلاء بأسمه) بسؤال المتهم: هل إسمك فلان بن عيان؟ هل أنّ تاريخ ميلادك هكذا؟ هل كانت مهنتك هكذا؟ هل كان سكنك هكذا؟ وأثناء إصراره على كونه رئيسا لجمهورية العراق، كان على رئيس المحكمة أن يذّكره بأن "حزب البعث" الحاكم سابقا إغتصب الحكم عن طريق إنقلاب عسكري معروف، في غفلة عن الشعب العراقي المنكوب به، أي تسلط على دست الحكم بصورة غير شرعية (غير منتخبة من قبل الشعب)، وإنّ المتهم نصّب نفسه بنفسه سابقاً كرئيس للجمهورية العراقية (على أثر تصفية كبار أعضاء حزبه المنحل ونظامه البائد)، تبعاً لذلك كان تقلده للمنصب باطلاً. وكان بإمكان رئيس المحكمة سؤاله عن المهنة التي تعلمها في حياته.

وماكان على السيد رئيس المحكمة إستخدام عبارة "السيد" لمخاطبة الطاغية، خاصة بعد أن تصرف بالأسلوب غير اللائق، حيث سخر من أعضاء المحكمة ومن الذين أقاموها! فلقد أراد القاضي إحترام المتهم على أساس القاعدة القانونية المعروفة (المتهم بريء حتى تَثبت إدانته) كما هو متبع في محاكم الدول الديمقراطية. إلاّ أنه حتى في هذه المحاكم يمكن مخاطبة المتهم شفهياً بالمتهم (خاصةً عندما لايكون هناك شك في كونه مجرماً). ولأن العالم كله يعرف طغيان وجرائم رئيس النظام السابق ومعاونيه، وإحتراما لأرواح الشهداء الطاهرة، الذين أُعدموا أو قُتلوا أو ذُبحوا على أيدي جلاّدي هذا الطاغية المعروف (والآلاف منهم من دون ذنب ومن دون محاكمة) وإحتراماً لإرادة ومشاعر أهالي الضحايا وكل محبي العدالة في العالم بأسره، يجب مخاطبة الطاغية

وجلاديه المجرمين في الجلسات القادمة بكلمة "المتهم" وليس "السيد".

إنّ وصف السيد رئيس هيئة الإدعاء العام للجرائم المرتكبة في عهد النظام السابق، بعد أن ذكر غيض من فيضها، باللاإنسانية واللاأخلاقية، هي حقيقة مطلقة ولاتشكل أي تجريح لكرامة المتهمين. فلقد نعت السيد المدعي العام طبيعة تلك الجرائم بهاتين الصفتين وليس الأشخاص المتهمين، وهما صحيحتان. ألم تكن جرائم إبادة الأطفال والنساء والشيوخ والرجال الأبرياء والبريئات جرائم لاإنسانية؟ (والمقابر الجماعية أدلّة دامغة على هذه الحقيقة) ... ألم تكن جرائم هتك أعراض النساء والرجال من قبل جلاوزة النظام والتعذيب الجسدي والنفسي للكثير منهم ومنهن في الزنزانات الحالكة للنظام البائد وتصوير الكثير من هذه الممارسات الشنيعة لاأخلاقية؟ ولذلك لم يكن هناك داع لمقاطعة السيد المدعي العام من قبل السيد رئيس المحكمة في هذا الصدد بإعتبار ذلك تجريحا للمتهمين. ولم يكن السيد رئيس المحكمة مُلزما بمقاطعة المدّعي العام، حين إعتبر الإدعاء العام بقاء مجزرة حلبجة وحملات الأنفال وتشريد الكُرد الفيليين ... كوصمة عار، فهذا الوصف ليس سوى ذكر حقيقة مجردة، كجزاء وحيد لحد الآن من ضمير الإنسانية الحي لمرتكبي تلك الجرائم الفظيعة بحق الإنسان في العراق في العهد البائد، ولم يكن ذلك تجريحا للمتهمين (بل هي فعلاً وصمة عار على جبين الطاغية الذي أمر بها والمجرمين الذين إرتكبوها)، فلقد أكّد الإدعاء العام على حقيقة ناصعة تدعوا ضمير المتهمين (وكل المجرمين الذين بدّلوا بعد سقوط النظام الفاشي إرهاب الدولة البعثية بإرهاب التحالف البعثي–القاعدي) الى الإستيقاظ، وتطالب أنصارالنظام البائد إلى مراجعة النفس، وتخفف إلى حد ما من هول الغدر الملحق بأهالي الضحايا المظلومين. وكانت مقاطعة المدّعي العام من قبل رئيس المحكمة من مواصلة قراءة مذكرة الإتهام لكونها طويلة (بالرغم من تثبيت كل الجرائم الكبيرة في المذكرة العامة للإتهام وتوثيقها لعرضها فيما بعد بالتسلسل) غير ضرورية. وكان على السيد رئيس المحكمة (على الأقل) التأكيد أولاً على صواب تعددية مواضيع الإتهام ومن ثم الطلب من الأدعاء العام بالبدأ بالتركيز في هذه الجلسة على الموضوع قيد البحث في الوقت الحاضر، أي مذبحة الدجيل. كان على السيد رئيس المحكمة أن يطلب من محامي الدفاع الكف عن الصياح والتكلم بهدوء أثناء مقاطعته المدعي العام من دون الأستئذان من هيئة المحكمة للتكلم، ولأن ما تشجع هو عليه بعد مقاطعة رئيس المحكمة للمدعي العام لهذا السبب

بالذات، لم يكن ضرورياً مطلقاً ولم يفعله بأسلوب متزن كما هو مطلوب. وكان على السيد القاضي أن ينبه المحامي إلى واجب الإستئذان من هيئة المحكمة للتكلم قبل الشروع في الحديث، ويذكره بانه لاداعي لتكرار طلب القاضي من قبله.

كان على السيد رئيس المحكمة تنبيه المتهم صدّام حسين إلى مخالفته القانونية الفظة، حين قاطع السيد المدّعي العام وأهانه بذكر كلمة "كذب" ومطالبته بعدم مقاطعة المدّعي العام والإعتذار له، بدلاً من ترك المجال له للإسترسال في مناقشة المدّعي العام. وكان على القاضي أن يطلب من المتهم أيضاً عدم التدخل والتحدث أثناء مساءلة المتهمين الآخرين بالتعليق أو بتوزيع عبارة "عفية" عليهم (كما كان يفعلها سابقاً) وكذلك الالتزام بواجب التكلم فقط أثناء مسائلته شخصيا أو بعد الموافقة على طلب التكلم من هيئة المحكمة. هذه المسائل القانونية والأصولية يجب توضيحها لجميع المتهمين في الجلسات القادمة للمحكمة، كما ويجب تبليغ المتهمين بواجب تطبيق كل الالتزامات أو بالأحرى إحترام جميع الواجبات، تماما كما جرى توضيح جميع حقوقهم كمتهمين ويتم إحترامها من قبل المحكمة بصورة فعلية. إنّ إختلاف عدد الضحايا الوارد في مرافعة السيد رئيس المحكمة عن العدد الوارد في مذكرة الإدعاء العام كان خطأً جسيماً، يصعب تبريره وتحتاج المحكمة إلى وقت معين لتصحيحه، وكان ذلك أيضا دافعا لتأجيل الجلسة أو بالأحرى لرفعها. وقد أصبح هذا الخطأ مادة للشماتة من قبل خصوم العراق الجديد بالمحكمة والطعن في شرعيتها في فضائيات عربية معينة، وفي مقدمتهم محام الدفاع عن المتهم طارق عزيز (بديع عارف)، بالرغم من كون هذه المحكمة العراقية أكثر شرعية من جميع محاكم دول "الجامعة العربية" وبالرغم من شفافيتها وعلنيتها، وبالرغم من الحرية المطلقة للدفاع المشروع فيها عن المتهمين والأبتذال في الهجوم الباطل عليها في وسائل الأعلام العربية. (ولا أعلم كيف يجوز لمحام يطعن بأستمرار في شرعية محكمة ما الدفاع عن أي متهم في تلك المحكمة! وكيف يُسمح لفضائية تعمل على تشويه حقيقتها وطبيعتها الناصعتين بحضور مراسليها لجلساتها، ليس فقط للمتاجرة الأعلامية بها، بل أيضا للتشهير بها ولإظهار الجاني كضحية!) إنّ إدعاء المدعي العام بعدم حصول محاولة لقتل الطاغية صدّام حسين في حينها (عام ١٩٨٢) في الدجيل، وحصر المسألة بإطلاق النار في الهواء آنذاك في بستان واقع على طريق مرور المتهم إلى مدينة الدجيل فقط، قد يعّقد التحقيق

ويطيل أمد المحاكمة أو قد يثير إنطباعا سلبيا لدى الرأي العام العالمي بخصوص مصداقية الإدعاء العام، لذلك كان على الإدعاء العام أن يكون حذراً ودقيقا جداً في هذا الخصوص، كما ويجب على المحكمة الموقرة أن تدقق في الأمر جيدا. فلقد تعرض العديد من الطغاة في العالم إلى محاولات القتل، إنتقاما من الجرائم البشعة المرتكبة من قبلهم أو بأمرهم، وهذا لايبرر العقاب الجماعي لأعداد غفيرة من الأبرياء أو أهالي المشاركين في العملية في المنطقة التي تحدث فيها المحاولة أبداً، وذلك بقتلهم تحت التعذيب الجسدي القاسي (قبل إجراء محاكمتهم!) أو إعدامهم في محكمة صورية تستغرق عدة دقائق! أو تشريدهم من بيوتهم ومدنهم أو سجنهم في ظل ظروف قاسية في الصحراء! كما حدث مع أهالي المتهمين بمحاولة قتل الدكتاتور السابق للعراق آنذاك. بالرغم من كل الدواع والأسباب، كانت فترة تأجيل المحاكمة لمدة ٤٠ يوما، أطول من اللازم.

وأخيراً هناك نقطة مهمة جداً، تثير تساؤلات مشروعة، تكمن في المظهر البائت لقاعة المحكمة، أو بالأحرى التنظيم السيء لها والمتمثل في الترتيب البسيط للقاعة ووضع منصة هيئة المحكمة وموقع محامي الدفاع وموضع وشكل قفص الأتهام وترتيب الكراسي فيه، حيث كانت قريبة من بعضها وتتيح المجال للمتهمين للهمس فيما بينهم. إضافة إلى النواقص التكنيكية الصارخة: كعدم وضوح الصوت أو إنقطاعه بأستمرار، وكذلك إنعدام جهاز جيد للفيديو أو دي في دي لمشاهدة الأدلة المرئية الدامغة (المصورة من قبل رجال النظام السابق، أي من قبل أعوان المتهمين بالذات)! هذه المسائل وكل النواقص الأخرى الموجودة وكذلك جميع الأخطاء والهفوات التي حدثت في الجلسة الأولى لهذه المحاكمة التاريخية (محاكمة العصر) يجب معالجتها أو بالأحرى تلافيها وكذلك التأكيد على عدم تكرارها في الجلسات القادمة، لكي تجري المحاكمة فعلاً بشكل يرقى إلى مستوى طموح كل محبي العدالة، وفي مقدمتهم أهالي جميع ضحايا النظام البائد، ليس في العراق فحسب، بل في العالم أجمع. ولكي تصبح المحكمة فعلا علامة بارزة للعراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود: أي مثالاً رائعاً للعدالة يحتذى به في الدول التي ستتخلص في المستقبل من أنظمتها المستبدة والشريرة.

أوكتوبر ٢٠٠٥

كاك مسعود والقضية الكُردية في الأجزاء الأخرى من كُردستان

في تصريح صحفي خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية أشار السيد مسعود البارزاني، رئيس إقليم كُردستان العراق، إلى السبيل الصائب لحل القضية الكُردية في الأجزاء الأخرى من كُردستان أي في الدول الثلاث الأخرى، التي تقتسم كُردستان فيما بينها (تركيا وإيران وسوريا)، حيث أكّد على أنّ الحوار هو الحل الأصح للقضية الكُردية هناك (كما هو الحال في العراق الجديد).

بإمكان حكومات تلك الدول، أن تستفيد فعلاً من أبعاد وتداعيات القضية الكُردية في العراق، إذا أرادت تحقيق السلام وضمان الأزدهار وحسن الجوار لبلدانها (بدلاً من إستمرار التعسف في عموم البلاد أو الإقتتال والدمار في كُردستان والتدخل السافر في شؤون العراق لعرقلة العملية السياسية الجارية فيه، بما فيها حل القضية الكُردية فيها جذريا وسلميا). على هذه الحكومات أن تدرك أخيراً بأنّ القضية الكُردية في تلك الدول أيضاً لا يمكن حلها لا بالعنف (القوة العسكرية وإرهاب الدولة) ولا بالتجاهل (إنكار وجود الشعب الكُردي أو قضيته أو حقه في تقرير المصير). عليها أن تدرك عقم نهج الإستبداد والتمييز في العراق القديم ونتائجه المدمرة، وعليها أن تستفيد من تجربة العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود الحالية، بدلاً من الإستمرار على سياساتها البالية والضارة، أي بدلاً من الإستمرار على المركزية المتسلطة وعلى إضطهاد الشعب الكُردي والأقليات القومية أو الدينية، وبدلاً من الإستمرار على محاولات عرقلة إستتباب الأمن والإستقرار في العراق الجديد بشتى الوسائل، لأن عجلة تاريخ المنطقة لن تعود إلى الوراء، ولأن زمن إفناء الكُرد (وشعوب المنطقة الأخرى) أو قهرهم وصهرهم في بوتقات القوميات السائدة (الحاكمة) قد إنتهى مع سقوط النظام البعثي الفاشي في

بغداد. فالحوار الحضاري على أساس الإعتراف المتبادل والتعاون المشترك (في إطار العدالة الإجتماعية والمساواة بين الشعوب) هو فعلاً الطريق الصحيح لحل قضايا الشعوب العالقة عامة. لذلك يجب على حكومات تركيا وإيران وسوريا أن تعترف أولاً بوجود القضية الكُردية فيها بدلاً من إنكار وجودها، لأن إنكار المرض لايُشفي العليل. على حكومات هذه الدول، إن أرادت حل القضية الكُردية فيها سلمياً، أن تدعو ممثلي الشعب الكُردي (بدون إستثناء، أي ممثلي الكفاح المسلح أيضاً) إلى طاولة المباحثات السياسية. ولقد تم حل قضايا شعوب عديدة عن طريق مباحثات السلام بين الحكومات وجبهات تحرير مسلحة للشعوب المضطهدة في تلك الدول (كما حدث أخيرا في السودان). وعلى التنظيمات السياسية الكُردية في الأجزاء الأخرى من كُردستان، أي في تركيا وإيران وسوريا أيضاً، أن تفكر في هذه المسألة بصورة جدية، عليها أن تستفيد من جميع أشكال النضال، التي مارسها الشعب الكُردي في كُردستان العراق بالتعاون مع قوى المعارضة الديمقراطية العراقية للنظام البائد. عليها أن تعي أهوال القتال غير المتكافئ مع الجيوش الجرارة لهذه الدول المقتسمة لكُردستان فيما بينها (والتي تتعاون فيما بينها بإستمرار ضد الكفاح المسلح في أي جزء من كُردستان، أو لأستغلاله في جزء معين لمنفعتها الخاصة ولفترة معينة، لبث التفرقة بين الكُرد ومن أجل المساومة عليه فيما بعد مع حكومة الدولة التي تسيطر على ذلك الجزء). عليها أن تدرك أهمية وأفضلية ممارسة النضال السياسي السلمي في الأجزاء الثلاثة الأخرى في الوقت الراهن على الكفاح المسلح، تجنبا لمآسي مشابهة لما حدث لشعب كُردستان العراق وكذلك تحاشيا لدمار مشابه للذي أصاب قرى كُردستان الجنوبية.

ففي كُردستان تركيا (كُردستان الشمالية) يجب النضال (في إطار جبهوي مشترك، تضم جميع القوى السياسية الكُردستانية، بما فيها حزب عمال كُردستان ـ ب. ك. ك.) قبل كل شئ من أجل تغيير أو بالأحرى إصلاح الدستور الكمالي لدولة تركيا وتطوير الديمقراطية البرلمانية فيها. إذ لابد من الإعتراف رسمياً (دستورياً) بجميع مكونات المجتمع في تركيا، ومنها الشعب الكُردي. ويجب إقرار وقوع جزء من كُردستان في تركيا (الجزء الشمالي من "كُردستان العثمانية"). حينذاك يمكن الجلوس إلى طاولة

مباحثات السلام، حتى مع الحكومة الحالية، إذا ما أقرت الحكومة وجود القضية الكُردية في تركيا وأعلنت نيتها في حلها سلميا بصورة رسمية، أي عندما تتبنى إعتراف رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان بوجود القضية الكُردية و ضرورة حلها ديمقراطياً، قبل إن تقدم المؤسسة العسكرية التركية على إجهاض الإعتراف الجريء والمبادرة الصائبة لأردوغان، كما فعلت سابقاً مع إعتراف ومبادرة رئيس الوزراء الأسبق المرحوم تورغوت أوزال، التي تمثلت في الأعتراف بوجود الشعب الكُردي في تركيا ومن ثم سعيه لمباحثات السلام مع ممثلي الشعب الكُردي بصدد حل القضية الكُردية، التي كلّفت وتكلّف الطرفين الكُردي والتركي خسائر بشرية ومادية جسيمة، لا مبرر لإستمرارها مطلقاً. ويمكن حل القضية الكُردية في تركيا أيضا، وفقاً لمبدأ الفيدرالية في إطار ديمقراطية برلمانية تعددية حقيقية، إذا تهيأت الشروط المنوهة عنها سابقاً وإذا توفرّت النية الحسنة والحكمة والجرأة المطلوبتين لدى جميع أركان الحكومة التركية الحالية. وإلاّ فأن إصرار الحكومة التركية على المجابهة العسكرية مع قوات الـ (ب.ك.ك.)، حتى في أراضي كُردستان العراق، حيث تتواجد فيها بعض هذه القوات لأسباب عديدة، تزيد الطين بلة. إن أية محاولة من هذا القبيل ستعقد المشكلة لتركيا كثيراً وسيكون فشلها حتمياً.

أولاً– لأنه ليس في إستطاعة الحكومة التركية المجازفة بالإقدام على هذا العمل في الوقت الحاضر، لأن ذلك يعني تحدي القوات متعددة الجنسيات أو بالأحرى القوات الأمريكية، فهي مسؤولة حالياً عن حماية سيادة وأمن العراق بأكمله وبموجب قرار خاص من الأمم المتحدة.

ثانياً– لاتدعم القوى الكُردية العراقية مثل هذه المحاولة، بل ستدينها كعدوان سافر على كُردستان العراق.

ثالثاً– لايمكن لأي هجوم عسكري تركي (حتى في حالة موافقة الحلفاء، مع إستحالة هذا الأمر) أن يقضي تماماً على جميع القوات الكُردية الثائرة بوجه الإضطهاد المزمن للشعب الكُردي في كُردستان الشمالية (كُردستان تركيا) أو أن تُنهي القضية الكُردية في تركيا إلى الأبد كما تصورها حكام تركيا في العشرينات من القرن الماضي.

رابعاً– زيادة الضغط من قبل الحلفاء على هذه القوة لاتخدم مهمتهم الشاقة ولا تخدم مسألة إستتباب الأمن والإستقرار في العراق، فهذه القوة تساهم بشكل فعّال في منع تسلل زمر إرهابية تابعة لما تسمى الآن بأنصار السنة (سابقا "أنصار الإسلام"، وهم في الواقع أعداء الإسلام وقتلة للسنّة الأحرار والأبرياء) من الحدود الشرقية إلى أراضي الدولة العراقية، وهذا يعني بوضوح بأن هذه القوة تشارك فعلا في حملة مكافحة الإرهاب ضد أهل العراق.

خامساً– زيادة الضغط العسكري على الـ(ب.ك.ك) داخل وخارج تركيا، تؤدي إلى أرتفاع وتيرة العنف والعنف المقابل في تركيا عامة (على أساس الفعل ورد الفعل)، وهذا لن يكون في صالح تركيا (أمنياً وسياسياً وإقتصادياً). لذلك يجب على الحكومة التركية أن تدرك الآن بأن القضية الكُردية في تركيا أيضا (ومنها مسألة التعامل مع القوى التي تلجأ إلى الكفاح المسلح لإعتقادها بإستحالة النضال السياسي في ظل القمع والأنكار المستمرين) لن تُحَل عسكرياً، لأن جوهر القضية هي سياسية، لذلك لابد من حلها يوماً ما (عاجلاً أم آجلاً) سياسياً أي بالطرق السلمية.

وأخيرا يجب أن تكون الأجابة الصريحة للحكومة الأمريكية والسفارة الأمريكية في أنقرة، على السؤال الساذج للحكومة التركية، حول صفة دعوة كاك مسعود إلى الولايات المتحدة ومدلول إستقباله في البيت الأبيض ومعنى مخاطبته من قبل الرئيس جورج بوش بالسيد الرئيس: كون الدعوة رسمية وموجهة إلى السيد مسعود البارزاني بأعتباره رئيسا لأقليم كُردستان العراق، درسا بليغا من إعظم دولة في العالم لحكام وساسة وجنرالات وإعلاميي تركيا، والحليم تكفيه إشارة. عليهم أن يصبحوا واقعيين وإصلاحيين، وأن ينبذوا العنصرية والقمع، وأن يتخلوا عن معاداة الكُرد وكُردستان، وأن يعترفوا هم أيضاً، ليس فقط بأقليم كُردستان العراق (كجزء مهم من العراق الجديد) ومؤسساته الشرعية ورئيسه المنتخب من قبل برلمان الأقليم، بل بالشعب الكُردي في كُردستان الشمالية (كُردستان تركيا) أيضاً والإسراع في البدأ بحل القضية الكُردية في تركيا، عن طريق الحوار الحضاري، كما أشار إليه رئيس إقليم كُردستان العراق، كاك مسعود، في زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

لتسّهل لهم ذلك أيضا سعيهم الحثيث إلى دخول الإتحاد الأوروبي وتحقيق التآخي والتقدم في عموم البلاد، كما أرادته المناضلة والنائبة البرلمانية السابقة ليلى زانا في قَسَمها الشهير ببرلمان تركيا باللغة الكُردية قبل عدة سنوات (حيث عوقبت بسبب ذلك في تركيا بالسجن لعدة سنوات! بينما كوفئت في أوروبا على موقفها الإنساني هذا بعدة جوائز للسلام).

وفي سوريا يجب أن تدرك الحكومة السورية بأن زمن الحكم الشمولي لحزب شوفيني (البعث) هو على وشك الإنتهاء، والناس في سوريا يسعون إلى العدالة والمساواة والتعددية الحزبية والبرلمانية الحقيقية. عليها أن تعلم بأن سوريا ليست دولة عربية بحتة وليس جميع سكانها هم عرب. فسوريا هي بلد عربي ـ كُردي ـ سرياني أو بالأحرى متعدد القوميات والأديان والمذاهب. وعلى الحكومة السورية الأعتراف بوجود الشعب الكُردي والقضية الكُردية في البلاد رسميا. عليها إزالة جميع آثار المشروعَين العُنصريين المُعاديين للكُرد وكُردستان ("الحزام الأخضر" و"الأحصاء الأستثنائي")، اللذان إستهدفا تعريب أجزاء معينة من كُردستان الغربية (كُردستان سوريا) بحزام من المستوطنات العربية المسلحة وتجريد عشرات الآلاف من الكُرد من الهوية والأرض والعمل والدراسة ... . وعلى القوى السياسية الكُردية في سوريا أن تتخلص قبل كل شيء من حالة التمزق والتشرذم والتوحد في إطار جبهة عمل متحدة، لتهيء نفسها بالشكل المطلوب للنضال السياسي العام في سوريا، ومن أجل البدأ بمباحثات سياسية مع ممثلي حكومة معقولة ومقبولة (منتخبة) من جميع السوريين والسوريات في دمشق في المستقبل، الذي قد لايطول إنتظاره.

وفي إيران يجب على الحكومة أن تدرك بأن الأيديولوجية القومية المذهبية (الفارسية الشيعية) لايمكن فرضها على جميع قوميات وأديان ومذاهب أهل البلاد إلى الأبد، وإن من حق الكُرد (بالرغم من كون قسم كبير منهم من أتباع المذهب الشيعي) ومن حق الآذريين (بالرغم من كونهم جميعا من أتباع المذهب الشيعي) ومن حق العرب (بالرغم من كون غالبيتهم من أتباع المذهب الشيعي) ومن حق البلوج وكذلك التركمان (بالرغم من كونهم من أتباع المذهب السني) التمتع بجميع الحقوق الإدارية واللغوية (اللغة الأم)

والثقافية والسياسية (في المؤسسات السياسية والدوائر الحكومية والمدارس والمحاكم) أسوة بأخوانهم وأخواتهن الفرس تماما. ومن حق أتباع المذهب السني التمتع بجميع حقوق المواطنة والعقيدة (بما فيها حق الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ومناصب الدولة العليا الأخرى، إذ لايجوز حصر هذه المناصب بأتباع المذهب الشيعي فقط) ومن حقهم أيضا أن يكون لهم مساجد خاصة بهم (في جميع المدن التي يتواجدون فيها، بما فيها طهران) أسوةً بأخوتهم الشيعة، حيث يمتلكون المساجد الخاصة بهم في جميع أنحاء إيران. ومن حق أتباع الأديان الأخرى الأعتراف بدياناتهم دستوريا وعمليا. إنّ الحكومة الإيرانية لاتنكر وجود الشعب الكُردي وإقليم كُردستان في إيران (كما تفعلها الحكومتان التركية والسورية)، وهي لاتمنع النشر باللغة الكُردية، وهناك محطات تلفزيون وإذاعة كُردية هناك. إلاّ أنه هناك حقوق سياسية ولغوية (ثقافية) وإدارية أخرى مهضومة. وأنّ إقليم كُردستان إيران (كُردستان الشرقية) لايتكون من محافظة سنه (سنندج) فحسب، بل يشمل ورمى (أورمية) وكرماشان (باختران) وإيلام أيضا.

وعلى التنظيمات والقوى السياسية الكُردية في إيران أن تتوحد في أطار عمل جبهوي فعال، وأن تمارس النضال السياسي المنظم بصورة حذرة (بالإستفادة من الغدر الذي ألحق بالشهيدين عبدالرحمن قاسملو وصادق شرفكندي في خضم هذا النوع من النضال)، وعليها أن تدرك مساوئ الكفاح المسلح قي الوقت الحاضر، وعليها أن تتجنب آثاره المدمرة للكُرد وكُردستان في إيران وتتحاشى تأثيراته السلبية لنضال الشعب الكُردي في كُردستان العراق وكُردستان تركيا أيضا، وعليها أن تقيّم جيداً محاسن التضامن بين جميع أطياف المجتمع الإيراني في العمل المشترك من أجل التقدم والتطور في عموم البلاد.

نوفمبر ٢٠٠٥

من أجل التطبيق العملي للمادة ٥٨ أو بالأحرى المادة ١٤٠
من قبل الحكومة العراقية الجديدة

نصت الفقرة (ب) من المادة الثالثة والخمسين (من قانون إدارة الدولة المؤقت) على مايلي:

"تبقى حدود المحافظات الثمانية عشر بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية." (أي إلى مابعد تشكيل الحكومة بعد إنتخابات نهاية عام ٢٠٠٥)!

ماذا كان الهدف من تثبيت هذه الفقرة في "الدستور المؤقت" للحكم الأنتقالي؟

إنّ الابقاء على حدود المحافظات (التي شوهها النظام البائد) كما هي عليها طيلة الفترة الانتقالية، يعني الابقاء على الظلم الذي أُلحق بالتركيب الجغرافي والطابع الديموغرافي لثلاث محافظات كُردستانية –كركوك ودهوك وأربيل– تم تغييرحدودها الإدارية من قبل النظام البعثي الفاشي لأسباب عنصرية معروفة، بمراسيم وقرارات مُجحفة لمجلس قيادة إنقلابهم الأسود. وهذا لم يبشر بالخير، لأن القصد هنا واضح تماما، فالسادة الأفاضل الذين وضعوا هذه الفقرة غيرالمُنصفة والملغومة أرادوا الإحتفاظ بنتائج القرارات البعثية الظالمة، بدلاً من الاعتذار لأهل المحافظات المغبونة عن تلك السياسة، أو بالأحرى الممارسة الظالمة بحقهم في هذه المحافظات، وإصلاح ما تمَّ تخريبه أو تشويهه (في العهد البائد) من جراء تطبيقها، وتعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها بسببها.

على سبيل المثال، تم بموجب قرارين أو "مرسومين جمهوريين": رقم ٤١ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٩ تغيير أو بالاحرى تشويه الحدود الإدارية، وبالتالي التكوين

الجغرافي والطابع الديموغرافي لمحافظة كركوك، حيث تم فصل أربع أقضية (طوزخورماتو، كفري، كلار وجمجمال) منها وإلحاقها بمحافظات مجاورة، من أجل تغيير التركيب السكاني لمحافظة كركوك: أي بغية تقليل نسبة السكان الكُرد –بالدرجة الأساسية– فيها. حيث أُلحق أثنان منها بالسليمانية (جمجمال وكلار) وتم إلحاق القضاءَين الآخرين بكل من تكريت وديالى. ووفقا لقرار "مجلس قيادة الأنقلاب البعثي" رقم ٤١، تم فصل قضاء طوزخورماتو عن محافظة كركوك (التي تم تغيير أسمها إلى محافظة التأميم في نفس القرار)، وتم تحويل قضاء تكريت (بفصلها عن محافظة الموصل) إلى "محافظة صلاح الدين"، فتم إلحاق قضاء طوزخورماتو بها (والسبب العنصري لهذه التغييرات واضح جدا). على أثر تلك التغييرات غير العادلة، تم أستحداث محافظة النجف طبقا للقرار ٤٢ لعام ١٩٧٦ (بفصلها عن محافظة كربلاء) لذر الرماد في العيون (وكأن الأمر عبارة عن تكثير المحافظات)، ولكن في نفس الوقت تم فصل البادية عن المنطقتين الوسطى والجنوب وضمها إلى محافظة الأنبار (والسبب الطائفي هنا واضح أيضا)!

ولنفس السبب العنصري الكامن وراء تصغير أو بالأحرى تحجيم محافظة كركوك، تم فصل قضاء العقرة عن محافظة دهوك عام ١٩٧٥، لتصغير مساحة ما سميت بـ"منطقة الحكم الذاتي"، وتم ضمها (رسمياً) إلى محافظة نينوى. بعد ذلك تم سلخ قضاء مخمور عن محافظة أربيل، بعد إنتفاضة آذار١٩٩١، وتم ضمهما (عمليا) إلى محافظة نينوى (لتصغير محافظة أربيل وتقليص مساحة المنطقة المحررة من قبضة النظام البعثي أي "المنطقة الآمنة")، وفي سبيل مواصلة توسيع محافظة نينوى (على حساب محافظات كُردستان). إذاً كان هدف الفقرة (ب) من المادة (٥٣) هو: الأبقاء على تصغير كركوك وأربيل ودهوك ووسط وجنوب العراق، والأحتفاظ بتوسيع تكريت وديالى ونينوى والأنبار، أي المحافظات العربية السنية (لأسباب عنصرية وطائفية مقيتة)، وكذلك الأحتفاظ بتوسيع السليمانية، حيث تم ضم قضائي جمجمال وكلار إليها، بعد فصلهما عن محافظة كركوك، للتخلص من سكانهما الكُرد في نطاق محافظة كركوك، أي من أجل تقليل نسبة الكُرد في محافظة كركوك بغية تسهيل تعريبها – كما هو معلوم بسبب

النفط. ولاداعي هنا للتهرب من إصطلاح التعريب، أي من تسمية الأفعال بمسمياتها الواقعية، أو اللف والدوران حول هذه الممارسة الشوفينية الظالمة، إذ لايجوز تبرير نتائجها أو بالأحرى التمسك بآثارها المدّمرة مطلقا، لأن التمسك بالظلم هو تأييد جلي للظلم، ولايمكن القبول بإستمرار الظلم الواقع في عهد البعث البائد في العراق الجديد. علما بان الكُرد يريدون معالجة هذه المعضلة الكبيرة والمعقدة بتروي وحكمة: أي بصورة أنسانية وقانونية، وبمساعدة لجنة مختصة ونزيهة، وعلى أساس تعويض عادل من قبل الحكومة المركزية، طبقا للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت (الموقع من قبل جميع الأطراف السياسية المعارضة لنظام البعث البائد)، أو بالأحرى طبقا للمادة ١٤٠ من الدستور الدائم، الذى تم إقراره من قبل الأغلبية المطلقة لأهالي العراق (٨٠٪)، في إستفتاء شعبي عظيم، وإستنادا إلى إحترام رغبة سكان تلك المناطق.

إن الهدف من وراء وضع الفقرة (ب) من المادة ٥٣ (في قانون إدارة الدولة المؤقت) كان فعلا ترسيخ إقتطاع (فصل) الأقضية الأربعة المذكورة سابقا عن محافظة كركوك (وكذلك قضاء مخمور عن محافظة أربيل وقضاء عقرة عن محافظة دهوك)، أو بالأحرى تصغير مساحة إقليم كُردستان إلى أقصى حد ممكن. فكان المُراد هنا هو عدم إزالة آثار التعريب أطول مدة ممكنة، أو بالأحرى الأحتفاظ بنتائج التطهير العرقي والأنفال والتفتيت والضم القسري لأقضية معينة إلى محافظات أخرى (لأسباب عنصرية وخلافا لرغبة سكان تلك المناطق)، بالأعتماد على حساب الأكثرية العربية في برلمان العراق الجديد، بعد إنقضاء الفترة الأنتقالية! وكذلك الأبقاء على التوسيع اللامشروع لمحافظة الأنبار، على حساب الوسط والجنوب، كأمر واقع أو بأعتبار (توسيع محافظات محددة على حساب تصغير محافظات ومناطق معينة) مسألة إدارية بحتة! وهذا محال.

لقد أصبحت الفقرة (ب) من المادة ٥٣ عقبة أساسية في طريق التنفيذ الكامل للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت، وبالذات في طريق تنفيذ الفقرة (ب) المتعلقة بتصحيح الحدود الإدارية المغيّرة لمحافظات معينة لأسباب غير عادلة، وحالت دون إنهاء أزمة تفتيت محافظة كركوك وجمع شملها، بغية تسهيل تطبيع الأوضاع فيها، أي تسهيل حل المشاكل الناجمة عن الممارسات العنصرية المفرّقة في جميع أرجائها الأصلية، والتي سببت في تحويل معضلة كركوك (السبب الأساسي للمسألة الكُردية في

العراق) إلى عقدة مستعصية، ومن ثم الدافع الأكبر لمآسي الكُرد في العراق: وأكبرها حملات الأبادة الجماعية والتدمير الهمجي، المسماة ب"الأنفال"، حيث نُفذّت المرحلة الثالثة منها في نواحي وأرياف محافظة كركوك، في الذكرى المشؤومة لتأسيس حزب البعث الفاشى عام ١٩٨٨، ولمدة أسبوعين متتالين.

ان الحل الشامل للقضية الكُردية في العراق لايزال يتوقف على الحل العادل لمعضلة كركوك، وهذه المسألة لاتتحمل المزيد من التسويف والتردد، لإنّها مسألة ستراتيجية لشعب كُردستان ولاتقبل المساومة مطلقا، فهي تخص إزالة غدر عنصري، وهي لاتتحمل المزيد من التأجيل، لأن التأجيل هو بمثابة قنبلة موقوتة، كما شاهدناه في عام ١٩٧٤ . لذلك يجب البدأ بالعمل لحل معضلة كركوك (العقدة المستعصية في الحل الجذري للقضية الكُردية) إعتبارا من تشكيل الحكومة الدائمية المُقبلة (هذه المرة فعلاً وتطبيقاً وليس فقط قولاً أو مجرد كتابة)، ووفقاً لنصوص المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت أو بالأحرى لنصوص المادة ١٤٠ من الدستور الدائم. وهذا يتطلب إزالة آثار الغبن الملحق بمحافظة كركوك (التفتيت والترحيل والتعريب والأنفال) خاصة، وكذلك بجميع المناطق الكُردستانية أو بالأحرى العراقية المغبونة الأخرى عامة، وذلك بألغاء القرارات المجحفة لمجلس قيادة الأنقلاب البعثي (أو ما سميّ بمجلس قيادة الثورة) بصدد التصغير والتوسيع، وإزالة آثارها الضارة، وتعويض جميع المتضررين من جراء تطبيقها.

إنّ التطبيق الفعلي للمادة ٥٨ أو بالأحرى ١٤٠ يستوجب تشخيص عراقيل التنفيذ وكشف التقصير في زمن الحكومتين (المؤقتة والأنتقالية)، بغية وضع برنامج واضح ودقيق لأزالة العراقيل وإنهاء التقصير، أو بالأحرى لتثبيت خطوات التنفيذ والمتابعة في فترات زمنية محددة (ضمن السقف الزمني المحدد في المادة ١٤٠)، في ظل الحكومة العراقية المقبلة (حكومة الوحدة الوطنية المنشودة)، وعلى النحو التالى:

المادة ٥٨ (من قانون إدارة الدولة المؤقت):

– نصّت الفقرة (أ) من المادة (٥٨) على مايلي:

"تقوم الحكومة العراقية الإنتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية

وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، بإتخاذ تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الافراد من أماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية. ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة العراقية الأنتقالية إتخاذ الخطوات التالية:

١- فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاما مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والاجراءات القانونية الاخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، باعادة المقيمين الى منازلهم وممتلكاتهم، واذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.

٢- بشأن الأفراد الذين تم نقلهم الى مناطق وأراضٍ معينة، على الحكومة البت في امرهم حسب المادة ١٠ من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة توطينهم، او لضمان إمكانية تلقي تعويضات من الدولة، او امكانية تسلمهم لأراضٍ جديدة من الدولة قرب مقر إقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، او امكانية تلقيهم تعويضا عن تكاليف إنتقالهم إلى تلك المناطق.

٣- بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم والاراضي، على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والأراضي.

٤- اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط."

لم يتم تنفيذ البند (١) من الفقرة (أ) طوال الفترة الأنتقالية بالشكل المطلوب. حيث لم تتخذ الأجراءات اللازمة لتسهيل عودة المقيمين (السابقين) المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين إلى منازلهم وحقولهم، أو تعويضهم تعويضا عادلاً، كما نصّت عليها الفقرة، فهناك الآلاف من المرّحلين والمهجّرين، لايزال يسكنون في المجمعات القسرية المقامة

لهذا الغرض في العهد البائد في محافظتي السليمانية وأربيل (وبالتحديد في منطقتي بازيان وبنەسلاوه)، والمئات من العائدين إلى كركوك يعيشون لحد الآن في أماكن عامة (كالملعب) أو بنايات حكومية (كدائرة الأمن السابق) أو في مخيم أقيم لهذا الغرض، وفي ظروف حياتية قاسية، بمعزل عن الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء! والأنكى من كل ذلك هو ليس فقط تنصل الحكومتين المؤقتة والأنتقالية من القيام بأعمار (إعادة بناء) عدة نواحي ومئات القرى (الكركوكية) المدمرة والممسوحة مع الأرض من قبل النظام الفاشي البائد (وفي مقدمتها نواحي شوان، سركران وقره هنجير)، بل رفض الأعتراف بإعادة إعمارها من قبل سكانها الكُرد أنفسهم بمساعدة حكومة إقليم كُردستان، أي إقرار زوالها في مراسلات رسمية (موجّهة من الحكومة الأنتقالية إلى مجلس محافظة كركوك)، وهذا يعني مباركة الغدر البعثي رسمياً وعلناً!! (وهل هناك فرق بين من يَغدُر ومن يقُّر الغَدر؟) وكيف حصل ذلك؟ ولماذا لم يطالب أحد بالتحقيق في هذا الأمر الخطير في العراق الجديد؟.

- بخصوص البند (٢) من الفقرة (أ)، لم يتم إتخاذ أي إجراء عملي لتنفيذ هذا البند على الصعيد الرسمي، أي من قبل الحكومتين السابقتين (المؤقتة والإنتقالية) قطعاً. ولقد عاد بعض الأشخاص المنقولين أو الوافدين إلى مناطق كركوك في إطار سياسة التطهير والترحيل أي التعريب إلى مناطق سكناهم الأصلية من تلقاء أنفسهم، بعد تصفية ممتلكاتهم في مناطق كركوك بصورة شخصية.

- لم يتم تنفيذ البند (٣) من الفقرة (أ) أيضا بالشكل المطلوب، خاصة في المؤسسات النفطية.

- تم تنفيذ البند (٤) بشكل مُرضٍ، فلقد تم إلغاء قرار تصحيح أو بالأحرى تغيير القومية (من القوميات الأخرى إلى القومية العربية قسرا أو إكراها).

- تم تشكيل لجنة مختصة بالتطبيع، في الحقبة الأخيرة من فترة الحكومة الأنتقالية، وتحت ضغط الرأي العام الكُردي والقيادة السياسية الكُردستانية، برئاسة السيد حميد مجيد موسى (على الورق) ، إلاّ أنها لم تتمكن لحد الآن، أن تتقدم خطوة واحدة في مجال عملها (حيث لم يتم توفير المستلزمات اللآزمة لأداء عملها من قبل الحكومة الإنتقالية)!

– نصّت الفقرة (ب) من المادة ٥٨ على مايلي:

"لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الإدارية وغيرها بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالاجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات. وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة ان تطلب من الامين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب."

* لقد كانت الفقرة (ب) من المادة ٥٣ العقبة الأساسية في طريق التنفيذ الكامل للفقرة (ب) من المادة ٥٨, إلاّ أنه كان بالأمكان معالجة هذه العقبة المصطنعة من قبل أعضاء محسوبين على القوميين العرب السنة، بالذات عن طريق تنفيذ جوهرهذه الفقرة، التي تم إهمالها لأسباب مجهولة!

كان على الرئاسة والحكومة العراقية الأنتقالية تقديم توصيات مناسبة لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة –كما جاء في نص الفقرة المعنية– إلى الجمعية الوطنية. إلاّ أنّ مجلس الرئاسة لم يناقش أية توصية بهذا الصدد! لكي تتضح مسألة إمكانية حصول الموافقة على توصيات معينة بهذا الخصوص بالأجماع أو عدم حصولها، لعرضها مع الحكومة (بالتنسيق معها، كما يبدوا في مقدمة النص) على الجمعية الوطنية –في حالة حصول موافقة الرئاسة (أي رئيس الجمهورية ونائبيه) عليها بالأجماع– بغية وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ بعد إنقضاء الفترة الأنتقالية مباشرة (أي في عهد الحكومة الدائمية المُقبلة فورا)، في حالة تصديقها من قبل الجمعية الوطنية، أو من أجل البت في موضوع تعيين محكم محايد من قبل الرئاسة، في حالة عدم تمكن الرئاسة من الموافقة على التوصيات اللاّزمة بالاجماع، لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات في هذا الصدد من قبل المُحَكّم، أو ان يطلب مجلس الرئاسة من الامين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب لحل الموضوع، في حالة عدم حصول الأجماع في مجلس الرئاسة على تحديد محكم محايد لهذا الغرض.

– نصت الفقرة (ج) من المادة ٥٨ على مايلي:

"تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، الى حين إستكمال الإجراءات اعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادىء العدالة، اخذا بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي."

إنّ مصطلح "الأراضي المتنازع عليها" مصطلح إستفزازي وغير مُنصف. وإنّ واضعي هذا المصطلح يريدون خلق حالة نزاع غامض بين المظلومين والظالمين عمداً. وهم يعلمون جيداً أن هذه الأراضي تم تغيير واقعها الجغرافي والسكاني، أو تم إنتزاع وتبديل ملكياتها بصورة غيرمشروعة، لأسباب شوفينية مرفوضة. لذلك يجب الإنتباه إلى هذا المنظار غير العادل للأمر، والأنتباه إلى محاولة اللف والدوران حول الممارسات العنصرية المطبقة من قبل نظام البعث البائد، بحق تلك الأراضي وسكانها ومالكيها الأصليين.

فماهو المقصود من عبارة "الأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك"؟

هل المراد هو تبني حكومة العراق الجديد للنزاع المفتعل على كركوك وأراضي كُردستان الأخرى من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة، وعلى رأسها حكومتي البعث؟

كان من المفروض تصحيح هذه العبارة المستفزّة والخاطئة (في الدستور الدائم) بأخرى واقعية وصائبة، على الشكل التالي (مثلاً):

تتم التسوية النهائية لمسألة المناطق المتعرضة للإجراءات والممارسات اللاعادلة (التغييرين الطوبوغرافي والديموغرافي والتطهير العرقي والتمييز العنصري) الآنفة الذكر في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، بعد رفع الغبن الحاصل لحدودها الإدارية، أو بالأحرى بعد تطبيع الأوضاع فيها إلى ماكانت عليه قبل عام ١٩٦٨، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف فيها بعد ذلك، بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الإعتبار إرادة سكان تلك المناطق والحقائق التاريخية والجغرافية والأحصائية المتعلقة بهذا الشأن.

شباط ٢٠٠٦

المادة ١٤٠
من الدستور العراقي الدائم

تنص هذه المادة على مايلي:

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لإستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الأنتقالية بكل فقراتها."

ثانيا: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي بإستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول لسنة الفين وسبعة."

من أجل التطبيق الفعلي لهذه المادة من الدستورالدائم:

*يجب أن يتم تفعيل لجنة التطبيع المُشَكلة في أواخر فترة الحكومة الأنتقالية، برئاسة السيد حميد مجيد موسى: بتكملة ميزانيتها وجدول أعمالها، والبدأ بمهامها عمليا في غضون أسبوعين من تشكيل الحكومة المقبلة (الدائمية) لتنفيذ جميع بنود الفقرة (أ) من المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت في مدة أقصاها نهاية شهر شباط ٢٠٠٧ (بغض النظر عن مناقشات تعديل الدستور، حيث لايمكن تغيير المسائل الأساسية فيه، والتي حظيت على موافقة أربعة أخماس أهالي العراق في الأستفتاء، مطلقا).

*يستوجب على مجلس الرئاسة (رئيس الجمهورية ونائبيه)، بموجب الفقـــرة (ب)

من المادة ٥٨، وإستناداً إلى المادة ١٤٠ من الدستور الدائم، تقديم توصيات مناسبة (بالتنسيق مع الحكومة العراقية المُقبلة) إلى مجلس النواب لمعالجة التغييرات غير العادلة، الناجمة عن تلاعب النظام السابق بالحدود الادارية بقصد تحقيق اهداف سياسية بغيضة، وذلك عن طريق إلغاء القرارات المُجحفة في هذا الخصوص لماسُمي بـ "مجلس قيادة الثورة" للأنقلاب أو بالأحرى للنظام البعثي البائد. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة من الموافقة بالاجماع على مجموعة من التوصيات المناسبة، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات.

وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على تحديد محكم محايد، فعلى مجلس الرئاسة ان يطلب من الامين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب في هذا الشأن. وفي كل الأحوال يجب تنفيذ هذه الفقرة في مدة أقصاها نهاية شهر آب عام ٢٠٠٦ . ويجب إحترام رغبة سكان الأقضية والنواحي والقرى المُستقطعة عن محافظة كركوك، أي المشمولة بالتغيير غير العادل لحدودها الإدارية (الوارد في الفقرة ب من المادة ٥٨)، عند وضع التوصيات الخاصة بمعالجة القضية، من قبل مجلس الرئاسة أو محكم محايد او شخصية دولية مرموقة، كما ويجب أخذ الأدلة التاريخية والجغرافية وكذلك الإحصاء السكاني العراقي الرسمي الأول لعام ١٩٤٧ ايضا بنظر الأعتبار في هذا الشأن.

بعد إتمام مسألة التطبيع، أي تطبيق الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٥٨، يستوجب إجراء الأحصاء في محافظة كركوك خاصة (وربما في جميع أنحاء العراق عامة)، في مدة أقصاها نهاية حزيران عام ٢٠٠٧ .(*)

بعد أتمام عملية الأحصاء، يمكن إجراء إستفتاء شعبي نزيه، في محافظة كركوك بأكملها، أي في المدينة وفي جميع الأقضية والنواحي والقرى المشمولة بالتغيير والتابعة أصلاً لمحافظة كركوك (قبل إستقطاعها عنها في نهاية السبعينات)، وذلك إحتراماً

(*) راجع جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٢٧٤ في ١٩٨٩/٩/٢٥ في: د. جمال زنكنة: قانون إدارة الدولة العراقية ... والكورد في: (www://http.krg.org) ٢٠٠٤/٣/١٠

لرغبة سكانها الأصليين، كما تنص عليه الفقرة (ج) من المادة ٥٨، في مدة أقصاها نهاية شهر أيلول عام ٢٠٠٧ . ويجب الإنتهاء من تنفيذ الفقرة (ج)، وبالتالي من جميع فقرات المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت، بحلول نهاية السقف الزمني المحدد لذلك في المادة ١٤٠ من الدستور الدائم، أي بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ (كحد أقصى، كما هو محدد)

بعد التطبيق الكامل للمادة ٥٨ من قانون أدارة الدولة المؤقت أو بالأحرى للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم، أي بعد إستكمال عملية التطبيع وجمع الشمل في محافظة كركوك، يجب إستطلاع رأي أهالي المحافظة برمتها إزاء الكيان الفيدرالي المنشود منهم للمحافظة وفقا للدستور الدائم، ويمكن معرفة رأيهم بصدد الأقليم الفيدرالي، الذي تنوي أكثرية أهالي المحافظة الإنضمام إليه.

الحل الجذري للقضية الكُردية في العراق
يتوقف أساساً على حل معضلة كركوك

في أعقاب الحرب العالمية الأولى وإنهيار الأمبراطورية العثمانية، تمكنت جميع الشعوب غير التركية في الأمبراطورية المنحلة تشكيل دولها المستقلة، عدا الشعب الكُردي، الذي حرم من حقه الشرعي في تقرير مصيره بنفسه، بالرغم من إقرار هذا الحق في معاهدة سيفر (١٩٢٠) للسلام بين الحلفاء وتركيا، حيث أكدت المادتان ٦٢ و٦٣ على حصول جزء كبير من كُردستان (العثمانية) –في البداية من شمالها– على الإستقلال الكامل، في غضون عام واحد بعد تنفيذ المعاهدة. ونصت المادة ٦٤ على إستفتاء الشعب الكُردي في كُردستان الجنوبية (التي كانت تشكل القسم الأعظم من ولاية الموصل) بعد ذلك بشأن إنضمامها إلى الدولة الكُردية المستقلة. (دافيد ماكدوفال، ١٩٧٧ ، ص ٤٥٩ –٤٦٠)

بعد تأكد البريطانيين من وجود كميات هائلة من النفط في كُردستان الجنوبية، خاصةً في كركوك، تراجعوا تدريجياً عن تعهدهم بصدد إستقلال كُردستان. فإقترحوا في بادئ الأمر منح كُردستان الجنوبية الحكم الذاتي بعد ضمها إلى ميزوبوتاميا (بين النهرين)، أي دمجها في مملكة العراق (مقابل موافقة حكومة العراق على منح الشركات الأنجليزية –والغربية الأخرى– إمتياز إستخراج النفط) والمساومة مع تركيا فيما بعد، على أساس التنازل عن المطالبة بولاية الموصل، مقابل الإجهاز على معاهدة سيفر والتخلي عن تنفيذ البنود الخاصة بالدولة الكُردية المستقلة، وقد تمت هذه الصفقة الغادرة فعلا في معاهدة لاحقة في لوزان (١٩٢٣) بين الحلفاء وتركيا الكمالية، التي

خلت حتى من كلمة الكُرد.

وقد أصاب المستعمرون البريطانيون في هذه العملية عدة أهداف بحجر واحد: حيث خدعوا بعض الكُرد فيها بطرح موضوع "الحكم الذاتي" كبديل عن الدولة المستقلة، وألزموا حكومة المملكة العراقية مقابل إمرار هذه الخدعة وكذلك إقناع الترك بتفاصيل المخطط، بالأستجابة لمطاليبهم وشروطهم، التي تضمن مصالحهم الخاصة في الدولة الفتية، وساوموا الدولة التركية الجديدة بموجبها على أساس القضاء على حق ومسعى الكُرد في تشكيل دولتهم المستقلة مقابل تجاهل معاهدة سيفر.

وقد لعب المندوب السامي البريطاني في بغداد، بيرسي كوكس، دوراً أساسياً في رسم هذا المخطط اللئيم. ففي الرسالة التي بعثها في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٢ إلى الملك فيصل يصف كوكس جوهر الخطة كما يلي: "إنها تؤدي إلى عدم إلتحاق المناطق الكُردية في العراق بكُردستان، التي ستحدد للأستقلال عن تركيا، وفي نفس الوقت تكون الحكومة التركية حرة في عدم الألتزام بالسماح للمناطق الكُردية في تركيا للحصول على الإستقلال الكامل." (بيتر سلوجليت، ١٩٧٦، ص ١١٩)

ففي الوقت الذي سمحت فيه بريطانيا العظمى للعديد من العشائر أو العوائل العربية في الخليج بتشكيل دول وإمارات مستقلة، منعت فيه قيام أية دولة أو إمارة كُردية، حتى في ظل حكومة خاضعة لها أو متحالفة معها، على غرار تلك الدول والإمارات التي أقامتها في شبه الجزيرة العربية! ماذا كان السبب؟

بهذا الخصوص كتب السياسي العربي العراقي الكبير، الأستاذ المرحوم عزيز شريف عام ١٩٥٥ قائلاً: "أما علة عدم إدارة كُردستان الجنوبية بالإحتلال المباشر، فمردُّها الى تفادي النفقات الباهظة التي يقتضيها الأحتلال. وقد وجد الإستعمار البريطاني في حكام العراق، البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كُردستان، ويجبي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكُردية من جماهير العراق الكادحة، بدلاً من أن تقع على كاهل الخزانة البريطانية. وبإيجاز ان الأسلوب البريطاني في السيطرة على كُردستان العراق يتخذ نوعاً من الأنحراف عن الأساليب الإستعمارية الأخرى، فإنه لم يديره بالإحتلال المباشر كما انه لم يقيم فيه حكماً شبه وطني بل حكمه بإسم حكم

وطني–أجنبي، عراقي–عربي." (عزيز شريف، ط٣، ١٩٨٧ . ص ١٣) ولقد حصلت الشركات الغربية فعلاً على إمتياز النفط في كُردستان الجنوبية بموجب إتفاق خاص بهذا الغرض بين الحكومتين البريطانية والعراقية في ١٤ آذار عام ١٩٢٥ – قبل إلحاقها بالعراق رسمياً– حيث حصلت "شركة النفط التركية" البريطانية، التي تغير اسمها فيما بعد إلى "شركة نفط العراق"، على الأمتياز المنشود. وبعد مرور ثلاث سنوات تم توزيع نسب الأمتياز بين الشركات الغربية، حيث حازت شركتان بريطانية وبريطانية– هولندية على نسبة ٥٠ ٪ ٤٧ وشركتان فرنسية وأمريكية، كل منهما على نسبة ٧٥ ٪ ٢٣، وحصل التاجر الأرمني س. جولبنكيان على نسبة ٥٪ (فاضل حسين، ١٩٧٧، ص ٣١٦)، وخرج الكُرد من هذه العملية حتى من الناحية الأقتصادية بخفي حنين. وتم ضم كُردستان الجنوبية إلى المملكة العراقية في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥، بموجب قرار من عصبة الأمم، يتجاهل أصلا النتيجة الفعلية للأستفتاء الذي أجرته اللجنة المكلفة منها بتقصي الحقائق في عموم ولاية الموصل (أو بالأحرى نتيجة آراء الكُرد في كُردستان الجنوبية بشأن مصيرهم). فلقد أصر الكُرد في كركوك والسليمانية على الإستقلال، ووافق الكُرد في أربيل والمناطق الكُردية من الموصل على الضم الى العراق –في حالة تعذر الإستقلال– شريطة ضمان الحكم الذاتي (فريد إيستر باور، ١٩٧٧، ص ٢٥٦). فكان موضوع النفط لدى الغربيين –آنذاك– أهم بكثير من مسألة دولة كُردية ذات سيادة.

لقد كان إكتشاف النفط في كُردستان الجنوبية نقمة على الشعب الكُردي خاصة وعلى أهل العراق عامة، بدلاً من أن يكون نعمةً لهم جميعاً. ففي لواء كركوك بدأت عملية التعريب بعد مرور بضعة أعوام على تأسيس مملكة العراق، بسبب وجود النفط هناك. في عام ١٩٣٧ تم إسكان عشرين ألف عائلة عربية في مناطق حويجة وداقوق وتازه خورماتو. ولقد أصبح تعريب محافظة كركوك سياسة ثابتة، تُطّبق وفق خطة مرسومة منذ عام ١٩٦٨، بلغت ذروتها في نهاية الثمانينات، وقد تم هدم عشرات القرى الكُردية في محافظة كركوك خاصة ضمن حملات "الأنفال" السيئة الصيت، علماً بأنه تم هدم ٧٧٩ قرية كُردية فقط في هذه المحافظة بين عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠، وتم ترحيل

عشرات الآلاف من الكُرد من ديارهم هناك، وقد تم إبادة قسم منهم ودفنهم في مقابر جماعية في أماكن متعددة في غرب وجنوب العراق، وقد عُثر على جثث العشرات منهم في القبور الجماعية المُكتشفة لحد الآن. وبسبب ممارسة هذه السياسة العنصرية المعادية لكل القيم العربية الشريفة والمنافية لجميع الشرائع الدينية والأعراف الإنسانية، قلّت نسبة الكُرد في كركوك تدريجيا، ففي إحصاء عام ١٩٤٧ كانت نسبة السكان الكُرد ٥٣,٠٪، في إحصاء عام ١٩٥٧ أصبحت ٤٨,٣٪، وفي إحصاء عام ١٩٧٧ هبطت إلى ٣٧,٥٪. وقد قلّت نسبة السكان التركمان في كركوك من ٢١,٤٪ في إحصاء عام ١٩٥٧، إلى ١٦,٣٪ في إحصاء عام ١٩٧٧ . بينما زادت نسبة السكان العرب باستمرار، فلقد إرتفعت نسبة الساكنين العرب من ٢٨,٢٪ في إحصاء عام ١٩٥٧ إلى ٤٤,٤٪ في إحصاء عام ١٩٧٧ . ولتحقيق تعريب أوسع لمحافظة كركوك لم يكتفي نظام البعث بممارسات "التطهيرالعرقي" البغيض، ولا بتزوير سجلات النفوس أو إجبار أهاليها –غير العرب– على تغيير قوميتهم بإسم "التصحيح"، بل قام أيضا بتفكيك وحدة محافظة كركوك الجغرافية والإدارية وتقزيم المحافظة: ففصل أربع أقضية منها وألغى عدة نواحي فيها، ذي أغلبية سكانية كُردية ـ أو كُردية تركمانية ـ وضمها إلى محافظات أخرى بغية خفض نسبة السكان الكُرد بالدرجة الأساسية وزيادة نسبة السكان العرب فيها، فلقد ضم قضاء طوزخورماتو إلى محافظة تكريت (صلاح الدين)، وقضاء كفري إلى محافظة ديالى، وقضائي جمجمال وكلار إلى محافظة السليمانية وناحية آلتون كوبري إلى محافظة أربيل. وألغى نواحي شوان وقره هنجير وسركران نهائيا، وقام ببناء أحياء إستيطانية عربية في مدينة كركوك (كمحلات العروبة والقادسية وغرناطة ...) وكذلك ببناء مستوطنات عربية في أطراف كركوك بأسماء فلسطينية (حيفا ويافا ...).

يلاحظ هنا بوضوح أن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لأجهاض معاهدة سيفر، وبالتالي إغتصاب حق الأمة الكُردية في الحفاظ على وحدة الجزء الأكبر من الأمة وعلى وحدة القسم الأكبر من كُردستان (التابعة سابقا للدولة العثمانية المنهارة) أي من وطنها المحتل منذ قرون غابرة، ومنعها من تقرير مصيرها في هذا الجزء من وطنها

بنفسها أي من بناء دولتها المستقلة، ومن ثم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام وضمها إلى ثلاثة دول حديثة التكوين (تركيا والعراق وسوريا) ثم رسم حدود هذه الدول على مائدة المفاوضات بين مستعمرين أوروبيين وترك، وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لحرمان شعب كُردستان حتى من حكم ذاتي (حقيقي)، في العهدين الملكي والجمهوري في العراق، بسبب الموقف الشوفيني لـ"القومجيين العرب" المتواجدين في سدة الحكم في العهدين، حيث كانوا (ولايزال) يدّعون عروبة كل العراق والعراقيين، فهم يعتبرون أرض العراق كلها (بما فيها أرض كُردستان الجنوبية) جزءً من الوطن العربي وسكان العراق جميعهم (بما فيهم الشعب الكُردي) جزءً من الأمة العربية! علما بأنهم يعلمون جيداً بأن "كُردستان العراق" هي جزء من كُردستان المقسمة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، وبأن الشعب الكُردي في العراق هو جزء من الأمة الكُردية المجزأة بحدود وألغام وإتفاقيات هذه الدول، وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لسياسة التعريب في لواء كركوك في العهد الملكي، والتي بدأت في الثلاثينات، وبالذات في نواحي حويجة وداقوق وتازه خورماتو،

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لسياسة التعريب المبرمج لمحافظة كركوك، التي إنتهجها حزب البعث النازي منذ قيام إنقلابه الأسود في الثامن من شباط عام ١٩٦٣، ومن ثم قيامه بتكثيفها بعيد إنقلابه المشؤوم في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ . وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لتغيير اسم المحافظة إلى "التأميم" الذي أصبح وبالاً على أهل العراق وجيرانهم بدلاً من أن يصبح سبباً لسعادتهم وإزدهار بلادهم، بسبب الأفعال الشريرة للطغمة المتسلطة على رقابهم – علماً بأن كلمتي (كار،كوك) تعنيان في اللغتين السومرية والكُردية (عمل منظم أو جيد)، وأسم أشهر حقل للنفط في كركوك (بابا گرگر) يعني في اللغة الكُردية (الولي شعلة)، لأن الكُرد كانوا يؤمنون في زمن الزردشتية بقدسية نارهِ الأزلية،

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لعدم إلتزام حكومة البعث بتنفيذ إتفاقية آذار ١٩٧٠، حيث رفضت تحديد حدود "منطقة كُردستان للحكم الذاتي" على أساس تعداد السكان بالأستناد إلى إحصاء عام ١٩٥٧ (بالرغم من مساوئ معينة لهذا الأحصاء

للكُرد، بسبب إعتماد معيار غير دقيق لتحديد الهوية القومية للمواطنين –اللغة الأم– وتعيين عدّادين غير محايدين لإجرائه)، ومع ذلك يبين نسب السكان في لواء كركوك كما يلي:

الكُرد ..... ٤٨,٣٪

العرب ..... ٢٨,٢ ٪

التركمان ..... ٢١,٤ ٪

الكلدان والآشوريون وآخرون ..... ٢,١٪ (خليل أ. محمد، ١٩٩٩، ص ٧٥)

لأن حزب البعث بزعامة صدام حسين أراد إقتطاع محافظة كركوك عن "منطقة الحكم الذاتي" أي عن كُردستان العراق، ولأن الحركة التحررية الكُردية بقيادة مصطفى البارزاني لم تفرط بقلب كُردستان،

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لبتر أطراف محافظة كركوك وتقزيمها، أي تشويه حدودها الإدارية وتبديل طابعها السكاني (الديموغرافي)، وذلك بفصل أقضية طوزخورماتو وكفري وجمجمال وكلار عن محافظة كركوك وضمها إلى محافظة تكريت –التي أحدثها النظام البعثي لهذا الغرض– ومحافظتي ديالى والسليمانية، وفصل ناحية آلتون كوبري من محافظة كركوك وإلحاقها بمحافظة أربيل، وإلغاء وتدمير نواحي قره هنجير وشوان وسركران في مركز محافظة كركوك،

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لـ"أنفلة" وترحيل آلاف العوائل الكُردية من أرض آبائهم وأجدادهم في محافظة كركوك ونقل سجلات نفوسهم منها وإجبار العديد منهم على تغيير قوميتهم باسم "التصحيح" في أبشع عملية للتطهير العرقي عرفه تاريخ العراق قاطبة، بغية تعريب هذه المحافظة الكُردستانية قسرا ورسميا باستقدام عوائل عربية من وسط وجنوب العراق (خاصة من كوادر ومنتسبي حزب البعث) وإسكانها في بيوت ومزارع وعلى أراضي الكُرد المرّحلين والمشرّدين، وتسجيل المستوطنين المستقدمين كسكان محافظة كركوك بنقل سجلات نفوسهم إليها وفق برنامج عنصري مقيت لأغراض معينة في المستقبل، كما نشهدها اليوم،

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لتهديدات الحكومة التركية ضد الكُرد في

كُردستان العراق ومحاولاتها المستمرة لعرقلة إزالة آثار التعريب والترحيل والأنفال والإستيطان الجائر في محافظة كركوك، وكذلك لتدخلاتها السافرة في شؤون العراق وإستغلالها الحديث لورقة التركمان، الذين نستهم وتجاهلت إضطهادهم، بل وحتى إنكار وجودهم القومي في عهد البعث البائد،

وبأن نفط كركوك هو السبب الرئيسي لصياغة الفقرة ب من المادة ٥٣ من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، التي تنص على "إبقاء حدود المحافظات الثماني عشر من دون تغيير خلال المرحلة الأنتقالية"! والتي تحول علنا دون إلغاء القرارات البعثية الجائرة والمشوهة لجغرافية إقليم كُردستان في الوقت الحاضر. فالذي وضع هذه الفقرة قصداً، يعرف جيداً بأن حدود محافظات كُردستان (كركوك وأربيل ودهوك) تم تغييرها سلبياً في عهد البعث البائد من منطلق شوفيني ظالم وبقرارات مجحفة من مجلس قيادة الأنقلاب البعثي وفق سياسة عنصرية واضحة المعالم. وغاية كاتب هذه الفقرة ومؤيديه (العروبويين) واضح: إنهم يبتغون ترسيخ إقتطاع الأقضية الأربعة من محافظة كركوك (وكذلك قضاء مخمور من أربيل وقضاء عقرة من دهوك)، إنهم يريدون عدم إزالة آثار التعريب أطول مدة ممكنة، أو بالأحرى الإحتفاظ بنتائج التطهير العرقي والأنفال، بالأعتماد على حساب الأكثرية العربية في برلمان العراق الجديد، بعد إنقضاء الفترة الإنتقالية!

وبأنّ نفط كركوك هو السبب الأساسي لإهمال المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت، من قبل الحكومتين السابقتين (المؤقتة والأنتقالية)، أي الدافع الأكبر للمماطلة والتسويف بصدد التطبيع من قبلهما.

لقد تم تغيير الطابع الديموغرافي والتركيب الجغرافي لمحافظة كركوك بشكل سافر، بسبب النفط، وهذا ظلم واضح لايمكن قبوله مطلقا، ولايجوز لأي عراقي شريف أو أنسان منصف أن يرضى بنتائج ممارسات التعريب والترحيل والتهجير والأنفال والتفتيت العنصرية في محافظة كركوك وغيرها من مناطق كُردستان، ولايحق لأية جهة (عراقية كانت أم أجنبية) أن تغض النظر عن هذه الجرائم أو تدع إلى عدم إزالة آثارها السيئة (كما تفعل الحكومة التركية)، ومن يقف إلى جانب الظلم فهو ظالم. علما بان

إقرار كُردستانية كركوك لايعني هضم حقوق غير الكُرد من التركمان والعرب والكلدان والآشوريين والأرمن فيها. لأن محافظة كركوك ستبقى موطنا لكل سكانها الأصليين المتآخين بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب، ويجب أن يتساوى فيها الكل في الحقوق والواجبات، كما في باقي محافظات إقليم كُردستان أو الأقاليم الأخرى في عراق الغد، ووضع الأقليات القومية والدينية في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وفي أقضية كركوك الأصلية (جمجمال وكفري وكلار) التي تدار من قبل حكومة إقليم كُردستان شاهد حي وخير مثال لذلك.

إنّ المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت، التي تم تبنيها في الدستور الدائم، تتضمن حلا صائبا وعادلا لمعضلة كركوك، حيث يقضي برفع الغبن الحاصل: أي إعادة التركيب الجغرافي والإداري لمحافظة كركوك إلى وضعهما الأصليين (ماقبل عام ١٩٦٨)، عودة المرحّلين الكُرد والتركمان إلى محافظة كركوك، عودة الساكنين العرب الذين تم جلبهم من الجنوب (ومناطق أخرى) لغرض التعريب أو بالأحرى من أجل تغيير التركيب الديموغرافي للمحافظة إلى أماكنهم (ديارهم) الأصلية، وتعويض الطرفين مادياً، ومن ثم إجراء إستفتاء ديمقراطي نزيه (بمراقبة دولية إذا إقتضت الحاجة) بين سكانها بصدد تشكيل كيان فيدرالي وبخصوص الأنضمام إلى الأقليم الفيدرالي الذي يختارونه بملأ إرادتهم. علما بأنّ عودة محافظة كركوك برمتها –حالياً تعتبر ثلاث أقضية أصلية من محافظة كركوك جزءً من كُردستان الحرة– إلى إقليم كُردستان ليس ضَمْ، كما يدعي البعض من الذين يجهلون أو يتجاهلون عمدا حقيقة كُردستانية محافظة كركوك، خاصة من العرب غير العراقيين في فضائيات عربية متاجرة بـ"العروبة" ونفر من الطورانيين المحترفين في معاداة الكُرد وكُردستان في كل زمان ومكان إرضاءً لأسيادهم في أنقرة، بعكس العرب العراقيين الديمقراطيين الذين يعترفون بالواقع ويدافعون عن حقيقة كُردستانية محافظة كركوك، وبعكس الديمقراطيين التركمان الذين يُقّرون هذه الحقيقة ويسعون بجد إلى التضامن والتآخي بين جميع الأطياف في كُردستان.

إن إعادة محافظة كركوك إلى سابق عهدها، كما كانت عليه قبل عام ١٩٦٨، وإقرار

كُردستانيتها إستنادا إلى الأدلة التاريخية والجغرافية والأحصائية الدامغة (خاصة قاموس الأعلام العثماني –للمؤرخ التركي الشهير شمس الدين سامي– والأطلس العثماني والتخمين البريطاني للسكان لعام ١٩٢١ والأحصاء العراقي للسكان لعام ١٩٤٧) هي حجر الأساس للحل السلمي (العادل والشامل) للقضية الكُردية في العراق. وهو كذلك الأطار الصحيح لتحويل محافظة كركوك إلى محافظة مثالية للسلام والتآخي بين الكُرد والعرب والتركمان والكلدان والآشوريين والأرمن، والسبيل الناجح لتحقيق الرخاء والرفاهية لكل الخيّرين الرافضين للغدر والكراهية فيها. إن معضلة كركوك، التي تشكل عقدة القضية الكُردية في العراق منذ أكثر من ٨ عقود من الزمن، لايمكن حلها إلاّ بإقرار حقيقة كُردستانيتها، وذلك عن الطريق التطبيق العملي للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت أو بالأحرى المادة ١٤٠ من الدستور الدائم.

إن حل عقدة كركوك المستعصية هو مفتاح الحل الجذري للمسألة الكُردية في العراق، وتجاهل حلها لن يخدم مسيرة السلام ومبدأ الإتحاد الإختياري المزمع تبنّيه في إطار دولة إتحادية ديمقراطية في المستقبل، لأن الإتحاد الإختياري في إطار دولة فيدرالية مشتركة –الخيار الأصح للتعايش المشترك في دولة متعددة القوميات والأديان والمذاهب– يمكن تصوره وتحقيقه فقط على أساس الإعتراف والتعاون المتبادلين بين الأثنيات المختلفة وأقاليمها الخاصة –طبقاً لمعايير تاريخية وجغرافية وقانونية– وشريطة إقرار جميع الحقوق المشروعة لكل الأقليات القومية والدينية المتواجدة في كل الأقاليم. ولأن الدمج الإجباري عن طريق إستخدام العنف أو الألتجاء إلى حيلة "شرعية" لفرض مظالم سابقة أو جديدة، مصيره الفشل كما هو واضح وعاقبته مآسي (مزيد من الدماء والدموع) لايمكن ولايجوز تكرارها في العراق الجديد. وعلى الخيّرين من أصحاب الشأن في عراق اليوم أن يعملوا على أساس الحكمة والتوافق والتآزر إذا أرادوا إنتصار الحق وصيانة السلام وضمان الإتحاد.

شباط ٢٠٠٦

التحالف الفاشي ـ التكفيري هو الخطر الأكبر على العراق الجديد

لم يلتقي بقايا البعثيين النازيين تحت يافطة "تنظيمات إسلامية" مع الظلاميين المتوحشين من العرب الأفغان (قاعدة الإرهاب في بلاد الرافدين) عن طريق الصدفة أو بصورة عفوية. إنهم التقوا في زمن الفاشية في العراق والجاهلية في أفغانستان، على أساس ثلاثة خصائل معينة: التطرف القومي العربي، التعصب الطائفي السني، العنف الهمجي المطلق. فالتحالف قائم إذاً قبل سقوط صنم الرياء في بغداد، على أساس العصبية والوحشية المتجذرتين في جماعات مريضة نفسيا وفاشلة عمليا، حيث تعيش حالة التخبط بين الواقع والخيال، وتحقد على كل من يسعى إلى التقدم والأزدهار.

إن تحالف هاتين الجماعتين هو أصلاً تكتيكي، فالبعثيون يسعون الى بعث الفاشية في العراق من جديد، بينما يريد أنصار "القاعدة" إقامة دولة متخلفة في العراق على غرار دولة أفغانستان المنقرضة. وهم يبررون تحالفهم بـ"مقاومة الأحتلال الأمريكي" أو "الجهاد في سبيل الإسلام"، إلاّ أنهم يتحالفون في الواقع لتحقيق هدفيهما المختلفين، ويحاربون من أجل ذلك كل من يتطلع الى عراق من نوع آخر، عراق يتحقق فيه العدالة والمساواة –بين جميع مكوناته ، بغض النظر عن القومية والدين والمذهب والجنس– بفضل سيادة القانون، على اساس أختياري وفي ظل السلام والتسامح والتآزر، وسيستمرون على نهجهم المشترك (الإرهاب) للوصول الى غايتيهما المختلفتين، حتى ولو لم يبقى أمريكيا واحدا في العراق. أنهم يحاولون، ليس فقط إلغاء الآخرين، بل إفنائهم. والآخرون هم: الشيعي المتمسك بمذهبه الجعفري ولايريد أن يكون تابعا ذليلا لفئة (طائفية شوفينية) مستبدة ويطالب بالمساواة المذهبي دستوريا وعمليا، وهو الكُردي والتركماني والكلداني والآشوري والسرياني المتمسك بقوميته وغير مستعد للتنكر

لقوميته باسم "التصحيح" ويطالب بالمساواة القومية دستورياً وعملياً، وهو المسيحي والأيزدي والصابئي المتمسك بدينه ويطالب الإعتراف بدينه دستورياً وعملياً، وهوالعربي السني الذي لايؤمن بالتطرف القومي والتعصب الطائفي والعنف الهمجي ويرفض الأستبداد والتمييز والتطهير العرقي ويطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات دستوريا وعمليا. أنه باختصار كل إنسان يسعى الى تحقيق حياة حرة كريمة في عراق ديمقراطي فيدرالي متطور. وسيستمر الإرهابيون (مقاومي أرباب الجزيرة والمستقلة) في محاولاتهم الخبيثة لإثارة الفتنة بين السنّة والشيعة وبين العرب والكُرد وبين المسلمين والمسيحيين، وسيصابون بالهيستريا كلّما نجحت العملية السياسية في عزلهم ويأسهم، ولكنهم بحاجة إلى القصاص العادل والعاجل جنبا إلى جنب الفضح الأعلامي لهم، للقضاء التام عليهم في أوكارهم داخل العراق، ومن أجل فضح مساندیهم في الداخل والخارج، بغية إنقاذ البلاد والعباد من شرهم وإثمهم جميعا، بأسرع وقت ممكن.

إنّ مخططي الإرهاب في العراق الجديد هم جلاوزة بعثيون محترفون في إرهاب الدولة، لمدة تزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، وهم يتواجدون حالياً في أوكار معينة في غرب ووسط العراق وفي سوريا والأردن، وهم يتمتعون بدعم مخابرات دول الجيران (لإبعاد خطر التغيير عنهم على حساب دماء وإقتصاد أهل العراق)، وهم يبتغون تحقيق هدفهم الشرير بشكل أساسي عن طريق التحالف التكتيكي مع الظلاميين، باستغلال أناس سذج مُغّرر بهم باسم العروبة والإسلام والسنّة، كأداة عمياء –كقنابل بشرية– للقتل والدمار المدمنين عليهما، إنطلاقاً من نزعة السادية التى يمتازون بها، وبالإستفادة من نزعة الماسوشية لدى الأدوات المنفذة للجرائم، إضافةً إلى إستغلال المخدِرات وإستعمال الـ"ريموت كونترول" لتسيير الضحايا المفخخة والتحكم بتفجيرهم من بعيد. فالبعثيون شأنهم في ذلك شأن النازيين الألمان والفاشيين الطليان هم حثالة من المجرميين الدمويين غايتها سيادة الأستبداد، إلاّ أن أكثرية أدواتهم لتحقيق المآرب الخبيثة، هي شباب مُغرر بهم (من مختلف الجنسيات والبلدان العربية والإسلامية) ، فاشلون وساذجون، يريدون تحقيق أحلام معينة في الآخرة، بسبب ضعفهم ويأسهم في

حياة الدنيا. ففي سبيل إفشال مخطط التحالف الفاشي–الظلامي (البعثي–القاعدي) الإرهابي وإجتثاث الإرهاب بشكل قاطع, يجب على الحكومة العراقية الأنتقالية إنهاء حالة التهاون مع المجرمين القتلة (والأصرار على إقناع القوات المتعددة الجنسيات بضرورة هذا الأمر)، وذلك بنشر التحقيق مع الإرهابيين الذين يلقى القبض عليهم بالجرم المشهود في التلفزيون بصورة مستمرة، لفضحهم ومن ثم معاقبتهم ومعاقبة كل من يشاركهم الجرائم البشعة بحق رجال الشرطة والجيش والمواطنيين المدنيين وكل ضحايا القتل والدمار أيضا. وعلى الحكومة إذا أرادت ضمان ثقة المواطنين والمواطنات، وتحقيق إستباب الأمن والإستقرار في العراق الجديد فعلا، البدء فوراً بتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب (وإعلان حالة الطوارئ في كل المناطق الموبوءة بالإرهاب البعثي–القاعدي الخبيث)، والبدأ فورا" بتشكيل محاكم خاصة بمكافحة الإرهاب في بغداد والموصل وتكريت وسامراء وحويجة وكركوك وبعقوبة والفلوجة والرمادي والحلّة والبصرة، لإجراء محاكمات عادلة للقتلة الهمجيين، وإنزال أشد العقوبات القانونية بحقهم، بأسرع وقت ممكن، لينالوا جزاءهم العادل، وليكونوا عبرةً لأمثالهم، أي لكل فاشي–تكفيري تسول له نفسه المريضة ممارسة القتل والدمار في عراق اليوم. لقد طال إنتظار أهالي الشهداء والضحايا كثيراً، وكاد ينفذ صبرهم، ولابد من الإلتفات الى هذه النقطة، إذا أرادت الحكومة التوفيق في عملية ضبط الأمن وتأمين الإستقرار وضمان التطور السياسي والأقتصادي. وعلى رجال الدين والعلم أن يساندوا الشعب والحكومة في هذا السبيل الصائب ، لتنفيذ الواجب المقدّس بصورة واعية ومشتركة.

وكذلك يجب على الحكومة الأنتقالية تعزيز إجراءات مقاومة الأعلام المعادي للعراق الجديد (خاصة في قناتي الجزيرة القطرية والمستقلّة اللندنية)، وفضح برامج تشجيع القتل والدمار باسم "المقاومة الشريفة"، بجميع الوسائل القانونية والدبلوماسية والإعلامية المتوفرة للعراق الجديد.

شباط ٢٠٠٦

العراق بَلد عَربي-كُردي
(هوية العراق الحقيقية)

العراق بلد عَربي–كُردي، طالما تَبقى كُردستان الجنوبية –عموماً– إقليماً فيدرالياً أو بالأحرى جزءً من العراق الإتحادي، إذا ما تمت تسمية البلد بصورة منطقية وواقعية. العراق دولة عربية–كُردية، وهو وطن العَرب والكُرد والتُركمان والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن.

دين الدولة الرسمي للعراق هو الإسلام، وجميع الأديان الأخرى (المسيحية، الأيزدية، الصابئية، اليارسانية واليهودية) يُحترم وجودها وتُقدّر مكانتها في المجتمع والدولة، ويتم الإعتراف بها دستورياً ورسمياً ـ لذلك لابد من إشراك ممثلي كل القوميات وجميع الأديان في جميع المؤسسات الأساسية للعراق الجديد، إذا ما أردنا تحقيق المساواة والعدالة والسلام.

إنّ هوية البلدان المتعددة الشعوب في العالم المتمدن، لا يتم (عادةً) تحديدها إستناداً إلى أسم الشعب الأكبر في البلد، كما هو الحال في سويسرا، فبالرغم من كون أكثر من ٦٥٪ من سكان البلاد ألمانا، إلاّ أنّ سويسرا لاتعتبر بلداً ألمانيا ـ لا في الدستور ولا في الإعلام ولا لدى الكُتّاب الألمان (داخل وخارج سويسرا)، بل تُعتبر بَلداً ألمانياً–فرنسياً–إيطالياً، ويُعامَل مُواطنوها فعلاً على هذا الأساس. وكذلك الحال بالنسبة لبلجيكا، فبالرغم من أنّ الفلاميين (الهولنديين) يشكلون الشعب الأكبر هناك (حوالي ٥٩٪)، إلاّ انّ بلجيكا لاتُعتبر بَلداً (فلاميا) أو بالأحرى هولندياً، بل تُعتبر بلداً فلاميا–فالونيا أو بالأحرى هولنديا–فرنسيا، دستوريا وعمليا. ولكن علينا أن نعلم بان نظام

الحكم في البلدين المذكورين ديمقراطي وتركيب الدولة فيهما فيدرالي.

غير أنّ الحال يختلف تماماً في البلدان المتعددة الشعوب المجاورة للعراق، حيث تَسود فيها مجموعة معينة من الشعب الكبير بشكل عام (ولو بصورة متفاوتة) وتركيب الدولة هناك بسيط ومركزي. فتَسمية وهَوية الجارتين الغربية والشمالية (سوريا العربية وتركيا) تنّمان بوضوح عن النزعة القومية الأستعلائية (العُنصرية) للشعب (الكبير) السائد فيهما. ففي سوريا قام البعثيون العفلقيون بأضافة كلمة (العربية) إلى أسم البلد رسميا ـ وهم يستهدفون بذلك شطب كُردستانية قامشلي وعفرين وعامودا (كُردستان الغربية)، ويَعتبرون الكُرد (والقوميات غير العربية الأخرى) رسميا عَربا (حتى في بطاقة الهوية الشخصية) رغما عن إرادتهم. إلاّ أنّ سوريا هي في الحقيقة بلد عربي-كُردي كالعراق تماما، وليس بأمكان حُكامها الشوفينيين صهر الشعب الكُردي ـ في بوتقة "الأمة العربية الواحدة" وتعريب أرضها (كُردستان سوريا) في إطار "الوطن العربي الكبير"، مهما تمادوا في العنصرية ومهما طال زمن ظُلمهم. وفي تُركيا، أُطلقت هذه التسمية على القسم المتبقي من الأمبراطورية العثمانية من قبل القوميين الترك. وتَعتبر الدولة الكمالية كل مواطني البلاد (التُرك والكُرد والعَرب وغيرهم) تُركا، والأنكى من ذلك عليهم أن يكونوا جميعا ممنونين على هذه "النعمة" الشوفينية للجنرال مصطفى كمال (مؤسس الجمهورية). ويبدو أنّ حكام دولة تركيا يتناسون حقيقة دامغة في هذا الصدد، تَتمثل في وقوع الجزء الأكبر من كُردستان العثمانية (كُردستان الشمالية) والقسم الأكبر من الشعب الكُردي ضمن إطار دولة (تركيا) الحديثة، وهم يُحّرمون الشعب الثاني في البلد حتى من الحقوق الثقافية والسياسية المشروعة ـ ويَستحيل على تركيا دخول الإتحاد الأوروبي في حالة تمسك حكامها بهذا النهج العنصري في التعامل مع الشعب الكُردي ومع الأقليات القومية في عموم البلاد، فتركيا بتركيبتها وسكانها الحالية هي بلد تركي-كُردي، وكان الكماليون يؤكدون على هذه الحقيقة أثناء حرب الإستقلال، التي أنتصروا فيها بفضل مؤازرة الكُرد لهم، خاصة في (قهرمان) مرعش و(غازي) أنتاب و(شانلي) أورفة. ومع أنّ أسم دولة إيران الحديثة، لايُشير صراحة إلى أسم الشعب (الأكبر) الفارسي السائد ـ حيث كانت البلاد تُسمى في

السابق بلاد فارس (Persia)، ولايَعتبر دستور البلاد جميع مواطني إيران فُرسا، كما هو الحال في سوريا وتركيا، وهناك بَث بجميع اللغات المحلية في الراديو والتلفزيون، ولكن لا تزال اللغة الفارسية هي اللغة الوحيدة للتعليم وللأستخدام في الدوائر والمحاكم ومؤسسات الدولة الرسمية الأخرى. إنّ إيران هي في الواقع بَلد مُتعدد الأقاليم (بلاد فارس، آذربيجان الغربية، كُردستان الشرقية، لرستان، الأحواز وبلوجستان ـ ويتم إقرار وجود هذه الأقاليم في إيران رسميا، ولكن بصورة مُصّغرة أو مُكّبرة، على سبيل المثال: تُسمى محافظة واحدة فقط بكُردستان، من أصل أربع محافظات). وإيران بلد متعدد الشعوب (الفرس، الآذر، الكُرد، العرب، البلوج ـ ولايتم إنكار وجود هذه الشعوب في إيران رسميا، كما هو الحال في سوريا وتركيا، ولكن لايتم إقرار حقوقها الثقافية والإدارية والسياسية بصورة تامة)، ووفقا لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وإستنادا إلى أحكام الشرائع الدينية السامية، لايجوز حرمان المواطنات والمواطنين من الشعوب الأخرى أو الأقليات القومية في البلاد من الحقوق الثقافية والإدارية والسياسية، أو بالأحرى من الدراسة والمحاكمة والأعلام باللغة الأم.

ولنوضح الآن معنى ومغزى هوية دولة العراق علمياً، إستنادا إلى الأسس الجغرافية والتاريخية لتحديد الهوية الحقيقية للبلدان والأقاليم.

فالعراق يتألف من الناحية الجغرافية من العراق العربي وكُردستان الجنوبية، والحدود الشمالية للعراق العربي تتجسد في الخط الواصل بين هيت على الفرات وتكريت على دجلة مع سلسلة جبال حمرين (أبوبكر الخوارزمي، الرسائل، ١٨٨٥، ص٤٥-٤٦ وتقرير لجنة عصبة الأمم لتقصي الحقائق في ولاية الموصل، ١٩٢٥، ص٢٥-٢٧). وكُردستان الجنوبية تتألف من الألوية السابقة لولاية الموصل السابقة أو بالأحرى للمملكة العراقية التي تأسست عام ١٩٢١، بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية، بمبادرة "بريطانيا العظمى": أربيل، كركوك، السليمانية والأقضية الكُردية من ألوية الموصل، ديالى والكوت: دهوك، عقرة، عمادية، زاخو، شيخان، سنجار، خانقين وبدرة ... والقضائين الأخيرين يشكلان إمتدادا لمحافظتي كرماشان وأيلام التابعتين لكُردستان الشرقية (كُردستان إيران)، وهناك أدلة جغرافية وتاريخية كافية لأثبات هذه الحقيقة،

عند الحديث عن حدود الأقاليم الفيدرالية المنشودة في عراق الغد. لذلك يُعتبر العراق الحالي بلدا عربيا–كُرديا، طالما يتواجد الأقليمان الأساسيان للعراق الحالي (العراق العربي وكُردستان الجنوبية) في نطاق دولة واحدة ـ بغض النظر عن نسب سكان الشعبين العربي والكُردي (حيث تتراوح نسبة السكان العرب بين ٦٧,٥ – ٧٤,٥٪ والسكان الكُرد بين ٢٠ – ٢٥٪ من مجموع سكان العراق، ويمكن معرفة النسب الحقيقية لجميع لقوميات والأديان عن طريق إحصاء سكاني نزيه ودقيق في المستقبل)، علما بأن مفهوم الشعب يختلف عن مفهوم الأقلية القومية لإعتبارات عديدة، والشعب الكُردي في العراق يَمتلك جميع مقومات الشعب، وهو جزء من الأمة الكُردية المجزأة، تماماً كالشعب العربي في العراق، الذي هو أيضا جزء من الأمة العربية المجزأة. وأرض العراق الحالي ليست كلها عربية أي جزء من الوطن العربي، كما يدعي العروبويون (القدماء والجُدد)، والذين يتباكون ليل نهار ـ خاصة في فضائيتي "الجزيرة" و"المستقلة" ـ منذ سقوط صنم الدكتاتور في ساحة الفردوس، على إدّعاء "عروبة كل العراق" غير الصحيح!

العراق العربي هو فعلا جزء من الوطن العربي، إلاّ أنّ كُردستان الجنوبية هي جزء من كُردستان (موطن الكُرد)، التي تتقاسمها أربع دول شرق أوسطية. هذه بديهية يعرفها كل عربي واعٍ ومنصف (من أمثال السياسي القدير المرحوم عزيز شريف، والباحث المشهور شاكر خصباك والشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري ...)

إنّ بلاد مابين النهرين القديمة (Mesopotamia) كانت مهد الحضارات القديمة (ومنها الآشورية والكلدانية)، لذلك يُعتبر الآشوريون والكلدانيون، الذين يُشكّلون اليوم حوالي ٣,٥٪ من نسبة سكان العراق، سكان أصليين للعراق (في كلا الأقليمين الأساسيين)، ويجب مساواتهم مع العرب والكُرد في الحقوق والواجبات كمواطنين عامة، إضافة إلى إقرار وجودهم القومي وكافة حقوقهم الثقافية والإدارية والسياسية والدينية (لكونهم مسيحيين أرثدوكس وكاثوليك) ـ تماما كما هو الحال الآن في مناطق "كُردستان الحرة" ضمن إقليم كُردستان (في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وأقضية جمجمال وكفري وكلار من محافظة كركوك – قبل تفتيتها من قبل النظام

البعثي البائد) وطبقا لمواد الدستورالدائم للعراق الجديد. ومايَنطبق على الأخوة الكلدان والآشوريين، ينطبق أيضا على الأخوة التركمان والسريان والأرمن، الذين يسكنون هذه البلاد منذ مئات السنين، ولابد من إقرار وجودهم القومي وجميع حقوقهم الثقافية والإدارية والسياسية المشروعة وفقا لنصوص الدستور الدائم، وكما هو الحال في كُردستان الحرة، حيث يتم تعليم الأطفال التركمان والناطقين بالسريانية (الآشوريين والكلدان والسريان) وكذلك الأرمن باللغات التركية والسريانية والأرمنية. وتم تأسيس العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية والأندية الرياضية، وتم إنشاء محطات أذاعة وتلفزيون ومراكز للنشر (للتركمان والناطقين بالسريانية) هناك.

وكان إنتخاب أول رئيس كُردي للعراق الجديد إنجازاً ديمقراطيا، تحقق أولا: بفضل التضحيات الجسام للشعب الكُردي طيلة ثمانين عاما (أي منذ تأسيس دولة العراق الحالية)، وبفضل تضافر جهود أحرار العراق عامة (من الذين ناضلوا معاً بالأمس ضد النظام العنصري الطائفي البائد وينشدون اليوم إقامة دولة ديمقراطية فيدرالية حضارية) وبفضل إسقاط النظام البعثي الدكتاتوري من قبل حلفائه السابقين، الذين وجدوا بقاءَه خطرا عليهم أيضا، لذلك إضطروا إلى التحالف ضده، وإلى التنسيق والعمل مع المعارضة العراقية، من أجل إزالته وتبديله بنظام عادل مع مواطنيه ومسالم مع جيرانه وموثوق به دوليا. ويُمكن أن يَكون رئيس الجمهورية القادم تُركمانيا أو آشوريا، إذا ما تم ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي البرلماني التعددي في العراق الجديد فعلا. فهذه المسألة لم تتحقق بفضل وجود العروبويين في سدة الحكم في بغداد، لكي يعتبرها منظروا وغلاة "العروبة"، من أمثال السيد كلوفيس مقصود، "نعمة" من العروبويين على الشعب الكُردي في العراق. ويستوجب على السيد كلوفيس مقصود أن يعتذر أولاً للشعب الكُردي –قبل التحدث عنه مطلقا– على الموقف اللاإنساني، الذي إتّخذه في الأمم المتحدة أثناء مناقشة إستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكُردي في صيف عام ١٩٨٨ ـ حين كان ممثلا للجامعة العربية هناك، وقد طالب عدد من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الدولية آنذاك، بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في المنطقة الكُردية في العراق في هذا الخصوص، فأعترض السيد كلوفيس مقصود على

ذلك بشدة. إنّ ما قاله ممثل "الجامعة العربية" آنذاك في هذا الصدد، أثار دهشة وشجب، ليس فقط أهالي ضحايا مجزرة حلبجة و عدوان الأنفال، بل كل أصدقاء الشعب الكُردي وكل مناصري الإنسانية أينما كانوا أيضاً. فلقد قال السيد كلوفيس مقصود في سياق إعتراضه على الأقتراح المذكور: "لايجوز إرسال أية لجنة للتحقق من هذا الموضوع مُطلقا، لأن ذلك سيشكل سابقة سيئة، لأن إستخدام الأسلحة الكيمياوية طبقا لأتفاقية جنيف يُمنع فقط ضد أعداء خارجيين وليس في الداخل"! وهنا علقت جريدة "Die Welt" الألمانية على موقفه هذا كما يلي: "إنّ مقصود يدّعي بأسم العالم العربي بأكمله، أنّ لكل دولة الحق والحرية لأبادة المعارضين السياسيين والمجموعات غير المرغوبة فيها بالغاز السام، وعلى باقي العالم أن يَغض النظر عن ذلك (DieWelt 9/September 1988). علما بأن إتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ (التي وقعها العراق) تحرّم وتدين إستخدام الأسلحة الكيمياوية في الحروب والنزاعات بصورة عامة وفي جميع أنحاء العالم.

وهنا يبرز السؤالان التاليان:

هل يجوز للكُرد (في العراق وسوريا) والبربر (في دول المغرب العربي) التي كانت تسمى سابقا ببلاد البربر، والأقباط (في مصر) والأفارقة (في دارفور وجنوب السودان) والسريان (في سوريا ولبنان"الموطن الأصلي للسريان الآراميين") أن يعترفوا بميثاق وأساليب عمل "الجامعة العربية"، المعروفة بمثل هذه المواقف اللاإنسانية وبمثل هذا الممثل العنصري؟

وهل يجوز للشعوب غير العربية في هذه البلدان السكوت عن تعتيم الهوية الحقيقية للبلدان (الأعضاء في "الجامعة العربية") الكائنة خارج شبه الجزيرة العربية (الموطن الأصلي للعرب)، أي تجاهل الهوية الواقعية (المشتركة) لهذه البلدان إلى الأبد؟

آذار ٢٠٠٦

في ذكرى تأسيسه يقف البعث السوري على شفير الهاوية

في الثامن من آذار قبل ثلاثة وأربعين سنة، وبعد مرور شهر كامل على الأنقلاب البعثي الدموي في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ في بغداد، حيث نشروا (القتل والقمع والدمار) بإسم "الوحدة والحرية والأشتراكية" في كافة أنحاء العراق (خاصة في بغداد والفرات الأوسط والموصل وكركوك) بالتحالف مع الشَوّافيين والطورانيين، الذين إنتظموا معهم في صفوف "الحرس القومي" الهمجي، إغتصب الفرع الأصلي لحزب ميشيل عفلق وبنفس الطريقة اللاشرعية (الأنقلاب العسكري المشؤوم) الحكم في دمشق أيضا. فقام البعثيون وأعوانهم بعد فترة وجيزة من إستيلائهم على دست الحكم بتطبيق رسالتهم العنصرية (الفاسدة) لتحطيم أواصر تآلف الشعبين العربي والكُردي في البلدين –اللذَين سموهما بالقُطرين– وإرهابهما.

وبعد أن شنّ النظام البعثي ـ القومي (العروبوي) في بغداد حربه الأولى ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق في صيف عام ١٩٦٣، سارع النظام التوأم للبعث (العفلقي) السوري إلى المشاركة الفعالة في حرب قرينه الظالمة ضد الكُرد في كُردستان العراق، بقوة عسكرية قوامها خمسة آلاف عسكري، في الهجوم الكبير على منطقة زاخو، حيث إستخدموا فيه كل أنواع الأسلحة التي كانوا يمتلكونها من طائرات ودبابات ومدافع وفقاً لسياسة الأرض المحروقة.

إلاّ أنهم نَطحوا جبال كُردستان الشمّاء، وفشلوا في القضاء على حركة المقاومة الكُردستانية. ولقد شجب العَرب الإنسانيون داخل العراق وخارجه تلك الهجمة الشرسة على الكُرد في ديارهم. وقد عبر الشاعر الفلسطيني محمود درويش ـ آنذاك ـ بقصيدته الرائعة (مَعَكُم) عن سخط وإستنكار الإنسان العربي الشريف لإضطهاد الشعب

الكُردي ورفضه للمتاجرة بالعروبة وتضامنه مع الشعب الكُردي في محنته قائلاً:

معكم عيون الناس

معكم عبيد الأرض

هل خرّ مهرك يا صلاح الدين؟

هل هوت البيارق؟

في أرض كُردستان

حيث الرُعب يسهر والحرائق

مُرّي إذاً في أرض كُردستان

مُرّي ياعُروبة

هذا حَصاد الصيف هل تَبصرين؟

لن تبصرين إن كُنتِ من ثقب المدافع تبصرينِ

يا شهرزاد الليل يَفترس الصباح

وحقول كُردستان مَوسمها جِراح

الحبُ ممنوع وهَمس الجار لاشئ مُباح

(صوت الجمعية، ١٩٨٧:٧)

وعلى أثر الفشل الذريع للهجوم العسكري المشترك للنظامين البعثيين المستبدين، سحب نظام البعث السوري قواته من العراق.

بعد ذلك قام "البعث السوري" بتنفيذ مَشروعين عُنصريين ضد الشعب الكُردي في كُردستان سوريا:

الأول سُمي بـ "الأحصاء الإستثنائي"، وقد تم إجراءَهُ في نوفمبر عام ١٩٦٢ –من قبل الشوفينيين الحاكميين بتشجيع البعثيين قبل مجيئهم إلى الحكم– وبموجبه تم تجريد حوالي مائة وعشرين ألف من الكُرد من الجنسية السورية أو بالأحرى من حق المواطنة، حيث تم إعتبار المتجردين عن الجنسية "أجانب مهاجرين بطريقة غير شرعية عبر الحدود" بالرغم من كون الكثير منهم من الأهالي الأصليين لهذا الجزء من المنطقة

الكُردية ووجود الآخرين منهم منذ عشرات السنين على تلك الأرض من كُردستان سوريا. وقد تم حرمانهم تبعاً لذلك من الدراسة والوظائف والتصويت والسفر بل وحتى من تسهيلات المعالجة الصحية في المستشفيات الحكومية، والأنكى من ذلك أصبح لزاما على هؤلاء المحرومين من حقوق المواطنة الأساسية، تأدية الخدمة العسكرية لنظام يمارس ضدهم التمييز العنصري المقيت بشكل سافر!

وسُمي المشروع العنصري الثاني بـ"الحزام الأخضر" أو "الحزام العربي"، وقد تم بمقتضاه بناء سلسلة من المستوطنات العربية حول القرى والقصبات الكُردية –للعشائرالعربية التي غُمِرَت أراضيها بمياه سد الفرات– على شكل حزام عنصري لتطويق المنطقة الكُردية، وقد تم تسليح المستوطنيين العرب!

وقد أصدر في تلك الفترة أحد أبرز أعوان البعث السوري (ضابط الشرطة في منطقة الجزيرة) محمد طلب هلال كُراساً عُنصرياً يهدف إلى إنكار وجود الشعب الكُردي ولغته وثقافته المتميزتين رسميا ـ كما هو مُتّبع في تركيا ـ يتضمن إثنا عشرة إجراءً عنصرياً في سبيل قهر وصهر الشعب الكُردي في سوريا في بوتقة "أمة عربية واحدة" البعثية، وهي:

التجزئة (من خلال ترحيل مجموعات معينة من الكُرد من كُردستان سوريا إلى أماكن متفرقة في سوريا)، التجهيل (من خلال منعهم من الدراسة حتى باللغة العربية)، التجويع (من خلال منع فرص العمل عنهم)، التسفير (من خلال تسليم مجموعة منهم إلى الحكومة التركية)، التفرقة (من خلال تحريض الكُرد بعضهم على البعض على الطريقة الإستعمارية "فَرّق تَسد")، تقطيع المَوطِن (من خلال إسكان العرب على إمتداد الحدود التركية بغية الفصل بين كُردستان سوريا وكُردستان تركيا)، إسكان العرب في المنطقة الكُردية (بهدف تقليل نسبة السكان الكُرد في كُردستان سوريا)، إستيطان العرب على هيئة مزارع جماعية مسلحة في المناطق الكُردية (بغية تعريبها تدريجياً)، الترويع (من خلال زيادة الثكنات العسكرية في المنطقة الكُردية)، نقل علماء الدين (العرب إلى المنطقة الكُردية والكُرد الى المناطق الأخرى في سوريا)، الحرمان من حق التَصويت (لكل من لايُجيد اللغة العربية)، الدعاية المضادة للكُرد في عموم "العالم العربي" (هو تينجر، إضطهاد الكُرد في سوريا، في: نيرومند، تراجيديا الكُرد،

١٩٩١:٤٦). وقد تم مكافأة العدو اللدود للشعب الكُردي (هلال) على مخططه العنصري البغيض، وأصبح فيما بعد محافظا ومن ثم وزيراً في عدة حكومات بعثية، كما وتم تطبيق نقاط عديدة من مخططه المعادي للشعب الكُردي من قبل النظام البعثي السوري تدريجيا، إلى أن تم إيقاف الأستمرار في تنفيذ الأجراءات الظالمة من قبل رئيس النظام الراحل حافظ الأسد عام ١٩٧٦ ، ولكن لم يتم إلغاء ماتم تنفيذها. التساهل الوحيد تمثل و يتمثل (الآن أيضاً) في السماح بالإحتفال بعيد رأس السنة الكُردية (نوروز) عَلناً. إلاّ أنّ الممارسات الشوفينية والقمعية ليست غريبة بالنسبة لحزب البعث، فلقد نصت المادة الحادية عشرة من منهاج الحزب –الذي عكس تصورات قائدهم المؤسس ميشيل عفلق– على وجوب طرد كل من يطالب بحقوق إثنية أو يَنضَم إلى جماعات إثنية تطالب بمثل هذه الحقوق من الوطن ... (سيد علي، البعثيون والحل النهائي للقضية الكُردية، في جمعية الشعوب المهددة، المجازرالجماعية ضد الكُرد، ١٩٩١:٦٦). فالبعث هو حزب قومي (متطرف) إشتراكي (مزيف) أو بالأحرى "ناسيونال سوشياليست"، أي أنه حزب نازي (بالمعنى الحرفي للكلمة)، لذلك لم يعترف "البعث العراقي" بوجود القوميات التركمانية والآشورية والكلدانية والسريانية والأرمنية في العراق، ولذلك لايعترف "البعث السوري" لا بوجود القومية الكُردية (التي تشكل القومية الثانية في سوريا) ولا بالقومية السريانية (السكان الأصليين لبلاد سوريا) رسمياً، ولايقر حقوقهم الثقافية والإدارية والسياسية، فاللغتان الكُردية والسريانية يمنع إستخدامهما في المدارس والأعلام والدوائر الرسمية حتى الآن. وقد غَيّروا اسم البلد من سوريا إلى "الجمهورية العربية السورية"، وهو تزييف لحقيقتين ثابتتين (تخصان طبيعة نظام الحكم السائد وهوية البلد الواقعية): فالنظام البعثي القائم في سوريا منذ الأنقلاب العسكري في آذار ٦٣، نظام شمولي إستبدادي كما هو واضح، فالبعث في وادٍ والجمهورية في وادٍ آخر. ولأن جزءً من كُردستان ألحقت بدولة سوريا إذبان الإنتداب الفرنسي (وفقاً لإتفاقية سايكس بيكو الإستعمارية ومقابل إستقطاع الأسكندرونة منها وضمها إلى دولة تركيا الحديثة) وكذلك لأنّ جزءاً مهماً من سوريا هو موطن الشعب السرياني أصلاً، فأنّ دولة سوريا هي دولة عربية –كُردية–سريانية، وليست دولة عربية بحتة، إلاّ أنّ البعثيين يتاجرون بالعروبة كما هو معروف. والمسألة لاتنحصر في أسم الدولة

فحسب، بل تتجسد في إنكار وجود القوميات (الأثنيات) غير العربية في سوريا بصورة رسمية، أي إلغاء هوية ووجود غير العرب رسمياً وإعتبار كل سكان البلاد عرباً (حتى في بطاقة الهوية الشخصية للمواطن) رغماً عن إرادتهم. فالمعلومات المدونة على هوية المواطنين السوريين تشير إلى أن المواطن عربي سوري، سواء كان المواطن عربياً فعلاً أو كُردياً أو سريانياً أو آشورياً أو أرمنياً! وهذا إستخفاف سافر بالهوية القومية لغير العرب وإنتهاك صارخ لحقوق وكرامة الإنسان غير العربي في سوريا ومخالفة واضحة للشرائع الدينية بحق الشعوب غير العربية في سوريا (لأن الله سبحانه وتعالى خلقنا شعوبا وقبائل مختلفة لنتعارف ونتقّي). فالبعث السوري قام بتعريب الإنسان الكُردي في سوريا "رسميا" في سجلات النفوس وبطاقات الهوية الشخصية وعن طريق إنكار وجود الشعب الكُردي دستورياً وإضطهاده عملياً، وهو ماضٍ في تعريب أرض كُردستان سوريا عن طريق إنكار وقوع الجزء الأصغر من كُردستان ضمن حدود دولة سوريا المقامة عقب إنهيار الأمبراطورية العثمانية ـ كما أرادتها فرنسا، وعن طريق إقامة مستوطنات عربية مسلحة فيها، وعن طريق منع كل رمز كُردي أو كُردستاني ومعاقبة كل من يعتز به، حتى وإن كان مسافراً كُرديا من كُردستان العراق، التي أصبحت بُعبُعاً يقض مضاجع المستبدين في الشرق الأوسط، بسبب تمتع جزء كبير منها بالفيدرالية وسعي أهلها الحثيث من أجل إقامة نظام ديمقراطي فيدرالي في عموم العراق. ولهذا السبب بالذات تم في الثاني عشر من آذار عام ٢٠٠٤ الإعتداء على الكُرد في قامشلي بصورة مخططة وباشراف محافظ الحسكة، لإرهاب الكُرد في سوريا، للحيلولة دون المطالبة برفع نير الظلم والقهر عن كاهلهم، على ضوء تمتع إخوانهم وأخواتهم الكُرد في كُردستان العراق بحقوقهم وحقوقهن المشروعة رسمياً، مما أدى إلى إنتفاضة كُردية عارمة في عموم سوريا. وقد بدأ بذلك مرحلة جديدة من نضال الكُرد وبإسلوب جديد، لن يهدأ إلاّ بتحقيق حق الشعب الكُردي في كُردستان سوريا في حياة حرة كريمة في ظل حكم ديمقراطي ودولة فيدرالية عربية–كُردية – سريانية، وإنّ إغتيال المناضل الكبير الشهيد الشيخ محمد معشوق خزنوي ـ على طريقة إغتيال الشهيد محمد صادق الصدر من قبل جلاوزة البعث العراقي البائد سابقاً، لن يثني الشعب الكُردي في سوريا عن طريق النضال، بل سيقّوي وحدته ويزيد إصراره على المطالبة بالحق والحرية بالتأكيد. ولقد تزامن الإرهاب البعثي للقوميات غير العربية

مع إرهاب العرب السوريين (غير البعثيين) فعلاً، وكانت مجزرة (حماه) في بداية إنقلابهم المشؤوم أكبر دليل على ذلك. وكما تجاوز إرهاب "البعث العراقي" حدود العراق وشمل إيران والكويت واللبنانيين والفلسطينيين أيضاً، تجاوز إرهاب "البعث السوري" حدود سوريا، فشمل أولاً لبنان: بعد دخول القوات والمخابرات السورية إلى لبنان على أثر إتفاق (الطائف) كقوات حفظ السلام، حيث بسط النظام السوري هيمنته السياسية والعسكرية والمخابراتية تدريجياً على كافة مرافق الدولة اللبنانية، وكان الإرهاب عاملاً رئيسياً من عوامل فرض الوصاية على جمهورية لبنان. وبعد سقوط نظام البعث العفلقي في العراق مباشرة، أخذ "البعث السوري" اللعب بالورقة العراقية أيضاً. فأراد فرض وصايته على العراق أيضاً، وذلك من خلال إشراف مخابراته بصورة مكثفة على ترتيب وتنسيق وإدارة الإرهاب البعثي–القاعدي في العراق (وفقاً لإعترافات ضباط مخابرات سوريين معتقلين مع الإرهابيين وعشرات الإرهابيين السوريين والعرب المدربين في سوريا والوافدين عبرها علناً، والتي تم نشرها في العديد من الفضائيات العراقية). لقد تهاونت القوات المتعددة الجنسيات وكذلك الحكومتين العراقيتين المؤقتة والإنتقالية في مطاردة ومحاكمة الإرهابيين المتوحشين بصورة حازمة وفي معاقبتهم ومعاقبة الذين يأوونهم ويعاونونهم بشكل حاسم، وفي محاسبة حاضنتها الأساسية (نظام البعث السوري) والطلب من هيئة الأمم المتحدة إتخاذ الإجراءات اللازمة والرادعة بحق النظام البعثى السوري، على الجرائم التي يندي لها الجبين بحق الأحرار والأبرياء في العراق الجديد. وعلى الحكومة الدائمة المرتقبة أن تكون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذا الصدد، للدفاع عن حياة وكرامة وثروات العراقيات والعراقيين، ووضع حد لإعتداءات عملاء ومرتزقة النظام السوري المستبد وغيره، بقطع دابر إرهاب الفاشيين والتكفيريين المجرمين والتصدي لكل من يصطاد في الماء العكر من وراء حدود العراق (في الدول المجاورة) بحكمة وجرأة. قبل ثلاثة أيام تم إلقاء القبض على خمسة (أعراب) إرهابيين مفخخين بأحزمة ناسفة في القائم (مدخل الإرهابيين القادمين عبر الحدود السورية) منذ سقوط نظام توأمهم في بغداد. فإلى متى تسكت الحكومة الأنتقالية عن جريمة تسهيل الإرهاب البعثي–التكفيري في العراق الجديد من قبل نظام البعث السوري؟

من أولويات الحكومة العراقية الدائمة أن تتصدى للإرهابيين وأعوانهم في الداخل وتقف بوجه أسيادهم ومحرضيهم في الخارج بالأساليب الصحيحة والحاسمة. ف "البعث السوري" أراد أن يبلع العراق أيضا، مثلما بلع قبله لبنان. ولقد نسى "البعث السوري" بأن إبتلاع دولة بكاملها ليست لقمة سائغة ـ ناهيك عن دولتين. وبعد أن تم كشف ألاعيب النظام البعثي السوري وفضح تلابيب إرهابه المزمن في لبنان، إضطر "البعث السوري" إلى إنهاء وصايته أخيراً على لبنان، نتيجة إرغامه على سحب قواته العسكرية وأجهزة مخابراته الخاصة من هناك تحت تأثير الضغط الدولي المتزايد عليه، بالرغم من إستمرار إرهابه هناك أيضا بأسلوب يشبه أسلوب إرهابه في العراق الجديد. وسيلتحق حزب البعث السوري بالحزب النازي الألماني والحزب الفاشي الأيطالي وتوأمه العراقي بلا ريب، مالم يستوعب البعثيون السوريون دروس التاريخ ويعودون إلى رشدهم تماماً، أي مالم يغيروا أسم ونهج وسلوك حزبهم العنصري والإرهابي وطبيعة وأزلام حكمهم العنصري الشمولي، مالم يبادروا إلى تبني الديمقراطية (أو بالأحرى العدالة والمساواة) للجميع في سوريا واقرار وجود وحقوق جميع القوميات غير العربية في البلاد (إذا كان بامكانهم) أو مالم يقوموا بالتنحي عن الحكم المستبد والأعتذار للشعوب والأفراد المظلومة من قبلهم صراحة، على كل الجرائم والإساءات قبل فوات الأوان (يوم لاينفع الندم). وإلاّ فأنّ الحساب مع أركان النظام وكبار مسؤولي البعث السوري على تلك الجرائم والمظالم المرتكبة من قبلهم ضد شعوب سوريا ولبنان والعراق سيكون عسيراً بالتأكيد (وربّما في محكمة دولية، إذا ثبت تورطهم في جريمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، المرحوم رفيق الحريري)، فلقد ولى زمن الأحزاب العنصرية وإنقضى عهد الأنظمة الشمولية. وستُنَظَم مَحاكم دولية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية تدريجياً، فلقد بدأ عصر عولمة العدالة (لضمان حقوق الإنسان عامة وحق الشعوب في تقرير مصائرها بنفسها خاصة)، منذ سقوط الجدار الحديدي في أوروبا، والأنجازات مستمرة، ولو بشكل بطيء، والقصاص الدولي أخذ يطال الكثير من الظالمين تدريجياً، ولكن في الوقت المناسب وبالإسلوب المناسب.

نيسان ٢٠٠٦

الجعفري شقّ الإئتلاف وخسر التحالف

بالرغم من تحالف حزب الدعوة الإسلامية مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في إطار الأئتلاف العراقي الموحد، فانّ مواقف وأهداف الحزبين السياسيين (كما ظهرت جلياً للعيان الآن) تختلف عن بعضها البعض إختلافا شديداً. فالمجلس الذي يقوده آل حكيم المعروف بمواقفه الوطنية المشهودة، الرافضة للمساومة مع الأنظمة "الشوفينية–الطائفية" المتعاقبة على دست الحكم في بغداد، والمشهور بمناصرته المستمرة للقضية الكُردية العادلة، وسعيه الحثيث من أجل التآخي العربي –الكُردي، وبعمله الدؤوب في سبيل التعايش السلمي والتسامح الديني مع أبناء وبنات الأديان الأخرى في العراق، كان (ولايزال) يتمتع بوزنه السياسي وتأثيره المعنوي الكبيرين، وهو يتبنى نهجاً سياسياً عراقياً مستقلاً ومعتدلاً، ويدافع جدّياً عن حقوق ومصالح أهل الوسط والجنوب المهضومة من قبل الحكومات العراقية السابقة. لذلك يتمّسك المجلس الأعلى بجميع ثوابت الدستور الدائم، الذي أيّدته الغالبية المطلقة من أهالي العراق، في أوّل إستفتاء شعبي حر وعارم (بالرغم من كل المخاطر والعقبات) وبمبدأ الفيدرالية لدولة العراق الجديد بصورة عامة، وبفيدرالية الوسط والجنوب في إطار الدستور الدائم بصورة خاصة. (من أجل تقسيم السلطة والثروة بين أقاليم البلاد بصورة عادلة). بينما يكتنف موقف حزب الدعوة في هذا الصدد الكثير من الغموض، ولقد أزال السيد إبراهيم الجعفري كلمتي (مبدأي) الديمقراطية والفيدرالية المقرونين بنظام حكم العراق في قَسَم تشكيل الحكومة الأنتقالية شخصياً وقصداً. والمجلس الأعلى يرفض علنا المتاجرة بالعنصرية القومية (العروبوية)، لأن الشيعة والكُرد والأقليات القومية والدينية ذاقوا منها الأمرين، لمدة تزيد عن ثماني عقود من الزمن(أي منذ تأسيس مملكة العراق

في ظل مَلك غير عراقي)، بينما تُغازل قيادة حزب الدعوة (خاصة السيدان إبراهيم الجعفري وجواد المالكي) الأنظمة العربية التقليدية والقوى العربية القومية بتبني إدّعاء (عروبة كلّ العراق) علناً! (وهذا تشويه واضح لحقيقة هوية العراق الحقيقية العربية–الكُردية). ولقد أعلن السيد الجعفري في لقاء مع قناة العربية –على أثر إجتماع القاهرة للتوافق– بأنّ :"العراق كان دائما قلب العُروبة"! وقد نسى السيد الجعفري في تلك اللحظة بالذات معاناة إخوانه العراقيين وأخواته العراقيات الشيعة من جراء قمع وإرهاب المتاجرين بـ(العروبة الشوفينية–الطائفية)، وتناسى السيد الجعفري أيضا معاناة إخوانه الكُرد وأخواته الكُرديات خاصة في مأساة "أنفلة" كُردستان، من خلال الممارسات التعسفية لرافعي راية تلك (العروبة الشوفينية–الطائفية). وكذلك أكّد السيد جواد المالكي في لقائه مع قناة العربية –نهاية شهر شباط– على عدم إصرار حزبه على عدم تغيير الثابت الجوهري في الدستور الدائم: الفيدرالية في المناقشات المنتظرة في مجلس النواب، واكّد على أنّ لحِزبه موقف آخر من مسألة توزيع الثروات. وفي خصوص هوية العراق (المسألة الأساسية بالنسبة للحل السلمي للقضية الكُردية في العراق، حيث لايمكن حلها جذريا من دون إقرار الهوية العراقية الواقعية العربية – الكُردية، إذا أرادوا بقاء كُردستان في نطاق العراق الأتحادي)، قال السيد المالكي بأنّ لهم رأي واضح، وأكّد بأنّ "العراق بلد عربي"، وهنا يلتقي هو ورئيس حزبه السيد إبراهيم الجعفري مع فكر السيد صالح المطلق (النابع من أيديولوجية "العروبوية" العنصرية) سبحان الله، ومع فكر مُمَثِلَ "هيئة علماء المسلمين" (التي لايعترف بها الأغلبية المطلقة لمسلمي ومسلمات العراق) وممثل "التيار الصدري" (الذي يُبالغ في تضخيم حجمه ودوره، لأسباب معينة)، واللذان وقّعا "ميثاق الشرف" من على شاشة فضائية العراقية الرسمية (التي أخذ يُسيطر عليها تحالف "الدعوة–التيار")، وبهذه المناسبة أخذت قناة "العراقية" تضيف منذ يومين عبارة (أدام الله عزّهُ) إلى أسم السيد مقتدى الصدر في شريط أخبارها المكتوبة!

عندما إنضمّت جماعة السيد مقتدى الصدر، أو ما يسمى بـ "التيار الصدري" إلى الأئتلاف العراقي الموّحد، بدأ توازن القوى السياسية داخل الإئتلاف الشيعي

بالإختلال، فأثّر ذلك سلبياً (وتدريجياً) على أنسجام الأئتلاف وستراتيجيته. لقد إكتشف حزب الدعوة فوراً بأن هناك قواسم وأهداف مشتركة كثيرة بينهما، ولكن قادة الحزب إرتأوا إنتظار جولة الإنتخابات الثانية الحاسمة. بعد ظهور نتائج الإنتخابات بدأ التنسيق بين الدعوة والتيار على أساس الأهداف المشتركة والخاصة أيضاً. فالسيد إبراهيم الجعفري أراد أن يكون مرشح التحالف الثنائي أولاً ومن ثم مرشح الأئتلاف ثانياً، ليصبح فيما بعد مرشح القوى التي ستتآلف مع كتلة الأئتلاف لتشكيل الحكومة المقبلة وبالتالي رئيساً للحكومة الدائمة. والسيد مقتدى الصدر أخذ يُناور ويُزايد في الداخل، ومن ثم يقوم بزيارة "الأخوة الأعداء" في الخارج، وأخذ هناك يُندّد بـ"الإحتلال" ويُناصر "إيران" ويُعاهد "سوريا" ويُغازل "الأردن" ويُعلن رفضه للدستور الدائم (الذي جازف ٨٠٪ من أهل العراق بحياتهم لتبنيه) وللفيدرالية المُثبتة في هذا الدستور في فضائية "الجزيرة" القطرية (المعروفة بعدائها السافر للعراق الجديد)!

ومن ثم أكمل السيد إبراهيم الجعفري مشوار حليفه الجديد –الواقف على شفير هاوية السياسة والمنطق– بزيارة حكام تركيا (المعروفين بعدائهم المزمن للشعب الكُردي في كل مكان)، من دون التشاور والتنسيق مع أركان الحكومة الأنتقالية، التي يرأسها سيادته. واستهدفت الزيارة الطارئة (على مايبدو) الأستماع إلى طلبات وتحذيرات وتوصيات ... السيد رجب طيب أردوغان (وهذا يذكّرنا بأجتماع السيد ياسين الهاشمي في الثلاثينات بالرئيس التركي –جلاّد الشعب الكُردي في كُردستان تركيا– الجنرال مصطفى كمال باشا). وقد تناسى السيد الجعفري بذلك رئاسة الجمهورية، وخالف به وعده بعدم الأنفراد بالحكم وبأتخاذ القرارات الهامة في المستقبل. وفي الوقت الذي اَبعَد فيه السيد الجعفري الأعضاء الكُرد في وزارته وأئتلافه الحكومي عمداً (لتوفير المجال الملائم لمباحثات سرّية مشتركة بعيدا عن ممثلي الشعب الكُردي، كما كان يجري في العهود السابقة)، طلب من (ممثل للتيار الصدري، بغية تمتين التحالف الجديد بينه وبينهم) ومن ممثل للأتحاد الإسلامي التركماني (بالرغم من عدم وجوده داخل الوزارة، ربما للتشاور الثلاثي وللحفاظ على سرّية الترجمة) مرافقته في سفرته الخاصة جداً وبتركيبتها المثيرة للدهشة، في هذا الوقت الحرج من تاريخ العراق الجريح. ولم يتجاهل

السيد الجعفري بهذه الممارسة (المُريبة) التحالف الكُردستاني فحسب، بل تحدّى وجَرح بها مشاعر الشعب الكُردي بأسره!

وإذا كان التَحالف الكُردستاني قد أكّد سابقا إحترام رأي وقرار الأئتلاف العراقي الموحد، بخصوص مرّشح الأئتلاف لرئاسة الحكومة الدائمة (المقبلة) بإعتبار كتلته الكتلة البرلمانية الكبرى، لايمكن أن يكون الألتزام بهذا الموقف (بالرغم من مبدئيته) بدون قيد أو شرط (توقيعاً على الورقة البيضاء). ليس من المعقول أن يَلتزم التحالف الكُردستاني بهذا الأمر الآن، بعد أن إنفرد السيد إبراهيم الجعفري بإتخاذ أخطر قرار في أحرج مرحلة يمر بها العراق الجديد (من جديد)، وبعد أن فَقد السيد إبراهيم الجعفري ثقة نصف أعضاء قائمة الأئتلاف الشيعي (بسبب إصراره على التمسك بكرسي رئاسة الوزارة بغض النظر عن الثمن) وبعد أن فقد ثقة غالبية العرب السنّة، خاصة بعد أحداث بغداد الدامية، على أثر الأعتداء الفاشي–التكفيري على مرقدي الأمامين العسكريين (ع) في سامراء، وبعد أن تجاهل السيد إبراهيم الجعفري إحترام ممثلي بل وإرادة الشعب الكُردي المظلوم (من جديد)، وفقد بذلك ثقة الشعب الكُردي برمتّه.

ربّما كان السيد إبراهيم الجعفري طَبيبا ناجحا، إلاّ أنه أثبت (مع الأسف الشديد) بأنه سياسيٌ فاشل. والعراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود، يَحتاج فعلاً إلى رئيس حكومة مُحنّك في السياسة، جدير بثقة جميع مكونات البلاد الأساسية في العمل المُشترك، وخَبير في شؤون إدارة الدولة الإتحادية في السنوات الأربعة القادمة.

وفقاً للمادة (٥٣) من الدستور الدائم، يَدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب (المُنتخب) للإنعقاد بمرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الإنتخابات العامة، وتُعقد الجلسة الأولى برئاسة اكبر الأعضاء سناً لإنتخاب رئيس المجلس ونائبيه، ولايجوز التمديد أكثر من المدة المذكورة آنفاً، اي أكثر من ١٥ يوما آخر، وكان من المفروض إنعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب في الخامس والعشرين من شهر شباط الماضي، وقد تعذّر ذلك لأسباب متعددة، وهذا يعني بأنه يجب إنعقاد الجلسة الأولى (طبقاً لهذه المادة) لغاية الثاني عشر من شهر آذار الحالي.

ووفقا للمادة (٦٨) من الدستور الدائم يَنتخب مجلس النواب من بين المُرّشحين رئيساً

للجمهورية، باغلبية ثُلثي عدد أعضائه. وإذا لم يحصل اي من المُرشحين على الاغلبية المطلوبة، فَيتّم التنافس بين المُرَشَحَين الحاصلين على أعلى الأصوات، ويُعلن رئيساً مَن يحصل على أكثرية الاصوات في الإقتراع الثاني.

ووفقاً للبند الأول من المادة (٧٤): "يُكلّف رئيس الجمهورية مُرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب بإستثناء الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند الثاني من المادة (٧٠) من الدستور الدائم، أذ يكون التكليف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إنتخاب رئيس الجمهورية.

وطبقاً للبند الثاني من المادة (٧٤)، يَتولّى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية اعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف.

ووفقاً للبند الثالث من هذه المادة، يُكلف رئيس الجمهورية مُرَشّحا جديداً لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً، عند إخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال المدة المنصوص عليها في البند الثاني.

وطبقاً للبند الرابع من هذه المادة، يَعرض رئيس مجلس الوزراء المُكلّف اسماء اعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويُعد حائزاً على ثقتها، عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المُطلقة.

ووفقاً للبند الخامس من هذه المادة، يتولى رئيس الجمهورية تكليف مُرَشّح آخر، لتأليف الوزارة خلال خمسة عشر يوماً، في حالة عدم نيل الوزارة الثِقة.

نيسان ٢٠٠٦

نَعم كركوك خَطُ أحمَر، ولكن للظالم وليس للمظلوم

عُقد قبل ثلاثة أيام إجتماعاً بين بقايا رموز البعثيين في محافظة كركوك المفتتة والمؤنفلة من قبل نظامهم المقبور، وقد أدلوا فيه بتصريحات تُناصر ممارسات البعث العنصرية بحق الإنسان والأرض فيها بشكل سافر، وأطلقوا على أثره عبارات تجسد التشهير والقذف بحق مستشار في مجلس رئاسة الجمهورية وعضو في لجنة تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك. وضمن لعبة ماكرة لخلط الأوراق، أخذوا يخلطون بين المحافظة والمدينة، ويعتبرون مدينة كركوك خطا أحمراً بأعتبارها مدينة عراقية! وكأن أربيل والسليمانية ودهوك وبقية مدن كُردستان العراق ليست عراقية الآن في نظرهم، بسبب تمتعها بالفيدرالية! (علما بأنّ معضلة كركوك تخص المحافظة بكاملها، وليست مدينة كركوك وحدها، وخلقها أساساً نظام بعثهم البائد). وأخذوا يحاولون علنا تحقيق منع إزالة آثار التطهير العرقي البغيض في محافظة كركوك وإعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين وحرمان ضحايا عدوان الأنفال السيء الصيت في سهول كركوك من التعويض العادل والحيلولة دون إعادة توحيد مركز المحافظة الأصلية مع الأقضية الأربعة المفصولة منها والسعي لأستمرار تعريب المدينة وضواحيها بمستوطنات "العروبة" و"القادسية" و"الحجاج" و"غرناطة"... وينادون بالعمل من أجل إغتصاب حق ساكني محافظة كركوك الأصليين في لم شملهم وتطبيع الأوضاع في عموم المحافظة المشتته وتمتعها بالفيدرالية كما يريدونها (أسوة بباقي محافظات العراق، كما تنص عليها المواد ١١٦، ١١٧ و١٣٦ أو بالأحرى ١٣٩ المعّدل من الدستور العراقي الدائم، الذي أيدته أكثرية سكان كركوك المصغّرة وغالبية أهل جمهورية العراق).

لقد قال سيد الشهداء الإمام الحسين (ع): "أن لم تَستحِ فأفعل ما تشاء". وهناك مثل كُردي مشهور بهذا الصدد مفاده: "قبل أن يمسك صاحب الدار السارق، مسك السارق

صاحب الدار"!

السادة المجتمعون من الرفاق البعثيين في محافظة كركوك (المبتورة)، أعادوا تنظيم أنفسهم بعد إنهيار نظامهم المستبد في تنظيمات حزبية بأسماء جديدة: "الحوار الوطني"، "المجلس الإستشاري"، "المصالحة والتحرير"، "الجبهة العربية الموحدة" ... ولكن بنفس الأفكار البعثية العنصرية السابقة، لذلك يحاولون الإستمرار على ممارساتهم العدوانية المطبّقة ضد الكُرد وكُردستان علنا، فهم لايُطيقون لا الكُرد ولا كُردستان، وسبق أن نَعتوا كُردستان المظلومة في مظاهراتهم الغوغائية في ظل صور دكتاتورهم المخلوع، بعد سقوط صنم الدكتاتور في ساحة الفردوس بـ "عدو الله"!، وكُردستان كما يراها كل انسان عاقل هي: من أجمل وأغنى بقاع أرض الله الواسعة، يغتصبها طغاة الشعوب الجارة منذ آلاف السنين، بسبب نبذ الشعب الكُردي لنزعة الأحتلال الهمجي لأوطان الشعوب الأخرى من أجل السلطة والغنائم والمراعي، وعدم إنجراره وراء أطماع التسلط والتوسع العنصري باسم الدين، حتى في عهد صلاح الدين، والتاريخ شاهد على ذلك. والآن لنناقش أقوال وإدعاءات السادة المجتمعين من الرفاق البعثيين في مدينة كركوك بصدد التمسك بالظلم البعثي المُلحق بمحافظة كركوك والتشهير ضد كل من يفضح الغدر البعثي ضد الكُرد فيها (حتى وإن كان تركمانياً أو عربياً) ويدافع عن حقهم المُغتصب، والذي يوضحه ويعالجه الدستور العراقي الدائم، الذي أيّده أربعة أخماس أهالي العراق في الأستفتاء التاريخي.

يفيد خبر جريدة "الزمان"، الذي تناقلته مصادر إعلامية أخرى، بأن المجتمعين إحتجوا على تقرير أعدّهُ مستشار لنائب رئيس الجمهورية (عادل عبدالمهدي) عن واقع الذين تم توطينهم في كركوك (أو بالأحرى إستيطانهم على أراضي وحقول ومزارع الكُرد أو التركمان المرّحلين من محافظة كركوك) إبان تسلط النظام السابق، ويدّعون بأنّ التقرير المذكور وصفهم "بصفات غير لائقة"، من دون ذكر تلك الصفات غير اللائقة، المزعومة.وبحسب الخبر يستنكر المجتمعون "التقرير الذي أعدّه عضو لجنة تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك وهو من التركمان، وعدّوه "خارجاً عن الدين والعشيرة يجب مقاضاته، كما أنه لايمثل الشارع التركماني في المدينة"، على حد تعبيرهم!! نلاحظ هنا الأسلوب التهكمي المهين للمُجتمعين ضد العضو المذكور في لجنة التطبيع،

وهذا ليس بجديد، فالبعثيون لم يعترفوا أصلاً بوجود القومية التركمانية في العراق. إلاّ أن الجديد في الأمر هو: الفتوى الشرعية والأحكام القضائية، فهذه الأمور ليست من إختصاص المُجتمعين، ولايحق لهم البت فيها بتاتاً، إضافة إلى عدم جواز إنتهاك حقوق وكرامة موظف دولة مكلّف بواجب معين أو أي إنسان آخر. ومن حق العضو المقصود في لجنة التطبيع الرد عليهم بالأسلوب الذي يراه مناسباً أو بالأحرى صائباً، وبأمكانه أن يسعى إلى حل موضوع الإهانة والقذف الواضِحَين بحقه في الخبر المنشور في أجهزة الإعلام بالطريقة القانونية الأصولية، إذا أراد ذلك. ومن ثم يأتي بيتُ القصيد: ورأى المشاركون في الإجتماع أنّ عراقية كركوك خط أحمر لايمكن تجاوزه. إنّ هذه المقولة تتألف من مقطعين: المقطع الأول "عراقية كركوك" هو كتفسير الماء بالماء، لأن كل محافظات كُردستان العراق هي عراقية وليست تركية أو سورية أو إيرانية! وهذه البديهية لاتُغير حقيقة كُردستانية جغرافية محافظة كركوك (التي تُثبتها أدلة تاريخية وإحصائية دامغة) قيد أنملة. أما المقطع الثاني أي "خط أحمر لايمكن تجاوزه"، فهو إشارة مرور مهمة، جديرة بالتأمل، ولابأس من التأكيد عليها من جديد، إلاّ أنّ البعثيين المُجتمعون في كركوك يستخدمونها (سابقاً وحالياً) بالعكس، فهم يسيرون بالأتجاه المعاكس في شارع أحادي الأتجاه، وهذا ليس بأمر غريب عندهم، فهو دَيدَنُهم. ونحن نقول لبقايا البعثيين المجتمعين في مدينة كركوك وأعوانهم: نعم محافظة كركوك بأكملها (وليست مدينة كركوك فحسب) هي خَط أحمَر لايمكن تجاوزه، حيث لايجوز لبقايا النظام البعثي البائد ومؤيديهم تجاوزه من الآن فصاعدا" مُطلقاً، وهذا الخط الأحمر يَشمُل مُعاداة تطبيع الأوضاع في جميع أرجاء محافظة كركوك ومُعارضة رفع الظلم الملحق بكل سكان وأراضي محافظة كركوك أبان إستبداد البعث في العراق، خاصة عودة جميع المُرّحلين والمُشّردين ألى ديارهم وإستعادة كامل حقوقهم المسلوبة وإعادة بناء ٧٧٩ قرية كركوكية مهدّمة من قبل جلاوزة البعث. وليعلم المُجتمعون وغيرهم هذه الحقيقة جيدا، وليحفظوها عن ظهر القلب، لكي يكون أمر محافظة كركوك واضحا لهم، ولكل من تُسول له نفسه التمسك بالغدر المُلحق بسكان كركوك الأصليين وأراضي كركوك الأصلية ويصرُّ على تجاهل هويتها الجغرافية الكُردستانية. وما عَجزَ عن تنفيذه أجهزة البعث القمعية المتعددة وماكنتهُ الحربية الفتاكة وأسلحة دماره الشاملة في أو

اخر الثمانينات ضد كُردستانية قرى ونواحي ومدن محافظة كركوك وضد وجود الكُرد والتركمان فيها، لن يكون بامكان بقاياها الهزيلة تحقيقه أبدا"، وعليهم بدلا من التمسك بالظلم، الإعتذار للكُرد والتركمان ولكل المظلومين في محافظة كركوك خاصة وفي جمهورية العراق عامة، عن الظلم الذي ألحقه بهم نظام حزبهم البائد، وتعنت دكتاتورهم "القائد"، ويطلبوا العفو منهم جميعاً. نعم محافظة كركوك خطُ أحمر، ولكن للبعثيين الظالمين وأمثالهم وليس لضحايا ظُلم البعثيين، لمُنفّذي حملات الإبادة الجماعية (الأنفال) ضد الكُرد ومنفذي ممارسات التطهير العرقي (الترحيل) ضد الكُرد والتركمان في محافظة كركوك ولمنفذي تفتيت وتقزيم محافظة كركوك، وليس لضحايا الأنفال والترحيل والأستيطان العنصري والتشتيت. نعم مسألة محافظة كركوك خط أحمر، ولكن للراغبين في إستمرار التفتيت والترحيل والأنفال والتعريب وليس للداعين إلى إزالة آثار تلك الممارسات اللاإنسانية الجائرة فيها، طبقا للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة المؤقت أو بالأحرى المادة ١٤٠ المعدّل من الدستور العراقي الدائم.

وأخيراً، فإنّ البَعثيين المُجتمعين في كركوك وأمثالهم من الأعلاميين العروبويين الناكرين للحق والحقيقة في محطتي "الجزيرة" و"المستقلة" يعلمون جيدا بأنّ: كركوك (وليس التأميم) كانت وستبقى محافظة كُردستانية، وأن تشكيل كيان فيدرالي فيها وأنضمامها إلى أي أقليم سيكون بإرادة أهاليها ووفقاً للمواد المتعلقة بشأن الفيدرالية في الدستور العراقي الدائم، وهم يعلمون أيضا بأنّ مدينة كركوك شأنها شأن جميع مدن كُردستان الأخرى: أربيل والسليمانية ودهوك وخانقين وسنجار ومخمور، كُردستانية عراقية ومفتوحة لكل العراقيين النابذين للتعريب العنصري المقيت، طالما تَكون كُردستان العراق بأكملها إقليما أي جزءً من العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود، ولكن المُجتمعين وأعوانهم يحاولون عَبثا التمسك بالظلم الذي ألحَقهُ نظامهم البائد بمحافظة كركوك الأصلية وسكانها الأصليين (طوبوغرافياً وديموغرافياً) بسبب حقول النفط فيها ـ وفي مقدمتها حقل Babe Gur Gur، بالرغم من عدم إمكانية كتابة إسمه بالعربي، بسبب إنعدام حرف (g) في الألفباء العربي، وذلك بإستخدام أساليب ملتوية غادرة ومفضوحة وعبارات أو تلميحات معينة بصورة عكسية، وهم بذلك يخدعون أنفسهم قبل غيرهم أو بالأحرى قبل ناخبيهم أو مشاهديهم. نيسان ٢٠٠٦

من أجل الدفاع عن الكُرد وجميع ضحايا الإرهاب في الموصل

في عهد البعث الفاشي كان إضطهاد الكُرد في الموصل خاصة (وفي العراق عامةً) يتم وفق منهج عنصري محدد، يضم إجراءات وممارسات قمعية متعددة تستهدف سلب الحياة والهوية والكرامة والحقوق، في مقدمتها الإعدام والتعذيب والسجن والنفي لأسباب سياسية بحتة أو وشايات ظالمة، وكذلك إجبار الكُرد (خاصة الكُرد الشبك والأيزديين) على تغيير قوميتهم من الكُردية إلى العربية والتطهير العرقي البغيض (خاصة بحق المتمسكين منهم بهويتهم القومية الكُردية، أي الرافضين للتعريب) وذلك بترحيلهم إلى مناطق معينة في محافظتي أربيل والسليمانية. وضمت قائمة الممارسات اللاإنسانية أيضا منع المواطنات والمواطنين الكُرد من إمتلاك البيوت والعقارات بأسمائهن أو أسمائهم، والنقل التعسفي للموظفين الكُرد من الموصل أو حرمانهم من تقلد المناصب الحكومية المهمة فيها، وكذلك منع الأطفال الكُرد من الدراسة باللغة الأم، ومنع الوالدين من تسمية أطفالهم بأسماء كُردية، وكان يستثنى من بعض إجراءات القمع والإضطهاد المذكورة رؤساء المرتزقة (الجاش) وأزلامهم لقاء خدمات الخيانة والذل. وقد إستمر الحال على هذا المنوال لغاية سقوط نظام الشر والطغيان في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ .

منذ سقوط نظام البعث العنصري الشمولي يقوم التحالف الإرهابي البعثي–القاعدي (الفاشي–التكفيري) المدعوم من الجهات القومية المتعصبة والطائفية المتطرفة (من مراكش إلى صنعاء) مادياً وإعلامياً بمواصلة منهج البعث العنصري المستبد وخطته السابقة لإضطهاد الكُرد بجميع طوائفهم والشيعة بجميع قومياتها –وعلى رأسهم الشيعة العرب– بأساليب شرسة أخرى وأسماء إسلامية مزيفة.

فلقد قام التحالف الإرهابي الهمجي بقتل عشرات المواطنين الكُرد الأبرياء في مدينة الموصل وحرق بيوت العديد منهم لكونهم كُرداً فقط (بغض النظر عن الدين والمذهب والإتجاه السياسي)، بغية إرهابهم بدافع عنصري مقيت. ففي السادس من تموز (على سبيل المثال) أقدم الإرهابيون الهمجيون على إشعال النيران في مساكن ثلاث عوائل كُردية في الموصل، وأثناء قيام أرباب العوائل المنكوبة بمحاولة إطفاء الحريق قام الإرهابيون الجبناء بقتلهم بطريقة وحشية بشعة!

لقد تجاوز الإرهابيون البعثيون والقاعدويون (الفاشيون–التكفيريون) ومساندوهم والمتعاونون معهم كل حدود الغدر وجميع مقاييس الأخلاق في الأعتداء على الكُرد في الموصل (وكذلك في كركوك وتكريت وبغداد وديالى)، لذلك يجب مكافحتهم جميعا ومحاسبتهم بالشكل المطلوب، بشكل يُفهمهم ويُفهم كل من وراءهم بأننا سوف ندافع عن أنفسنا وأرضنا وكرامتنا وحقوقنا بقوة وحزم وسنتكلم معهم باللغة التي يفهمونها للقصاص العادل منهم ولردعهم عن الإثم والعدوان نهائيا.

لذلك يجب تطبيق خطة متينة للدفاع عن الكُرد وغيرهم من ضحايا الإرهاب في الموصل، ولابد من تفعيل القضاء بإنشاء محاكم جنائية عالية في جميع المدن التي تعاني من الإرهاب وفي مقدمتها الموصل، وكذلك يجب جعل الضفة الشرقية لنهر دجلة في الموصل على الأقل منطقة آمنة للكُرد ولجميع ضحايا الإرهاب، وذلك بالعقاب القانوني الفوري لكل من يثبت تورطه في الإرهاب أو مساهمته في تسهيله بدون تردد، ولابد من السيطرة على جميع المعابر (أو بالأحرى الجسور) بين الضفتين الغربية والشرقية لمدينة الموصل لمنع تسلل الإرهابيين من الضفة الغربية إلى الشرقية. وعلينا أن نرد الصاع صاعين وعلى أساس القاعدة القانونية والشرعية المعروفة: "العين بالعين والسن بالسن والبادئ هو الأظلم، وذلك بالأنقضاض على الإرهابيين وشركائهم في الجرائم في أوكارهم (في عقر دارهم) ضمن عمليات دهم ومطاردة مستمرة (مع أو دون القوات متعددة الجنسيات) ومعاقبتهم قانونياً وشرعياً بشكل سريع (في محاكمات عادلة وحاسمة)، وبصورة تجعل من القتلة المجرمين وأعوانهم عبرة لكل من تسول له نفسه الأعتداء على الكُرد والآخرين في الموصل (والمناطق الأخرى) لمجرد كونهم كُردا

أو من دين آخر أو من مذهب آخر، أي بدافع قومي عنصري أو ديني متعصب أو طائفي همجي.

ولقد ضاق أهالي الضحايا من الأخوة الشيعة ذرعا أخيرا بعد أن طفح الكيل، ولم يعودوا يتحملون القتل والتهجير لكونهم شيعة فقط، أي بسبب الأنتماء المذهبي فقط أو كما يسمى "على الهوية"، إلاّ أنه يجب علينا التفريق بين المجرم والبرئ، لكي لا يحترق الأخضر واليابس معا، لذلك لايجوز أن يُنتقم من العرب السنةّ عشوائياً (بالرغم من قيام الإرهابيين البعثيين والقاعدويين بقتل الكُرد والشيعة وكذلك المسيحيين عشوائيا، وبالرغم من إتخاذ التكفيريين والبعثيين من مناطقهم أوكاراً للإرهاب والأثم والعدوان)، لكي لايتحقق هدف التحالف الإرهابي البعثي–القاعدي الأساسي في إشعال نيران الفتن المذهبية والقومية والدينية بغية إثارة الفوضى والدمار وإعاقة عمليتي التطور السياسي والإعمار في عموم العراق.

تموز ٢٠٠٦

تلكؤ وتخبط رئيس المحكمة الجديد في أداء مهمته

في جلسة يوم الثلاثاء، الثاني عشر من أيلول، تجاوز المتهم صدام حسين بشكل سافر على أحد محاميي الحق الشخصي أو بالأحرى على ممثل هيئة الدفاع عن عشرات الآلاف من ضحايا جريمة الأنفال الفظيعة، بالشتم والتهديد (قائلا: أسحق راسكم ...)، من دون أن يستأذن رئيس المحكمة (القاضي عبداللّه العامري) للتكلم ومن دون أي إعتراض من السيد رئيس المحكمة على هذه المخالفة الفظة لأصول المحاكمات الجزائية والإهانة السافرة لشخص المحامي والتجريح السافر لمشاعر أهالي الضحايا ولكرامة الشعب الكُردي بأكمله، ومن دون منع المتّهم من مواصلة الكلام غير المسموح وغير المعقول أو بالأحرى منعه من الشتم والتهديد، ومن دون أي تنبيه للمتهم على ذلك أو الطلب منه عدم تكرار تصرفه المنا في للقانون والمسيء لهيبة المحكمة أو تحمل النتائج المترتبة على ذلك مستقبلاً. فلقد أراد محامي الضحايا الرد على طلب المتّهم صدام بتبديل مصطلح (البيشمەركه) لأنه يعني (الفدائي) بكلمة "المتمرد"، ولما بيّن المحامي بأن (البيشمەركه) كانوا يفتخرون بمقاومة الدكتاتورية، قام صدّام بالمخالفة القانونية المذكورة. والغريب في الأمر، أنّ السيد رئيس المحكمة إعترض فورا على ردّ محامي الضحايا ومنعه من مواصلة الكلام. فلقد سكت السيد رئيس المحكمة عن مخالفة المتهم (الطاغية) تماما (تواضَعَ أمام المتهم الرئيسي بالجريمة)، بينما أصرّ على إسكات محامي ضحايا الطُغيان (تَكّبر على مُدافع ضحايا الجريمة)! علما بانّ مقاومة الطغيان حق شرعي للأنسان في كل مكان وزمان وكانت أيضا في مقدمة الحقوق المشروعة في الأعلان الأول لحقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ . لقد تلكأ السيد رئيس المحكمة بتصرفه في كلتا الحالتين عن أداء الواجب المقدس الملقاة على عاتقه بوضوح.

وفي جلسة يوم الأربعاء، الثالث عشر من أيلول، طلبت ممثلة هيئة الدفاع عن الحق الشخصي للمشتكين (أي عن حقوق أهالي الضحايا) بشكل قانوني وبأسلوب رزين تنبيه المتهم صدام إلى عدم التجاوز على قانون المحكمة وكرامة الآخرين. غير أن ما حدث لم يكن في الحسبان: فبدلاً من تأييد هذا الطلب الشرعي، تجاهل القاضي الطلب وألقى بدلاً من ذلك كلمة برّر بها تلكأه وإجراءه الخاطئين في جلسة اليوم السابق: لأنه هو رئيس المحكمة ولأنه يعمل في القضاء العراقي منذ ربع قرن ولأنه يستشير أساتذته السابقين بإستمرار، ولأن القضاء العراقي مشهود له ... وكأن القاضي المحترف معصوم عن الخطأ، ونسى سيادة القاضي بأن الجزء الأكبر من القضاء العراقي في الزمن الذي أشار سيادته إليه (في عهد البعث البائد) مشهود له بالقساوة والغدر والأحكام الجائرة. ومن ثم قام برواية حادثة خصام باعتبارها وقعت بين الأمام علي (عليه السلام) وبين شخص يهودي بسبب إستيلاء الأخير على درع عائد للأمام. وبغض النظر عن مصدر هذه الرواية وتأويلاتها، فقد أراد بها السيد رئيس المحكمة تبرير أخطائه، ولكنه زاد بذلك الطين بلّة، فمن كان في موقف الأمام علي (ع) ومن كان في موقف الشخص اليهودي؟ لأن طرفي الخصام في هذه المحكمة هما المتهم (صدام وأعوانه) والمشتكين أي (أهالي ضحايا الأنفال)؟

حتى إستخدام لفظة (كاكا) أي الأخ الكبير بالكُردي مع أحد المشتكين،الذي نما عن الإستهزاء أكثر من التعبير عن المجاملة، والتي نطقها القاضي بمثابة دليل على الحياد، لم يكن في محله ولم يبرر أخطاءه أو تلكأه في أداء الواجب أو بالأحرى إنحيازه بشكل لاشعوري إلى جانب المتهمين، بل كان دليلا على التخبط ومحاولة" فاشلة لتبرير الأخطاء. ولقد نبّه ممثل هيئة الأدعاء العام القاضي عن حق إلى قيام أحد محاميي الدفاع عن المتهمين (بديع عارف عزّت) بتنسيب أقوال إلى المشتكين أثناء توجيه الأسئلة إليهم لم ينطقوا بها، بغية إرباك المشتكين وإيقاعهم في فَخ الأخطاء من أجل التأثير السلبي على مصداقية المشتكين. وقد فعل المحامي المذكور تماما ما حذّر منه المدعي العام: حين سأل عن نوع الطائرات التي قصفت المنطقة بالأسلحة الكيمياوية، فأدعى بأن الشاهد ذكر (السوخوي) و(الهيليكوبتر)، وكان ذلك كذبا ونفاقا مفضوحَين، بالرغم

من ذلك سمح القاضي بتوجيه هذا "السؤال"! ولما سأل المحامي عن وجود العلم العراقي في مقدمة أو مؤخرة الطائرة بعد ذلك، رفض القاضي السؤال لأن المشتكي لم يتحدث أصلاً عن العلم، ولكنه قدّم له نصيحة مجانية: قائلاً له أنه بإستطاعته السؤال عن مواصفات الطائرة! وأنقذ القاضي بتصرفه غير الجائز هذا المحامي (الرفيق المنافق) من ورطته، فأرتبك المشتكي في الأجابة فعلاً. هل يَعلم سيادة القاضي فداحة خطئِه هذا ونتائجه السلبية؟ في الحقيقة لايمكن تصور الموقف أثناء حدوث القصف بالطائرات، إلاّ من قبل الذين جرّبوا مثل تلك الحالة، فالناس في هذا الظرف يكونون في حالة ذعر ورعب شديدين، يسرعون مع عوائلهم إلى الملاجئ، وليس بأمكان معظمهم التركيز على مواصفات الطائرات المُغيرة، فيسمع الكثير منهم فيما بعد عن نوع الطائرات المعتدية من الآخرين، خاصة من جماعة الرصد والمراقبة.

إنّ طلب الأدعاء العام من السيد رئيس المحكمة الموّقر بالتنحي عن رئاسة المحكمة هو طلب مشروع، لأنه يهدف فعلا إلى تحقيق محاكمة عادلة وصائبة للمتهمين بإرتكاب أبشع جريمة بحق الشعب الكُردي أو بالأحرى بحق الإنسان في مناطق معينة من كُردستان في تاريخ العراق المعاصر.

أيلول ٢٠٠٦

المادة ١٤٢ والامكانيات الواقعية لتعديل الدستور الدائم

بعد إسقاط نظام البعث الفاشي (من قبل قوات التحالف الدولي) سعى ممثلو الأحزاب والأطراف السياسية المعارضة لنظام البعث المستبد إلى كتابة مسودة لدستور دائم في العراق الجديد يؤكد على السيادة والسلام والمساواة في إطار دولة ديمقراطية فيدرالية. إلاّ أنّ جهات معينة (بعثية أو قومية متطرفة أو طائفية متعصبة أو محسوبة على دول إقليمية ذات أنظمة إستبدادية تقليدية) وقفت حالا وبشدة ضد الثوابت الأساسية لقيام حكم ديمقراطي فيدرالي عادل من أجل بناء دولة إتحادية معاصرة ومزدهرة، إستناداً إلى حق الأثنيات الثلاثة الرئيسية وجميع الأقليات القومية والدينية في حياة حرة كريمة فيها، ترتكز إلى ثلاثة مقومات جذرية: الإتحاد الإختياري في إطار الفيدرالية (أي دولة مركّبة لامركزية)، الديمقراطية البرلمانية التعددية والحوار الحضاري. وأعلن هؤلاء مناهضتهم –قبل كل شيء– للفيدرالية ولأجتثاث (فكر وأدوات ورموز) البعث الفاشي: أي مناهضتهم لتحقيق المساواة بين جميع أقاليم البلاد وتطبيق العدالة بحق فكر وجلاوزة حزب مستبّد أغرق العراق وأهله في بحر المَاسي (أي معارضتهم لمثل ما تم في ألمانيا بعد إسقاط النظام النازي من قبل قوات التحالف الدولي، وهي الآن دولة فيدرالية ديمقراطية وفي مقدمة البلدان المتقدمة)، وكذلك وقفوا ضد تعريف الهوية العراقية العربية–الكُردية على حقيقتها، واصرّوا بأسلوب إستعلائي غير منطقي على إعتبار كل العراقيين (بما فيهم الشعب الكُردي) جزءً من الأمة العربية!

إنّ هؤلاء يريدون التمسك بأُسس الأنظمة الحاكمة السابقة لدولة العراق، التي عمل البريطانيون على تأسيسها على أُسس خاطئة وإعتبارات مفّرقة وكذلك بطبيعة الأنقلابات العسكرية القمعية والتعريف غير الواقعي لهويتها: دولة بسيطة مركزية

متشددة، تَحصل فيها أقلية معينة من الناس من طائفة محددة لقومية معينة على مكاسب الحكم في ظل سلطة مستبدة، تتلاعب على هواها بحياة الأغلبية المطلقة من مكونات المجتمع وبثرواتها ومصيرها بإسم "الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية" و"الدفاع عن تطلعات الأمة العربية"!

فهم يعادون الفيدرالية بالرغم من نجاح النظام الفيدرالي الديمقراطي في معظم بلدان العالم، وحججهم في هذا الأدعاء واهية: إنهم يدّعون بان الفيدرالية تُقّسِم البلاد، بالرغم من وجود العشرات من الدول الفيدرالية (الإتحادية اللامركزية) في العالم وفي مقدمتها ألمانيا والهند وماليزيا والأمارات العربية. وهم يدّعون بأن إقامة إقليم الجنوب والوسط خَطِرة أو غير ضرُورية، لأن أهالي تلك المناطق هم أيضا من القومية العربية، وهنا يَنسون أو يتناسون بأن الغالبية العظمى من سكان جمهورية المانيا الإتحادية مثلاً هم أيضا من قومية واحدة (من القومية الألمانية وينتمون إلى مذهبين مختلفين من نفس الدين– الكاثوليك والبروتستانت)، مع هذا تتألف جمهورية ألمانيا الإتحادية من ١٦ أقليماً فيدرالياً. وكذلك فان غالبية سكان دولة الأمارات العربية المتحدة هم من قومية واحدة (العربية)، بالرغم من ذلك فان هذه الدولة تتألف من سبع إمارات وهي تجسد أرقى أشكال الفيدرالية (الكونفيدرالية). والبعض من مناهضي الفيدرالية يدّعي بأنه يؤيد "الفيدرالية للكُرد" ولكنه لايريد ذلك لبقية العراق، وهذا خِداع، لأنه لايمكن أن يكون جزء معين فقط من بلد ما فيدرالياً وتكون بقية البلاد غير فيدرالية، فالأمر يتعلق هنا بصيغة تركيب الدولة: فأما أن يكون تركيب الدولة بأكمله فيدرالياً (أي مرّكباً لامَركزياً) أو يكون بكامله عاديا (بسيطاً مركزياً)، لذلك لن تنطلي حيلتهم الجديدة (القديمة) على الشعب الكُردي مرة أخرى، إذا كانوا يرومون إعادة مأساة "الحكم الذاتي المزيف" من جديد. ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة بدعة أخرى لأنصار حزب جديد (قديمة أيضاً تعود إلى عام ١٩٦٣)، حيث أراد الأنقلابيون البعثيون–القوميون آنذاك خداع الشعب الكُردي بها: وهي حيلة "لامركزية المحافظات"، إلاّ أنّ زيف هذه المناورة مكشوفة أيضا منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن، فليست هناك لامركزية في دولة غير فيدرالية مطلقاً، وإلاّ فليشيروا إلى دولة على هذه الشاكلة.

لقد تم الإتفاق في مشاورات المعارضة لنظام البعث المستبد وتم التأكيد في الدستور الدائم أيضا على أنّ العراق الجديد يكون ديمقراطياً وفيدرالياً (إتحادياً) وأن إقليم كُردستان هو أحد أقاليمه (أول إقليم) وحدوده الإدارية تستند إلى حقائق تاريخية وجغرافية وإحصائية قديمة، وإنّ جميع مقومات إقامة إقليم فيدرالي آخر في الجنوب والوسط، أو بالأحرى في المحافظات الجنوبية التسعة، وفي المركز (بغداد وديالى) وفي الغرب (الأنبار وتكريت ونينوى) متوفرة بلا شك، وهي منوطة أساساً برغبة غالبية سكان تلك المحافظات في هذا الصدد.

ويلّح مناهضي العراق الجديد (البعثيون وأصدقائهم) على معارضة مسألة إجتثاث فكر وجلاوزة ورموز البعث الفاشي (بما فيها علم إنقلاب ٨ شباط الأسود)، متجاهلين بها فداحة الخسائر التي سببها الفكر الشوفيني والممارسات الفاشية لذلك الحزب بواسطة جلاوزته وعن طريق نظامه الدكتاتوري الشمولي ليس للعراق وأهله فحسب بل للعديد من دول المنطقة وأهاليها أيضاً، متناسين بها أيضاً ما تم في المانيا وإيطاليا واليابان بعد إسقاط أنظمتها الفاشية والنازية والعسكرتارية على أثر إحتلالها (أو بالأحرى تحريرها) من قبل قوات التحالف الدولية، فلقد تم إجتثاث أفكار وأدوات ورموز تلك الأحزاب والجماعات الشوفينية المُستبدّة وتم أيضا محاكمة وإعدام كبار مسؤوليها بالحزم المطلوب والسرعة الممكنة، ومن قبل محاكم خاصة لقوات التحالف، وفي مقدمتها محكمة نورنبيرك الشهيرة في ألمانيا الجديدة.

لقد تم إدخال عناصر معينة من هؤلاء المناهضين لجوهر مسودة الدستور الدائم إلى لجنة صياغة مسودة الدستور، كأعضاء أو مستشارين بحجة تمثيلهم للعرب السنة! علما بانه لم يتم إنتخابهم من قبل الأخوة من العرب السنّة، وبالرغم من كون عدد منهم بعثيين فكريا وعمليا لحد الآن ولكنهم نظّموا أنفسهم في تنظيمات بأسماء جديدة، وهم لايتوانون حتى عن تأييد (إرهاب) التحالف البعثي–القاعدي، أي القتل والدمار العشوائي الذي يمارسونهما الإرهابيون المجرمون في بلاد الرافدين بشكل همجي جهارا بأسم تأييد "المقاومة". وقد عارض هؤلاء الممثلون المعّينون ثوابت المعارضة للنظام البائد في الدستور –كما كان متوقعاً منهم– وأصرّوا من أجل التوافق على

إضافة بنود معينة لمسودة الدستور بغية الموافقة على المشاركة في الإستفتاء. وكان من بين تلك المواد المضافة، المادة ١٤٢ الرامية إلى: قيام مجلس النواب في بداية عمله بتشكيل لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي لتقديم تقرير إلى المجلس، خلال مدة لاتتجاوز أربعة أشهر، يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراءها على الدستور، على أن لايتم رفض التعديلات المقترحة من قبل مصوّتي (على الأقل) ثلاثة محافظات. بالرغم من كل العراقيل والمماطلات التي سببها ممثلوا المناهضين لجوهر الدستور (الغائبين عن الإنتخابات) لعملية الإستفتاء العام على مسودة الدستور، وبالرغم من إضافة مواد محدّدة لكسب رضاهم، فلقد عمل هؤلاء وعلنا بالتضامن مع حلفائهم الآخرين الغائبين عن الإنتخابات على تحريض المصوّتين على رفض الدستور الدائم بجميع الوسائل، وقد رفض جميع المُناهضين للفيدرالية وإجتثاث البعث ومساواة الأثنيات في السلطة والثروة فعلا الدستور بكامله، بمافيه المادة ١٤٢، التى أرادوا زرعها في الدستور الدائم كقنبلة زمنية موقوتة لتعطيل الدستور الدائم أو بالأحرى إفشاله فيما بعد، إذا ما فشلوا في رفضه من قبل أغلبية المصوّتين في جميع أنحاء العراق أو الغالبية المطلقة في ثلاثة محافظات، وقد فشلوا في تحقيق هدفهم في الحالتين: فبالرغم من كل وسائل الدعاية وأساليب الترهيب صوّت حوالي ٨٠٪ أي الأغلبية المطلقة من المصوّتين في العراق لصالح الدستور الدائم بجميع مواده، بما فيه المادة ١٤٢، التي تم إبطال مفعولها مرّتان، المرة الأولى برفض الدستور بكامله من قبل الأقلية الرافضة له، والمرّة الثانية بالقبول به من قبل الأكثرية القابلة به.

وقد أخّرت المشاكل الكثيرة (خاصة الناجمة عن العمليات الإرهابية) والأزمة السياسية التي واجهتها البلاد بُعَيد الإنتخابات تشكيل مجلسي النواب والرئاسة وكذلك تشكيل الحكومة الدائمة، إلاّ أنه تم تشكيلها جميعاً وفقا للدستور الدائم وفي إطار التفاهم والتوافق. والآن يُشَمّر بعض مناهضي أي رافضي جوهر الدستور الدائم والعراق الديمقراطي الفيدرالي (وفي مقدمتهم البعثي المخضرم صالح مطلق ورفاقه) عن سَواعِدهم لتفجير قنبلتهم الزمنية الموقوتة في الدستور الدائم، بالرغم من وجودهم في البرلمان والحكومة إستنادا إلى الإنتخابات وبموجب الدستور الدائم. ويبدو أنّهم قد

نسوا بأنه تم إبطال مفعول قنبلتهم أثناء التصويت على الدستور الدائم، من قبل الرافضين والمؤيدين معا. فعندما تتشكل اللجنة المشار إليها في المادة ١٤٢ لأقتراح التعديلات، بإمكان هذه اللجنة فقط: توصية تعديلات ضرورية يمكن إجراءها على الدستور الدائم، أي يجب أن يتم إقرار هذه التوصيات بتوافق أعضاء اللجنة المؤلفة من جميع الأطراف الرئيسية من المجتمع العراقي، وكذلك يجب أن لا يتم رفضها من قبل الأغلبية المطلقة للمصوّتين (على الأقل) في ثلاثة محافظات. والشرطان المذكوران لا يمكن توافرهما لقبول تعديلات في جوهر الدستور الدائم (خاصة إلغاء مبدأي الديمقراطية والفيدرالية أو تفريغهما من محتواهما)، لذلك لافائدة من عقد الآمال على قنبلة موقوتة لن تنفجر ولا داعِ للخوف منها. وعلى الذين يركضون وراء سراب إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء بالقنابل (التي تُفَجّر يومياً في مدن وأحياء العراق من قبل الإرهابيين المعادين للخير والسلام بوجه الناس الأبرياء والقنابل التي يتم إبطال مفعولها من قبل مكافحي الإرهاب بهِمّة الناس الواعيين للحق والسلام) أن يدركوا إستحالة الوصول إلى مايصبون إليه بالشر، لأنه يستحيل الحصول على السراب بالإرهاب، ومن يَزرعُ الشوك لَن يَحصد إلاّ الشوك، وعلى السياسي الذي يدّعي الخبرة العلمية في الزراعة أن يَعي هذه البديهية قبل غيره.

أيلول ٢٠٠٦

في سبيل مكافحة فعّالة للإرهاب والشغب والفساد في العراق

هناك عوائق عديدة على طريق مكافحة الإرهاب البعثي–القاعدي (الفاشي–الظلامي) والشغب التسلطي– التواطئي (الجديد)(*) في العراق، خاصة في المناطق "الغربية والوسطى"، التي أصبحت مَرتعا لجلاّدي أقبية تعذيب النظام البعثي ومأوى لغُلاة التكفيريين –الحاقدين على الشيعة والكُرد والمسيحيين والأحرار من العرب السنّة– أو بالأحرى أوكاراً لجلاوزة القتل والدمار عبر معامل تفخيخ السيارات ومخازن العبوات الناسفة ومدافع الهاون. ومن أبرز هذه العوائق هو عدم إستقلالية القوات المسلحة العراقية في مطاردة الإرهابيين وشركائهم في تلك المناطق الموبوءة بالإرهاب. إلاّ أن العائق الأكبر على طريق مكافحة الإرهاب البعثي–القاعدي والشغب التسلطي–التواطئي يتجسد في غياب دور القضاء العراقي في هذا الميدان، أي تهميشه بدلاً من تفعيله! فما هو السبب؟ من هي الجهة المسؤولة عن هذا الخلل الواضح؟ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بالأحرى قيادة القوات متعددة الجنسيات أم الحكومة العراقية الدائمة؟ وماهي الغاية أو ماهو المبرر من تعطيل القضاء في بلد يَنهشه إرهابيون فاشست ومشاغبون متعصبون؟ الرأي العام العراقي –خاصةً أهالي ضحايا الإرهاب الأسود– والرأي العام الأمريكي أيضا بحاجة إلى إجابة صريحة على هذه الأسئلة المشروعة والملّحة.

بسبب منع قوات المعارضة الوطنية العراقية (من قبل قوات التحالف) بعد سقوط النظام البعثي الفاشي من ملاحقة جلاوزة النظام المطلوبين للعدالة في محافظتي الأنبار

(*) (دعاة تسلط جديد بميليشيات "مشكّلة" غالبية أفرادها من البعثيين السابقيين وعناصر من مخابرات أجنبية مختلفة).

وتكريت وفي المناطق العربية في محافظتي الموصل وديالى وكذلك في قضاء الحويجة ومحيطها وفي المستوطنات البعثية في مدينة كركوك (العروبة، القادسية، غرناطة، الواسطي، الحجاج ...) وفي أحياء معينة في بغداد ومناطق معينة في البصرة وبابل. أعاد البعثيون الفاشيون تنظيم أنفسهم من جديد تحت مسميات وطنية وإسلامية مزيّفة، وجعلوا من تلك المناطق منابعا لمواصلة جرائمهم السابقة ضد بنات وأبناء العراق الجريح، حيث بدّلوا إرهاب الدولة (بإسم العروبة) بإرهاب المنظمات (بإسم المقاومة)، فأصبحوا يواصلون الإرهاب الدموي ضد أهالي العراق باسم "مقاومة الأحتلال الأجنبي"، وذلك بالتنسيق والتعاون مع تنظيمات طائفية متعصبة حليفة تابعة لـ"القاعدة" الإرهابية (تُمارس القتل ضد أهالي العراق بتفجير بؤساء من أصحاب أنفس مريضة بإسم "الجهاد ضد الأمريكان" بتحريض من ملالي أو مايسمون أنفسهم بـ"رجال الدين" في مساجد معينة في المناطق الموبوءة بالإرهاب وفي مختلف الدول العربية من المغرب إلى اليمن) وبمساندة مخابرات إقليمية معروفة للجميع (في مقدمتها مخابرات البعث السوري) ومناصرة أجهزة إعلام عنصرية وطائفية منافقة (في مقدمتها فضائية "الجزيرة" القطرية التي أصبحت منبراً "حُراً" لجميع فصائل الإرهاب المتاجرة بالمشاعرالقومية والدينية في العراق). ولأنه لم يُسمح لقوى الأمن العراقية الجديدة طيلة فترة الحكومتين المؤقتة والأنتقالية بمكافحة الإرهاب في تلك المناطق بصورة مستقلّة وحاسمة، ولم يتم حبس الإرهابيين وشركائهم من الذين أُلقي القبض عليهم بالجُرم المشهود في سجون ذات إدارة عراقية وكذلك لم تتم محاكمتهم أو محاسبتهم من قبل القضاء العراقي بالشكل المطلوب، بل بالعكس تم الأفراج عن الآلاف منهم من دون محاسبة أو حتى مساءَلة، عاد الكثير منهم إلى ممارسة الإرهاب من جديد! فمن جهة لم يَكُن الملف الأمني بيد العراقيين (أي لم يُسمح لقوى الأمن العراقية بمطاردة ومكافحة الإرهابيين وشركائهم في الجرائم في عقر دارهم وإدارة سجنهم بصورة مستقلّة)، ومن جهة ثانية تم إبعاد الجُناة (الإرهابيين والمشاغبين) عن القضاء العراقي بصورة تثير الدهشة والإستغراب. ولحد الآن لا تستطيع القوات المسلحة العراقية (الجيش والشرطة والحرس الوطني) بمفردها، وفي ظل الحكومة الدائمة أيضا، القيام بملاحقة ومطاردة

الإرهابيين وشركائهم في المناطق المذكورة الموبوءة بشر الإرهاب. فمن واجب الحكومة الدائمة الأصرار على تسلّم الملف الأمني، خاصة في المحافظات المنكوبة بالإرهاب والشغب بالسرعة الممكنة. ولكن الأنكى من ذلك هو شلل القضاء العراقي إزاء هذه المصيبة الكبيرة وجرائم فظيعة أخرى. فلقد قُتل الإرهابيون (الجلاوزة البعثيون والمجرمون التكفيريون) منذ سقوط نظام البعث المستبد عشرات الآلاف من النفوس البريئة في العراق ودمّروا جزءاً كبيراً من الأقتصاد العراقي. ولقد تم إغتيال العديد من الشخصيات العراقية المناضلة ضد النظام البائد (وفي مقدمتهم الشهيد عبدالمجيد الخوئي) من قبل مشاغبين معروفين محسوبين على تيارات وقوى سياسية جديدة (خافتة أو صامتة في عهد البعث البائد برزت بعد إسقاط نظام البعث للصراع من أجل التسلط في العراق الجديد)، ولكن لحد الآن لم يتم تنفيذ العقوبة القصوى (القصاص العادل) بحق معظم المجرمين وأسيادهم –حتى بحق الذين إعترفوا بأنفسهم في ظل دلائل دامغة بجرائم تقشعّر لها الأبدان– بسبب تهميش القضاء في هذا الشأن! ما هو السبب؟ ومن هو المسؤول؟

هل هناك منطقة في العالم أجمع يَنهكها الإرهاب لا يُعلن فيها حالة الطوارئ لمدة مناسبة، لايُطارد فيها الإرهابيون وشركائهم بصورة جدّية، لا تتم فيها محاكمة المتهمين بالإرهاب والشغب (خاصة المتلبسين بالجريمة والجناة المشاغبين) وفقاً لقانون خاص بمكافحة الإرهاب والشغب أمام محاكم جنائية عالية تابعة لتلك المناطق في الوقت المناسب، لايتم إعلان الأحكام المُنفّذة بحق المجرمين في أجهزة الإعلام؟ لايتم فيها الرد على الأعلام المتضامن مع الإرهاب بلا هوادة ووفق برنامج واضح ومفصّل؟ ولايتم فيها فضح مساندي الإرهاب والشغب والمحرضين عليهما خارج حدود البلاد في الجوامع والفضائيات والأنترنيت بجرأة وصراحة؟ إن التساهل مع الإرهابيين البعثيين والقاعدويين والقتلة المشاغبين ومساندیهم الأجانب والمحرضين على الإرهاب في العراق (لأسباب معينة غير مُجدية أي مراعاة" لمشاعر العرب السنة غير الراضين بالعملية السياسية –الهادفة إلى مساواة جميع الأثنيات والقوميات في العراق– وبسبب مواقف وضغوط الدول العربية السنّية التقليدية أو مراعاةً لنفوذ بعض أسياد القتلة المشاغبين

في الوسط) زاد من الطين بلّة، وأدى إلى تصّعيد وتيرة القتل والدمار (خاصة ضد الشيعة والكُرد عشوائياً وضد المعتدلين النبلاء من العرب السنّة في الغرب والوسط وكذلك ضد شخصيات وطنية شيعية معينة في الوسط)، ومن ثم أدى إلى إشعال نار الفتنة الطائفية البغيضة –غير المعروفة في العراق سابقاً– بين العرب السنة والشيعة كما خططت لها "القاعدة"، وكذلك أدّى إلى تصدير الإرهاب إلى الأردن.

إنّ هدف الإرهاب الأساسي هو: إعادة فاشية البعث في ظل ظلام القاعدة إلى العراق، والهدف الأساسي للشغب يتمثل في: نشر شغب مستبدين جدد لخلق "رئيس قائد" آخر أو دكتاتورية أخرى في دولة مركزية متشددة من جديد.

ففي سبيل مجابهة هذه المعضلة القاتلة: يجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تغيير سياستها بشأن مكافحة الإرهاب والشغب وعدم السكوت عن الفساد الإداري والمالي المُزمنَين في معظم دوائر الدولة العراقية وعدم التفرج على فقدان الكهرباء والوقود في العراق الجديد.

كما ويجب على الحكومة العراقية الدائمة تحمّل مسؤوليتها القانونية وتأدية واجبها الأساسي في هذا الصدد، وذلك بالأصرار على المكافحة الجدّية للإرهاب والشغب والفساد عن طريق إتباع ستراتيجية جديدة تؤكّد على إستلام الملف الأمني وعلى تفعيل القضاء العراقي ومحاسبة المقّصرين في كل المجالات وفي جميع أرجاء الدولة. وعلى مجالس المحافظات المنكوبة بالإرهاب أو الشغب أو الفساد، القيام بواجبها في هذا المضمار، إذ لابد من التاكيد على الأشراف على حبس الإرهابيين والمشاغبين والمفسدين المجرمين في سجون معينة في تلك المحافظات بعد التحقيق معهم هناك، ولابد من إجراء محاكمات عادلة وحاسمة لهم أيضا هناك وفي الوقت المناسب، وكذلك لابد من إعلان الأحكام الصادرة وأسماء المجرمين المُدانين في وسائل الأعلام.

لذلك يجب على جميع الأطراف إدراك ضرورة إنشاء محاكم جنائية عالية في مراكز جميع المحافظات تختص أساساً بمحاكمة المتهمين بالإرهاب والشغب والفساد فيها، ويجب تنفيذ العقوبات الصادرة منها بشكل حاسم أي من دون تردد أو مماطلة أو تسويف، لكي يَكون العقاب العادل قصاصاً للإرهابيين (وشركائهم المتجردين عن

الأيمان والوجدان) وللمشاغبين المعتدين على أجهزة ومراكز وأفراد قوى الأمن والإدارة وللمفسدين المجرمين أو بالأحرى لكل المتعطشين لدماء الإنسان العراقي المنهوك ولكل ناهبي قوته اليومي، ولكي يصبح ذلك درسا ورادعا لكل من تسول له نفسه المريضة أو دماغه المغسول القيام بالقتل والدمار العشوائي الهمجي والنهب والسلب في بلاد الرافدين أي ممارسة الأثم والعدوان ضد أطفال ونساء ورجال وممتلكات وثروات وكيان العراق باسم "المقاومة" أو "الجهاد" أو من أجل تحقيق تسلط أناس متشددين كجيشٍ لـ"رمز ديني" أو كتائب لـ"مناسبة وطنية". وإلاّ فعلى راسمي سياسة العراق في إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رئاسات مجالس الدولة العراقية وكذلك مجالس المحافظات المعنية، إيضاح السبب الكامن وراء عدم إنشاء محاكم الجنايات العالية الضرورية (على الأقل) في المحافظات المبتلية بالإرهاب الدموي والشغب الفوضوي والفساد المالي وعدم محاكمة أو محاسبة غالبية المجرمين لحد الآن في المكان والزمان المناسبين؟ وهل يمكن مكافحة الإرهاب والشغب والفساد في أي بلد في الدنيا من دون تسخير جميع الإمكانيات المتوفرة للدولة بشكل صائب وتحقيق كل الشروط المطلوبة لهذا الغرض (وفي مقدمتها إستقلالية السلطة التنفيذية في إتّخاذ قرار المكافحة وتحديد الأسلوب والزمان والمكان المناسب وإستخدام قضاء مستقّل فعّال لضمان أحكام عادلة وحازمة ورادعة في نفس الوقت) ؟

وهناك مسألة حيوية جداً يتم تناسيها من قبل الإدارة الأمريكية والتغاضي عنها من قبل الحكومة العراقية، ألا وهي مسألة توفير الكهرباء والوقود (البنزين والنفط الأبيض) لأهالي العراق، وذلك من أموال الأهالي الناجمة عن برنامج "الغذاء والدواء مقابل النفط" غير المصروفة والمودّعة في بنك "دي فرانس" التي تبلغ سبعة عشر مليار دولار (٤ مليارات منها هي حصة "المنطقة الآمنة" في إقليم كُردستان من نسبة ١٣٪ المخصصة لها سابقاً من عائدات البرنامج المذكور) والمحوّلة إلى حساب خاص في تصرف الأمم المتحدة. إنّ إستخدام هذه الأموال (البترودولارات) الموفّرة على حساب قوت وصحة بنات وأبناء العراق طيلة سبعة سنوات من الحصار الأقتصادي (منذ عام ١٩٩٧) لبناء عدة محطات للطاقة الكهربائية (قصيرة وطويلة الأمد) ولأقامة عدة

مصافي للنفط في كُردستان والوسط والجنوب كان أمراً بديهياً للحيلولة دون حرمان الناس (خاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود أي غالبية سكان البلاد) من نعمة الكهرباء وفوائد النفط والبنزين في القرن الواحد والعشرين. كيف يُمكن نجاح الديمقراطية في العراق الجديد في ظل حُرمان الشعب المغدور من مصادر النور (في الليل والنهار) والتكييف (في قيظ الصيف) والتدفئة (في الشتاء القارس) والتنقل (بين البيت ومكان العمل أو المدرسة) أي من معظم الحاجات الأساسية للحياة ناهيك عن الإزدهار، علاوة على حرمانه من الأمن والإستقرار والعمل والسكن المناسبين؟

هل يمكن إقامة شرق أوسط متطور بالتساهل مع الإرهاب والتسامح مع الشغب وتجاهل الفساد وتناسي مصادر الطاقة والتغاضي عن الغلاء في العراق الجديد؟

على الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية الدائمة أن تفكران في هذه المسائل الهامة والخطيرة بصورة مشتركة وجدّية وعليهما البدء بمعالجتها فوراً، بغية تعبيد طريق مكافحة الإرهاب والشغب والفساد الإداري والمالي في جميع أنحاء البلاد بالشكل المطلوب وتأمين الخدمتين العامتين الأساسيتين المفقودتين (الكهرباء والوقود) لعامة الشعب في أسرع وقت، من أجل بناء عراق ديمقراطي فيدرالي مزدهر بمعنى الكلمة وليكون العراق الجديد نموذجاً لإقامة شرق أوسط جديد فعلاً وليس قولاً.

نوفمبر ٢٠٠٦

متى تعترف تركيا بوجود وحقوق الكُرد والعَرب والآشوريين في جمهوريتها؟

منذ قيام جمهورية تركيا قبل حوالي ثماني عقود، بقيادة الجنرال مصطفى كمال باشا (أتاتورك)، وحتى يومنا هذا تنكر الحكومات التركية وجود الشعب الكُردي في تركيا رسمياً! وتعتبر كلمة (كُردستان) من المحرمات، فذكرها ممنوع بموجب قرار حكومي خاص بذلك. وبالتالي يتم حرمان أكثر من ١٢ مليون كُردية وكُردي في الدولة التركية، ليس فقط من حقوقهن وحقوقهم القومية المشروعة (السياسية والثقافية والإدارية) وإنما أيضاً من أبسط الحقوق الإنسانية التي تقرها المواثيق والأعراف الدولية. فلا يحق للأطفال الكُرد مثلا الدراسة باللغةِ الأم، ولا يحق للمواطنين الكُرد إمتلاك دار للأذاعة الكُردية أو محطة للتلفزيون الكُردي، أو حتى حيازة كتاب أو مجلة أو جريدة باللغة الكُردية. ومن يطالب بهذه الحقوق الثقافية الأساسية للأنسان الكُردي، حتى وإن كان مواطناً تركياً، يحاكم ويُدان بتهمة الأنفصالية ومعاداة الدولة التركية أو التحريض عليهما، كما حدث للباحث الإجتماعي التركي القدير الدكتور إسماعيل بيشكجي، حيث دخل السجن مراراً بسبب دفاعه المستمر عن قضية الشعب الكُردي في تركيا بجرأة وإنصاف.

ويتناسى السياسيون والأعلاميون الترك (ومؤيدوهم) هنا حقيقة وجود الشعب الكُردي في هذه البلاد قبل مجئ التُرك اليها أصلاً، أي قبل الفتوحات "الإسلامية" العثمانية لها: قبل تحويل ديار الكُرد والأرمن ومن ثم الدولة البيزنطية الرومية هناك إلى مركز لأمبراطورية آل عثمان، التي تأسست على أعقاب إنقلابهم المعروف على الخلافة الإسلامية العباسية في بغداد ومن ثم غزوهم لتلك المناطق تحت راية الإسلام وتحويلهم

للخلافة في بغداد إلى السلطنة في كونستانتينوبل (التي بدّلوا أسمها إلى أسطنبول)، ومن ثم إستعباد الشعوب الشرقية الإسلامية والأوروبية المسيحية لقرون عديدة بإسم الدين الإسلامي الحنيف البرئ عن السلطنة والإستبداد. لقد إضطرت الحكومة التركية قبل عامين –إرضاءً للإتحاد الأوروبي– إلى الإعتراف بوجود اللغة الكُردية من خلال السماح للمواطنين بتعلمها في دورات خاصة وكذلك تخصيص ساعة واحدة في كل من التلفزيزن الحكومي والأذاعة الحكومية للبث باللغة الكُردية. إلاّ أنّ هذا الإجراء تجميلي بحت ولغاية معلومة، بالرغم من ذلك يتم عرقلة تنفيذه بأشكال وأساليب عديدة، القصد منها إفراغه من أي مدلول لإعتراف رسمي بوجود الشعب الكُردي في الدولة التركية وحقوقه الثقافية والإدارية والسياسية المشروعة، ومن أجل الإنقضاض عليه في أقرب فرصة ممكنة. إضافةً إلى ذلك كله، لايتوانى بعض حكام تركيا عن تنصيب أنفسهم أوصياء على الشعب الكُردي حتى في الأجزاء الأخرى من كُردستان أو بالأحرى في الدول المجاورة لتركيا. فهم يقفون بعناد ضد حق الشعب الكُردي في تقرير مصيره بنفسه ـ أينما كان، ويعادون الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكُردية في العراق على أي أساس كان منذ تأسيس مملكة العراق، وهم مصابون بالحساسية من كلمة كُردستان، بالرغم من كونها أقدم بكثير من إصطلاح (تُركيا)، وبالرغم من إستخدامها من قبل المؤرخين العثمانيين علناً وبصورة إعتيادية!

بين الحين والآخر ينبري بعض حكام أو جنرالات تركيا للوقوف ضد حقوق وتطلعات الشعب الكُردي في كُردستان العراق، تارة بالتشدق بالدفاع عن وحدة الأراضي العراقية، زاعمين الخوف من تشكيل دولة كُردية مستقلة هناك، وتارةً لإدعاء الحرص على حماية الأقلية التركمانية وضمان حقوقهم. وهم يعلمون جيداً، بأنه لو أعترفوا هم بنفس الحقوق القومية (السياسية والثقافية والإدارية)، التي يتمتع بها الأخوة التركمان –خاصة في منطقة كُردستان المحررة من نير نظام البعث العنصري منذ عام ١٩٩١– للشعب الكُردي في تركيا، لكان بالأمكان حل القضية الكُردية في تركيا بصورة سلمية، ولانقذت الحكومة التركية الأرواح التي تزهق ووفرت الأموال التي تبدد في سبيل قمع الشعب الكردي في تركيا وصهره إجبارياً في بوتقة القومية التركية، ولأصبحت تركيا

في غنى عن التدخل في شؤون الكُرد في الدول المجاورة ولتأهلت لدخول الوحدة الأوروبية بشكل أفضل. إنّ القضية الكُردية في تركيا لايمكن تجاهلها الى الأبد، ولايمكن حلها لا بالعنف المستمر ولا بالتدخل السافر في شؤون العراق ولا بالتحالفات الخاطئة وحبك الدسائس المشتركة مع المُضطهدين الآخرين للشعب الكُردي في المنطقة (في إيران وسوريا). والجدير بالمسؤولين والإعلاميين في تركيا أن يعوا هذه الحقيقة الساطعة ويعاملوا الأدارة الكُردية في أقليم كُردستان العراق أو بالأحرى دولة العراق الجديد خاصة والقضية الكُردية في المنطقة برمتها عامة على ضوئها، فشعوب المنطقة بأسرها (التُرك، العَرب، الكُرد، الفُرس، الأرمن، الكلدان، الآشوريون والسريان) ترتبط مصائرها ببعضها البعض، ومن مصلحتها جميعاً العمل معا من أجل السلام والتقدم، عن طريق إستتباب الأمن في المنطقة بأسرها وتعزيز التضامن بين أهاليها، في سبيل تحقيق السعادة لشعوبها عموما على أساس الإحترام والتعاون المتبادلين، بدلاً من العنف الذي لايولّد إلا العنف، وبدلاً من التهديد والترويع اللذان لم يعودان ينفعان في هذا الزمان، لأن زمن قهر وصهر الشعوب –ومنها الشعب الكُردي– قد ولى، فلا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولايمكن لأي شعب في الشرق الأوسط منذ الآن أن يستغني عن التعاون مع الشعب الكُردي –أو أي شعب آخر– لتحقيق الإستقرار والأزدهار في المنطقة. وهنا يستوجب على حكومات الدول التي تتقاسم الكُرد وكُردستان أن تعيد النظر في حساباتها البالية وأن تعترف بمساواة الشعب الكُردي بشعوبها وتعامل شعوبها أيضا معاملة إنسانية (متحضرة)، عليها أن تسلك طريق العراق الجديد قبل فوات الأوان، كي لا تضطر شعوبها المضطهدة إلى الأستعانة بقوى خارجية أو بالأحرى التعاون مع أيٍ كان للخلاص من الأستبداد المزمن الذي ينخر كياناتها ويسلبها كرامتها، لأن للصبر حدود وإرادة الشعوب أقوى من جبروت طغيان الحكام المدمنين على الإستبداد. إن الحكومة التركية لاتعترف رسميا بوجود الشعب العربي (حتى كأقلية قومية) أيضا ولاتقر حقوقه السياسية والثقافية والإدارية المشروعة، لا في محافظة الأسكندرونة ولا في منطقة الجزيرة ولا في غيرهما من مناطق الدولة التركية، وهي لاتعترف بوجود وحقوق الأقلية القومية الآشورية أيضا.

إنّ الإضطهاد القومي وإغتصاب (الحقوق السياسية والثقافية والإدارية) للقوميات غير التركية في تركيا (ماعدا الأقليات اليونانية والأرمنية واليهودية، التي تتمتع بحقوقها الثقافية القومية وحرية المعتقد الديني طبقا لدستور الدولة التركية) تتعارض مع مبادئ الديمقراطية التعددية ونظام الحكم العلماني، التي تدعي الحكومات التركية المتعاقبة –منذ تأسيس الجمهورية التركية– تبنيهما، وينبغي على الحكومة التركية وإعلامييها وكُتابها ومريديها أن يدركوا بانه يستوجب على الدولة التركية ضمان الحقوق المشروعة والمذكورة للشعوب أو بالأحرى للقوميات غير التركية في تركيا، وعليهم السماع إلى إنتقادات المسؤولين والسياسيين الكُرد والعَرب والآشوريين في العراق لأضطهاد الكُرد والعرب والآشوريين في تركيا وتفهم تضامنهم مع إخوتهم في تركيا لضمان حقوقهم المشروعة سلمياً ودستورياً، طالما يمنحون الحق لأنفسهم لعمل نفس الشيء أي إنتقاد معاملة أخوتهم التركمان في العراق الجديد –الذين نسوهم أيام إضطهادهم في عهد صدام وتذكروهم بقدرة قادر بعد سقوط نظام البعث فوراً– والمطالبة بضمان حقوقهم المشروعة، علماً بأن دستور الدولة العراقية الدائم يضمن هذه الحقوق للأخوة التركمان والكلدان والآشوريين في العراق الجديد، وهم يتمتعون منذ سقوط نظام البعث البائد –وقسم منهم منذ تحرير ثلثي كُردستان العراق من نير دكتاتورية البعث عام ١٩٩١– بحقوق سياسية وثقافية وإدارية، يحلم بتحقيقها الكُرد والعَرب والآشوريون في تركيا.

من الآن فصاعداً يستوجب على المسؤولين والسياسين والأعلاميين الكُرد والعرب والآشوريين في العراق الجديد شجب إستخدام العنف والتجاهل من قبل السلطات التركية لمعالجة قضايا تلك القوميات في تركيا والمطالبة بضمان الحقوق السياسية والثقافية والإدارية المشروعة لتلك القوميات هناك، في جميع المناسبات السياسية والدبلوماسية اتي تجمعهم بالمسؤولين والسياسيين الترك بدون تردد وبمنتهى الصراحة والجدية، لأن الأعتراف والتعاون المتبادلين بين شعوب الشرق الأوسط جميعها، هما السبيل الصائب لتحقيق علاقات جوار أنسانية متطورة وضمان السلام والرفاهية لشعوب المنطقة بأسرها.

نوفمبر ٢٠٠٦

الفهرست

مقدمة 5
بداية نهاية زمن إفناء وإضطهاد الكُرد 7
القهر والصهر لم يعد حلاً لقضية أكبر شعب في غرب آسيا 11
ربط دهوك بالموصل بالتآخي بين جميع القوميات 14
من أجل إجتثاث الإرهاب في العراق وأيقاف مشجعيه 16
فضائية الجزيرة بحاجة الى إتجاه مناصر للحقيقة 19
إعادة توحيد إقليم كُردستان وترسيخ الديمقراطية فيه 23
إعتداءات الفاشيست والإرهابيين ومحاولات الأنظمة المعادية 27
من أجل قطع دابر الإرهاب وإيقاف نزيف دم الأبرياء في العراق 32
الجزيرة القطرية ماضية في خدمة الإرهاب البعثي ـ القاعدي في العراق 39
التهاون هو سبب فشل حكومة علاوي 42
إخفاقات الحكومة المؤقتة الحالية 45
الإتحاد هو أفضل سبيل لسعي الشعوب من أجل حقوقها المشروعة 49
حق الشعب الكُردي في تقرير المصير بين الفيدرالية والإستقلال 51
السَعي المتواصل والدور الحاسِم لكتلة التحالف الكُردستاني 66
مُباحثات الأئتلاف العراقي الموحّد مع التَحالف الكُردستاني 72
المهام الملحة للبرلمان الجديد لأقليم كُردستان 77
نقد بنّاء لفضائية الفَيحاء 80
ماني إنتخاب كاك مسعود رئيسا لأقليم كُردستان 82
إقليم كُردستان والدستورالدائم للعراق الجديد 84
بأي حق يشارك ممثلي البعث في عملية صياغة الدستور؟ 94
عمرو موسى وعروبته العنصرية 98
مجلس التعاون الخليجي يحث على طمس الهوية الكُردية 102
الجبهة التركمانية تناصر الإرهاب وتعادي الدستور 105

لا لتشويه الدستور لا لتدخل الدول غير الدستورية في دستور العراق 109
نقاط ضعف محاكمة الطاغية وأعوانه وسبيل تلافيها 113
كاك مسعود والقضية الكُردية في الأجزاء الأخرى من كُردستان 119
من أجل التطبيق العملي للمادة ٥٨ أو بالأحرى المادة ١٤٠ 125
المادة ١٤٠ (من الدستور العراقي الدائم) 133
الحل الجذري للقضية الكُردية في العراق 136
التحالف الفاشي ـ التكفيري هو الخطر الأكبر على العراق الجديد 145
العِراق بَلد عَربي–كُردي (هوية العراق الحقيقية) 148
في ذكرى تأسيسه يقف البعث السوري على شفير الهاوية 154
الجعفري شقّ الإئتلاف وخسر التحالف 161
نَعم كركوك خَطُ أَحمَر، ولكن للظالم وليس للمظلوم 166
من أجل الدفاع عن الكُرد وجميع ضحايا الإرهاب في الموصل 170
تلكؤ وتخبط رئيس المحكمة الجديد في أداء مهمته 173
المادة ١٤٢ والامكانيات الواقعية لتعديل الدستورالدائم 176
في سبيل مكافحة فعّالة للإرهاب والشغب والفساد في العراق 181
متى تعترف تركيا بوجود وحقوق الكُرد والعَرب والآشوريين في جمهوريتها؟ 187